



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان:

أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر  
دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2021)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم  
الاقتصادية

اشراف الأستاذة:

-د/ كنيدة زليخة

من اعداد الطالب:

- كتاف حمزة

أعضاء لجنة المناقشة :

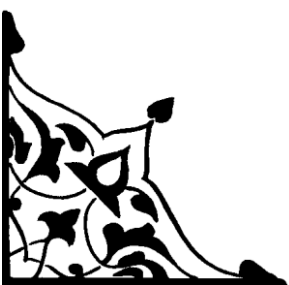
| الاسم واللقب        | الرتبة العلمية       | المؤسسة الأصلية                        | الصفة        |
|---------------------|----------------------|----------------------------------------|--------------|
| أد/ ضيف روفية       | أستاذ التعليم العالي | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله | رئيسا        |
| د/ كنيدة زليخة      | أستاذ محاضر - أ-     | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله | مشرفا ومقررا |
| د/ لطرش جمال        | أستاذ محاضر - أ-     | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله | ممتحنا       |
| د/مناع ريمة         | أستاذ محاضر - أ-     | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله | ممتحنا       |
| أد/ بوقوموم محمد    | أستاذ التعليم العالي | جامعة قالمه                            | ممتحنا       |
| أد/ بلكور نور الدين | أستاذ التعليم العالي | جامعة سكيكدة                           | ممتحنا       |

السنة الجامعية: 2024/2023.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُريدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صِدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

سورة هود الآية (١٨)

# الإهداء

إلى سيدة نساء الكون في عيني التي تركتني وفارقتني دون وداع

ويا ندى روحي وبلسمها لك أهدي تخرجي يا حبيبة الروح فأبئك اليوم وبكل تواضع

قد تخرج وحصد ثمار تعبته وجهده، إليك أُمي أرفع قبعات الفخر والعز إليك أيتها

الروح الطاهرة التي ذهبت بلا عودة رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

إلى الوالد الكريم أطال الله في عمره وبارك فيه

إلى زوجتي العزيزة "نورة" وابني الغالي "عبد الصمد"

وابنتي الحبيبة "أنفال"

إلى كل إخوتي وأخواتي وأولادهم وبناتهم

إلى ما جعلهم الله إخوتي في الله ... وإلى من أحببتهم في الله زملائي وزميلاتي في

العمل إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

# شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له على توفيقنا لإعداد هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتي الفاضلة الدكتورة "كنيدة زليخة"

على سعة الصدر والتوجيه المستمر طيلة فترة البحث.

كما أتقدم بخالص شكري إلى كل من كان له الفضل في إنجاز وإعداد هذا العمل

من قريب أو بعيد وخاصة موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية جامعة فرحات

عباس سطيف -1- وعلى رأسهم الأخ "وليد عزي" على تقديم يد العون

والمساعدة والأخ الصديق "ثمرائي بلال" الذي دائما يحفزني ويشجعني

على التقدم ومواصلة الدراسة.

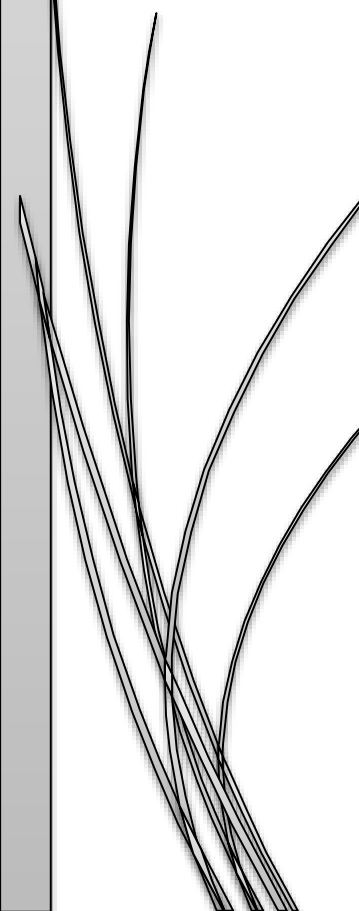
وفي الأخير أتمنى أن تكون هذه الأطروحة بمثابة إسهام متواضع يضاف إلى الجهود

العلمية السابقة

وأسأل الله عز وجل أن ينفع بها والله ولي التوفيق.

حمزة كتاف

# الملخص



### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي و الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما في الدراسة القياسية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لاختبار فرضيات الدراسة. ولتحقيق غرض الدراسة تم بناء نموذج قياسي، وقد تضمن النموذج المستخدم في هذه الدراسة المتغيرات الاقتصادية التالية:

المعروض النقدي بمعناه الواسع؛ القروض الموجهة للاقتصاد؛ سعر الصرف كمتغيرات تفسيرية تعبر عن السياسة النقدية، والمتغيرات: الاستثمار الأجنبي ومعدل التشغيل كمتغيرات ضابطة، وتم استخدام معدل نمو الأجور الحقيقية كمتغير تابع.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي (علاقة عكسية) في المدى الطويل لكل من المعروض النقدي والقروض الموجهة للاقتصاد على معدل نمو الأجور الحقيقية ووجود تأثير إيجابي (علاقة طردية) في المدى الطويل لسعر الصرف على معدل نمو الأجور الحقيقية.

**الكلمات المفتاحية:** المعروض النقدي بمعناه الواسع، القروض الموجهة للاقتصاد، سعر الصرف، معدل نمو الأجور الحقيقية، ARDL.

### **Abstract:**

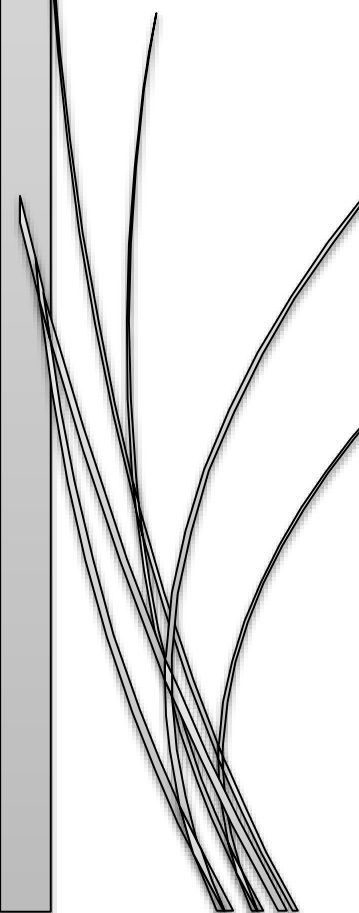
The aim of this study is to measure the impact of monetary policy on the real wage growth rate in Algeria during the period (1990-2021). The study adopted the descriptive analytical method in the theoretical part, while the empirical study used the Auto-Regressive Distributed Lags (ARDL) model to test the study's hypotheses.

To achieve the study's purposes, a model was built. In which we use the money supply in its large meaning, Loans Destined to the Economy, Exchange Rate, Foreign Direct Investment, and Operating Ratio as independents variables. We consider the Real Wages Growth Rate as the dependent variable.

The study found that there is a negative impact (inverse relationship), in the long term, of money supply and loans destined for the economy on the real wages growth rate; and a positive impact (positive relationship), in the long run, of the exchange rate on the real wages growth rate.

**Keywords :** money supply, loans destined for the economy ,exchange rate, real wages growth rate, ARDL.

# فهرس المحتويات



| الصفحة | العنوان                                                                            |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------|
| /      | الإهداء                                                                            |
| /      | شكر وتقدير                                                                         |
| II     | ملخص الدراسة                                                                       |
| IV     | فهرس المحتويات                                                                     |
| VIII   | فهرس الجداول والأشكال والملاحق                                                     |
| أ-خ    | المقدمة                                                                            |
| ﴿79-2﴾ | الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية وأثرها على الأجور الحقيقية           |
| 2      | تمهيد                                                                              |
| 3      | المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية وأدواتها                               |
| 3      | المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها التاريخي                               |
| 9      | المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية                                               |
| 17     | المطلب الثالث: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية                                    |
| 23     | المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية                                               |
| 34     | المطلب الخامس: النماذج الاقتصادية وفعالية السياسة النقدية                          |
| 39     | المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأجور الحقيقية                                    |
| 39     | المطلب الأول: مفاهيم حول الأجور                                                    |
| 45     | المطلب الثاني: نظريات الأجور                                                       |
| 47     | المطلب الثالث: محددات الأجور                                                       |
| 57     | المطلب الرابع: القدرة الشرائية وقياسها                                             |
| 63     | المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية                             |
| 63     | المطلب الأول: المدارس الاقتصادية وتفسيرها لأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية |
| 71     | المطلب الثاني: أثر أدوات السياسة النقدية على الأجور الحقيقية                       |
| 79     | خلاصة الفصل الأول                                                                  |

|           |                                                                                                                             |
|-----------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ﴿112-81﴾  | <b>الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية حول علاقة السياسة النقدية بالأجور الحقيقية</b>                                          |
| 81        | <b>تمهيد</b>                                                                                                                |
| 82        | <b>المبحث الأول: الدراسات السابقة حول علاقة السياسة النقدية بالأجور الحقيقية</b>                                            |
| 89        | المطلب الأول: دراسات سابقة متعلقة بالدول المتقدمة                                                                           |
| 105       | المطلب الثاني: دراسات سابقة متعلقة بالدول النامية                                                                           |
| 105       | <b>المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية</b>                                                      |
| 105       | المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة لأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية                                              |
| 109       | المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية                                                                                      |
| 112       | <b>خلاصة الفصل الثاني</b>                                                                                                   |
| ﴿170-114﴾ | <b>الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية</b>                                         |
| 114       | <b>تمهيد</b>                                                                                                                |
| 115       | <b>المبحث الأول: لمحة عن النظام البنكي وتطور السياسة النقدية والأجور في الجزائر</b>                                         |
| 115       | المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري                                                                                   |
| 118       | المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)                                                      |
| 123       | المطلب الثالث: مراحل تطور نظام الأجور في الجزائر                                                                            |
| 125       | <b>المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة</b>                                                                        |
| 125       | المطلب الأول: دراسة تحليلية لمتغير الأجور                                                                                   |
| 130       | المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات السياسة النقدية                                                                       |
| 138       | <b>المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)</b> |

|           |                                                                                                                                                                 |
|-----------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 139       | المطلب الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي                                                                                                                     |
| 152       | المطلب الثاني: قياس أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL |
| 170       | خلاصة الفصل الثالث                                                                                                                                              |
| ﴿176-172﴾ | الخاتمة                                                                                                                                                         |
| ﴿189-178﴾ | قائمة المراجع                                                                                                                                                   |
| ﴿196-191﴾ | الملاحق                                                                                                                                                         |

# فهرس الأشكال والجداول



أولاً: فهرس الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                     | الصفحة |
|------------|------------------------------------------------------------------|--------|
| 1-1        | النماذج الكينزية الجديدة                                         | 69     |
| 1-3        | تطور معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) | 127    |
| 2-3        | متغيرات الدراسة                                                  | 155    |
| 3-3        | نتائج اختبار فليب برون (Philips -Perron)                         | 157    |
| 4-3        | نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)          | 158    |
| 5-3        | اختبار الحدود (Bound Test)                                       | 160    |
| 6-3        | التقدير في الأجل القصير                                          | 161    |
| 7-3        | التقدير في الأجل الطويل                                          | 164    |
| 8-3        | اختبار Serial Correlation LM Test                                | 166    |
| 9-3        | اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey            | 167    |
| 10-3       | اختبار سببية غرانجر                                              | 168    |

ثانيا: فهرس الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل                                                                | الصفحة |
|-----------|----------------------------------------------------------------------------|--------|
| 1-1       | المربع السحري لكالدور                                                      | 14     |
| 2-1       | انتقال آثار السياسة النقدية عبر قناة سعر الفائدة (سياسة توسعية)            | 18     |
| 3-1       | انتقال آثار السياسة النقدية عبر قناة سعر الفائدة (سياسة نقدية انكماشية)    | 18     |
| 4-1       | آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي                           | 23     |
| 5-1       | شكل السياسة النقدية في ظل نموذج كينز المبسط                                | 35     |
| 6-1       | شكل السياسة النقدية في ظل النموذج الكامل                                   | 36     |
| 7-1       | أثر السياسة النقدية على التوازن في سوقي الإنتاج والنقد                     | 38     |
| 8-1       | منحنى فيليبس                                                               | 52     |
| 9-1       | توازن سوق العمل                                                            | 54     |
| 10-1      | تأثير سعر إعادة الخصم على الأجور الحقيقية                                  | 72     |
| 11-1      | تأثير الاحتياطي الإلزامي على الأجور الحقيقية                               | 74     |
| 12-1      | تأثير عمليات السوق المفتوحة على الأجور الحقيقية                            | 75     |
| 1-3       | متوسط صافي الراتب الشهري في الدول العربية (دولار أميركي)                   | 126    |
| 2-3       | معدل التغير في الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)            | 128    |
| 3-3       | تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)            | 130    |
| 4-3       | تطور القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة (1992-2021) | 132    |
| 5-3       | تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)                   | 133    |
| 6-3       | معدل نمو المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.                  | 134    |
| 7-3       | سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة (1990-2021)                  | 135    |
| 8-3       | سلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام                                          | 139    |
| 9-3       | سلسلة زمنية تتضمن مركبة موسمية                                             | 139    |
| 10-3      | سلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية                                              | 140    |

|     |                                                        |      |
|-----|--------------------------------------------------------|------|
| 140 | سلسلة زمنية تتضمن مركبة عشوائية                        | 11-3 |
| 153 | مراحل دراسة نموذج قياسي                                | 12-3 |
| 159 | فترة الابطاء المثلى                                    | 13-3 |
| 166 | اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera) | 14-3 |
| 167 | اختبار الاستقرار الهيكلية                              | 15-3 |

ثالثا: فهرس الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق                                            | الصفحة |
|------------|---------------------------------------------------------|--------|
| 01         | بيانات الدراسة                                          | 190    |
| 02         | بيانات الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021  | 191    |
| 03         | نتائج اختبار فليب برون (Philips –Perron)                | 192    |
| 04         | نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller) | 192    |
| 05         | نتائج تقدير ARDL                                        | 193    |
| 06         | اختبار الحدود (Bound Test)                              | 193    |
| 07         | التقدير في الأجل القصير                                 | 194    |
| 08         | التقدير في الأجل الطويل                                 | 194    |
| 09         | اختبار Serial Correlation LM Test                       | 195    |
| 10         | اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey   | 195    |
| 11         | اختبار سببية غرانجر                                     | 195    |

# المقدمة



### تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه أغلبية الحكومات والدول أو بشكل أدق رفع النمو الاقتصادي والذي يمثل الزيادة السنوية في الناتج القومي، ولبلوغ هذا الهدف تتبنى مختلف الدول سياسات اقتصادية عديدة وهي عبارة عن مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات والبنوك المركزية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي وتحسين الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، وللسياسات الاقتصادية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة المواطنين في الاقتصاد الوطني، وتظهر هذه الأهمية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتوجيه الاستثمار والتأثير على سوق العمل ومكافحة التضخم وتقليل البطالة، ومن أهم هذه السياسات السياسة النقدية والتي تستخدم للحفاظ على استقرار الأسعار وتقليل معدلات التضخم بما يساهم في الحفاظ على القوة الشرائية للعملة وتقليل الأعباء المالية على المواطنين.

السياسة النقدية هي تلك الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من أجل ضمان والحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي داخل الدولة وهذا من خلال التحكم في حجم العرض والطلب على العملة المحلية، وتدير السياسة النقدية تغيرات قيمة العملة داخل الدورة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف رئيسية أهمها استقرار الأسعار وتحقيق مستوى التوظيف التام، ويعتبر تحقيق استقرار النظام الاقتصادي داخل اقتصاديات الدول المتقدمة الهدف الأساسي للسياسة النقدية، أما في الاقتصاديات النامية فهي تلعب دوراً أكثر حيوية فهي تحتاج إلى التفاعل المستمر لمواكبة متطلبات وضروريات التوسع الاقتصادي، لذلك يراها البعض كأهم وسيلة لدعم التحول الاقتصادي، وهنا يمكن القول أن مهام السياسة النقدية تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب متطلبات الوضع المحلي.

لعل أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة تلك الأهداف التي تتعلق بالأجور الحقيقية، والتي تمثل الأجور بعد تصحيحها لتأثير التضخم، وتتضمن السياسة النقدية مجموعة من الأدوات والأهداف التي تؤثر على الأجور الحقيقية، تشمل سعر الفائدة والتي يمكن للبنك المركزي من خلالها التحكم في النفقات الاقتصادية والاستثمارات، وتخفيض سعر الفائدة يمكن أن يشجع على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الأجور الحقيقية، وسعر الصرف يلعب دوراً هاماً في السياسة النقدية وذلك عند استخدامه كهدف وأداة للتأثير على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار والانفتاح على التجارة الخارجية فارتقاعه وانخفاضه يؤثر بشكل بارز على نمو الأجور الحقيقية.

تظهر أهمية الأجور الحقيقية كمؤشر حيوي للنمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب، فهي تُعبر عن الدخل الفعلي للأفراد بعد مراعاة تأثير التضخم، وتلعب دورا أساسيا في تحديد مستوى المعيشة والتوزيع العادل للثروة، وتعتبر محرك رئيسي للنمو الاقتصادي فارتفاعها يعزز من قوة الشراء والانفاق للأفراد وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي وارتفاع الانفاق يعني زيادة في الطلب على السلع والخدمات، مما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وتساهم الأجور الحقيقية النموذجية في تحفيز الاستثمار من خلال توفير مصدر قوي للإقناع لرجال الأعمال لتوسيع أعمالهم و زيادة الاستثمار تؤدي في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي أكبر، أما بالنسبة للمستوى المعيشي فهي تُمكن الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل أفضل والمشاركة بفاعلية أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولها دور كبير في تشجيع الإبداع والانتاجية فارتفاعها يحفز العمال ويرفع من كفاءتهم وتفاينهم في العمل، كما يساهم رفع الأجور الحقيقية في تحقيق توازن أفضل في توزيع الثروة مما يُسهم في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يمكن القول أن تحسين الأجور الحقيقية من العناصر الأساسية التي تساهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام .

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز وهذا يعني بشكل لا ريب فيه أن التقلبات التي تحدث من حين لآخر في أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل كبير على الوضع المالي للبلاد ،و هنا نجد أن هذه التقلبات تلعب دورا هاما في توجيه السياسة النقدية التي ظهرت بمعناها الحقيقي في الجزائر بعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة خلال التسعينات، حيث شُرع في تجسيد الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية أبرزها صندوق النقد الدولي على الجزائر آنذاك، وذلك عن طريق إصدار مجموعة من القوانين من بينها قانون النقد والقرض(90-10) ، والذي اعتمدت عليه الحكومة بعد ذلك من أجل سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الانعاش الاقتصادي، ومحاولة منها التحكم في معدلات البطالة و التضخم( الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار)، وكنتيجة للسياسة النقدية التوسعية برزت الآثار السلبية لهذا التوسع النقدي ومن أهم هاته النتائج السلبية انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور والرواتب النقدية (الإسمية)والذي يتجسد في انخفاض الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الأجر النقدي).

### أولا: تحديد إشكالية الدراسة

في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة والمتقلبة يُعتبر فهم تأثير السياسة النقدية على الأجور الحقيقية أي الأجور بعد احتساب التأثيرات التضخمية مشكلة معقدة، فالتحولات التي تحدث في هيكل الاقتصاد والتقلبات المفاجئة في

أسعار السلع والخدمات يتطلب الأمر دراسة معمقة لفهم التفاعلات والآثار المحتملة لهذه السياسة، وهنا تبرز إشكالية دراستنا التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هو أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2021) ؟**

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هو أثر المعروض النقدي بمعناه الواسع على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

✓ ما هو أثر سعر الصرف على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

✓ ما هو أثر القروض الموجهة للاقتصاد على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة**

انطلاقا من الأسئلة الفرعية نقدم مجموعة من الفرضيات نسعى إلى اختبار صحتها من خلال إجراء دراسة قياسية وفيما يلي هذه الفرضيات:

✓ يوجد أثر سلبي للمعروض النقدي بمعناه الواسع على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

✓ يوجد أثر سلبي لسعر الصرف على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

✓ يوجد أثر إيجابي للقروض الموجهة للاقتصاد على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

**ثالثا: أسباب اختيار الموضوع**

يعود سبب اختيار الموضوع للاعتبارات التالية:

✓ أن سوق العمل من أهم المواضيع المطروحة في الجزائر وخاصة مؤشرات " الفقر وتوزيع الدخل وفرص العمل حسب فئات الدخل والفقراء العاملين، الرواتب والتعويضات وتكاليف"، ولفهم الدور الذي تلعبه السياسة

النقدية في التأثير على المستوى العام للأسعار هذا الأخير الذي يؤثر إيجابيا أو سلبيا على قيمة الأجور الحقيقية؛

✓ الانخفاض الكبير الذي شهده الدينار الجزائري في الآونة الأخيرة مما أدى إلى انهيار القدرة الشرائية للمواطنين خاصة العمال الأجراء الذين يعتمدون بنسبة كبيرة على الأجر كمصدر شبه وحيد للدخل؛  
✓ التعرف على أثر السياسات النقدية في الجزائر على نمو الأجور الحقيقية والقدرة الشرائية للأجراء الجزائريين؛

✓ قلة الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين السياسة النقدية في الجزائر ومستوى الأجور الحقيقية للعمال الأجراء؛

✓ موضوع الدراسة يندرج ضمن التخصص المدروس وهو تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف؛  
✓ الرغبة في إضافة لبنة جديدة للمكتبة الجامعية تتعلق بالسياسة النقدية في الجزائر وأثرها على نمو معدلات الأجور الحقيقية، خاصة في ظل الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم في الجزائر بما يؤثر على القدرة الشرائية للعمال الأجراء.

### رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول أحد أهم السياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها بصورة سليمة لتحقيق الأهداف المسطرة، ألا وهي السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق معدل بطالة منخفض ونمو اقتصادي عال، تحقيق عمالة كاملة، واستقرار أسعار الصرف وكذا تحقيق توازن ميزان المدفوعات، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار هذا الأخير الذي يلعب دور جد هام في التأثير على القيمة الحقيقية للأجر وبالتالي التأثير المباشر على المستوى المعيشي للأجراء و أسرهم لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الآلية التي يتم من خلالها معرفة أثر السياسة النقدية على نمو الأجر الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2021)، وذلك راجع لإدارتها القطاع المصرفي والتي تؤثر من خلاله في أغلب المتغيرات الاقتصادية الكمية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبما أن دراستنا ستكون قياسية فهي تساعدنا على تبيان أثر هذه السياسة في تدعيم القوة الشرائية للأجير الجزائري .

### خامسا: أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

✓ تحديد الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2021)؛

✓ معرفة المتغير أكثر تأثرا من مؤشرات السياسة النقدية على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2021) من بين مؤشرات السياسة النقدية؛

✓ إبراز أهمية السياسة النقدية الفعالة في رفع القدرة الشرائية لفئة كبيرة من العمال الأجراء وتحسين مستواهم المعيشي؛

✓ محاولة الوصول إلى نتائج حول الموضوع قيد الدراسة واقتراح حلول التي من شأنها تطوير سوق العمل الجزائري ورفع القوة الشرائية للأجور.

#### سادسا: حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود موضوعية؛ مكانية وزمانية، أما الحدود الموضوعية لدراستنا هذه تمثلت في المتغيرات التي تناولتها بالدراسة وهي: السياسة النقدية ومعدل نمو الأجور الحقيقية، أما الحدود المكانية فقد ركزت الدراسة على الاقتصاد الجزائري كنموذج للدراسة القياسية، أما الحدود الزمانية فقد شملت الفترة ما بين العام 1990 إلى العام 2021 على اعتبار أن العام 1990 قد شهد نقطة تحول في السياسة النقدية في الجزائر مع صدور قانون النقد والقرض 10/90.

#### سابعا: منهجية الدراسة وأدواتها

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي وهذا عن طريق عرض الجانب النظري لمتغيرات الدراسة وموقعها في النظرية الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية والأجور الحقيقية ووصف العلاقة بينهما، وكذلك لمعالجة الظاهرة نتطرق إلى مجموعة من البحوث والمساهمات العلمية المشابهة لدراستنا، المنهج التحليلي وهذا من خلال تحليل معطيات السياسة النقدية والأجور الحقيقية في الجزائر وعرض أهم التطورات التي شهدتها متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وسببية غرانجر لمعرفة ما إذا كانت السياسة النقدية تسبب الأجور الحقيقية في الجزائر أم لا.

كما تم الاعتماد على مراجع ومصادر متنوعة ومختلفة متعلقة بالدراسة، وكذلك بيانات ومعطيات احصائية لمتغيرات الدراسة في الفترة الزمنية (1990-2021) والتي تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي بالإضافة إلى النشريات الدورية الاحصائية لبنك الجزائر.

### ثامنا: تقسيمات الدراسة

على ضوء الفرضيات والأهداف الأساسية للدراسة تم تقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة وثلاث فصول على النحو التالي:

✓ **الفصل الأول:** الذي جاء بعنوان: "الأدبيات النظرية للسياسة النقدية وأثرها على الأجور الحقيقية"، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نستعرض فيه الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية بدءا من مفهوم السياسة النقدية وصولا إلى النماذج الاقتصادية وفعالية السياسة النقدية، أما المبحث الثاني نستعرض فيه الاطار المفاهيمي للأجور الحقيقية وأهم محدداتها وصولا إلى العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة طبيعة ونوع العلاقة بين السياسة النقدية والأجور الحقيقية وتتناول أهم النظريات التي تناولت هذه العلاقة.

✓ **الفصل الثاني:** والذي جاء بعنوان: "الأدبيات التطبيقية حول علاقة السياسة النقدية بالأجور الحقيقية"، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، عرضنا خلالهما دراسات سابقة متعلقة بالسياسة النقدية وعلاقتها بالأجور الحقيقية في الدول المتقدمة والدول النامية والتي من بينها الجزائر، ثم قمنا بمناقشة هذه الدراسات وأخير قمنا بتوضيح ما يميز دراستنا الحالية عن بقية الدراسات السابقة.

✓ **الفصل الثالث:** الذي حمل عنوان: "دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول قمنا فيه بعرض تطور الجهاز البنكي والمصرفي ومسار السياسة النقدية وتطور نظام الأجور في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2021 ، أما المبحث الثاني قمنا فيه بإجراء دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة (السياسة النقدية؛ والأجور الحقيقية) ،أما المبحث الثالث والأخير قمنا فيه بدراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) تطرقنا إلى الجانب النظري لدراسة النماذج القياسية والنموذج المستعمل في دراستنا (ARDL) ، ثم تم تحديد نموذج الدراسة وعرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية احصائيا واقتصاديا.

في الأخير قمنا في الخاتمة بالتطرق إلى أهم النتائج المتوصل إليها، ثم وضعنا مجموعة من اقتراحات للنهوض بالسياسة النقدية في الجزائر وتحسين القوة الشرائية للأجور، ومن أجل فتح أبواب البحث في موضوع إشكالية الدراسة تم طرح آفاق للدراسة.



الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للسياسة  
النقدية وأثرها على الأجور  
الحقيقية



### تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الاقتصاد الوطني، تهدف هذه السياسة إلى ضبط كمية النقد المتداول وسعر الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي والسعي إلى استقرار المستوى العام للأسعار. واحدة من النتائج المهمة لتحقيق هذه الأهداف هي زيادة الأجور الحقيقية، وهي تلك الأجور التي تحسب بعد مراعاة التضخم.

يعد نمو الأجور الحقيقية أمراً محورياً في تحسين المستوى المعيشي للعمال وزيادة قوتهم الشرائية، يعتمد هذا التحسين على مجموعة من العوامل، من بينها السياسة النقدية التي تؤثر بشكل مباشر على القدرة على شراء السلع والخدمات بعد مراعاة التغيرات في الأسعار.

في هذا السياق، سنتناول في هذا الفصل المفاهيم النظرية لكل من السياسة النقدية والأجور وكيفية تأثير هذه السياسة على الأجور الحقيقية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

✓ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وأدواتها.

✓ **المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي للأجور الحقيقية.

✓ **المبحث الثالث:** أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية أحد الأدوات الحكومية التي تستخدمها السلطات النقدية، عادةً تمثلها البنوك المركزية وهذا للتأثير على الاقتصاد الوطني من خلال ضبط الكمية المتداولة من النقد والتحكم في أسعار الفائدة والمؤشرات المالية الأخرى، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، أدواتها وقنوات انتقالها.

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها التاريخي

سنحاول في هذا المطلب عرض بعض مفاهيم السياسة النقدية مع استعراض نبذة تاريخية عن ظهورها وتطورها التاريخي.

**أولاً-تعريف السياسة النقدية:** نظراً لاختلاف الأفكار وتعاقب النظريات الاقتصادية فقد انعكس ذلك أيضاً على تعدد واختلاف المفاهيم المقدمة لسياسة النقدية، ولكن قبل التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية لابد من الإشارة إلى مفهوم السياسة عموماً.

حيث يقصد بالسياسة في اللغة التدبير لأمر عام في جماعة معينة تدبيراً يغلب عليه معنى التحسين والاصلاح، فيقال ساس الأمر بمعنى قام به ودبره، أما من الناحية الاصطلاحية فيقصد بها منذ أن استعملها اليونان تدبير أمور الدولة وكانت في البداية "دولة المدينة" ثم تطورت وأصبحت الدولة القومية الحديثة، ولهذا تبدأ السياسة من مجتمع المدينة، ويؤكد الأصل اليوناني للمصطلحين المقابلين الإنجليزي والفرنسي **Policy** و **Politique** وهو ما يؤكد على أنها مشتقة من الكلمة اليونانية **Polis** بمعنى المدينة. (بن علي، 2004، صفحة 24)

لقد تطور مفهوم السياسة عبر العصور وأنتج الفكر السياسي مجموعة من النظريات والمذاهب السياسية المتعددة وأصبحت السياسة اصطلاحاً هي اسم يطلق على الأحكام والسلوكيات التي تدبر بها شؤون الأمة من خلال حكومتها؛ تشريعاتها؛ قضائها وفي جميع سلطاتها التنفيذية والإدارية وفي علاقاتها الخارجية التي تربطها بغيرها من الأمم.

أما السياسة النقدية فتعرف على أنها: "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على المستوى العام للأسعار". (الموسوي، 2014، صفحة 73).

تعرف أيضا السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الأدوات التي يستعملها الجهاز البنكي أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقد ومستوى أسعار الفائدة". (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 307).

كما تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان البنكي لتنظيم السيولة العامة للاقتصاد". (علي و شعبان، 2015، صفحة 239).

تشير السياسة النقدية إلى: "جميع الإجراءات التي تنفذها السلطة النقدية لتنظيم كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد من أجل تحقيق أهدافها، ولا سيما استقرار الأسعار". (Banque of algeria, 2023).

عرفت أيضا السياسة النقدية بأنها: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية". (Patta, 1987, p. 277)

من جملة التعاريف السابقة الذكر يمكن القول بأن السياسة النقدية عموما تعني:

- ✓ الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية؛
  - ✓ تستعمل هذه الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية ومنه التأثير على سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية؛
  - ✓ يكون تأثير السياسة النقدية على المعروض النقدي من خلال أدوات معينة بهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف العملة المحلية؛
  - ✓ تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية؛
  - ✓ تكون السياسة النقدية قابلة للرقابة؛ فعادة ما يتم وضع مجال زمني لتتبعها والتأكد من فعاليتها على تحقيق الأهداف المرجوة.
- من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها: مجموعة من الإجراءات والخطط التي يتبعها البنك المركزي أو السلطات النقدية لضبط كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وخاصة هدف استقرار الأسعار.

**ثانياً- التطور التاريخي للسياسة النقدية:** تطور مضمون السياسة النقدية\* بتطور مراحل الفكر الاقتصادي، حيث تباينت وجهات نظر المدارس النقدية حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وعموماً يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً ظهر في القرن 19م فقد تزايد الاهتمام بمفهوم السياسة النقدية حسب الظروف الاقتصادية التي شهدتها دول العالم، كما تزايد الاهتمام بها في ظل الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار النقدي.

لقد كان للذهب دور كبير وهام في الحضارات القديمة وارتبط المستوى العام للأسعار بكمياته المنتجة وكان لقلّة الإنتاج وندرته استقرار نسبي في قيمة النقود، وكل هذا انعكس بالإيجاب على المستوى العام للأسعار حتى ظهور البنوك في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ففي هذه الفترة الزمنية ركزت السياسة النقدية على توازن الإصدار ومن ثم توازن الأسعار، وحصلت الأزمات الاقتصادية في المشرق العربي والصين وروما القديمة بسبب الغش في القطع النقدية نتيجة تخفيض نسبة الذهب فيها، وأرجع **المقريري** في كتابه "إغاثة الأمة في كشف الغمة" ارتفاع التضخم في مصر للغش في النقود من قبل السلطان الحاكم آنذاك.

لكن بعد ظهور البنوك والبنوك التجارية (إيطاليا، السويد، بريطانيا) في بداية عصر النهضة وتركيزها على توظيف الأموال الفائضة، تطورت السياسة النقدية وظهرت أهم أفكار الكلاسيك والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

✓ كمية النقود متغير مستقل والأسعار متغير تابع أي أنه عندما يزيد عرض النقود تزداد الأسعار؛

\* ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن 19 وذلك مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي للنقود إلى المفهوم غير الحيادي للنقود ذو التأثير أقل أهمية مقارنة بالسياسة المالية وصولاً إلى تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

\* أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي ابن عبد القادر بن محمد العبيدي المقريري (1364- 1442) هو مؤرخ مصري اشتهر بالمقريري

- ✓ تؤثر السياسة النقدية في المعروض النقدي بواسطة أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري؛
- ✓ النقود عنصر محايد؛
- ✓ لسد عجز الموازنة يجب عدم زيادة الإصدار النقدي.
- وقد كانت هذه الأفكار سببا مباشرا في أزمة الكساد الكبير لعام 1929 ولم تجد الحلول لهذه الأزمة، إلا بعد ظهور أفكار اللورد جون مانيارد كينز عام 1936 والذي أبرز أن السياسة النقدية أقل تأثير من السياسة المالية في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية ويرى كينز في إطار السياسة النقدية مايلي:
- ✓ أن العرض النقدي لا يؤثر فقط على المستوى العام للأسعار بل يتعدى إلى الدخل القومي؛
- ✓ يؤثر عرض النقد على الإستثمار والإدخار وتراكم رأس المال؛
- ✓ زيادة الاستثمار الحكومي من خلال زيادة القروض العامة والإصدار النقدي لتعويض نقص حجم الاستثمار الكلي؛
- ✓ يتحدد سعر الفائدة من خلال الطلب على النقود.
- شهدت السياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا فبعدما كانت مرتبطة ببعض المتغيرات النقدية أصبحت من أهم السياسات المنتهجة في الاقتصاد الوطني، وقد تم استخدام كل من سعر الفائدة؛ حجم الائتمان وسعر الصرف للتأثير على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي، ونتج عن ذلك تأثير كبير وفعال من ذي قبل، ورغم الاختلاف الواضح بين الكلاسيك الجدد والكينزيون الجدد، فإن جميع الدول المتقدمة تستخدم المعروض النقدي كمتغير أساسي في اقتصادياتها، فالكلاسيك الجدد لا يتفقون على تمويل عجز الموازنة بالقروض العامة لكن العجز موجود ويمول بواسطة القروض التي في جوهرها تفعيل المعروض النقدي في تمويل السياسة المالية الحكومية من أجل الوصول إلى النمو الاقتصادي.

من كل ماسبق أصبحت الخلافات المذهبية شكلية واتفق معظم الاقتصاديون على تشجيع الدول اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عجز الموازنة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية. (كنعان، 2012، الصفحات 376-378)

وعموماً يمكن توضيح المراحل الأساسية التي مرت بها السياسة النقدية على النحو التالي: (مفتاح، 2005، الصفحات 140-141)

**1- المرحلة الأولى:** في بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود، حيث كان ينظر لها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وأن النقود هي مجرد أداة للمبادلات وهذا يجسده قانون جون باتيست ساي\* أو ما يعرف بقانون ساي وهو أحد أعمد الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال كمية النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية، إضافة إلى دورها كوسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير على توزيع الدخل.

لقد كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد الكبير في العام 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة في تحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة خلال الفترة 1929-1933 وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر عليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

**2- المرحلة الثانية:** تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز الذي كان ينظر للنقود نظرة حركية، وبسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة الكساد الكبير 1929 حاول كينز معالجة الأزمة من خلال الربط بين الدخل والانفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في السوق النقدي يكون من خلال تعادل كمية النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية وبين الطلب على النقود من طرف الأفراد والقائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدافع المعاملات؛ الاحتياط؛ والمضاربة.

وبدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وأعطى دوراً أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ومن ثم السياسة النقدية عن طريق الانفاق

بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، كما بنى نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وعلاج الاحتكار بالتضخم مما أدى إلى ظهور الكساد التضخمي.

**3-المرحلة الثالثة:** تميزت هذه المرحلة بفشل السياسة المالية في معالجة بسبب بطئها ونقص مرونتها، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة بداية من العام 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك خاصة بعد ظهور مدرسة شيكاغو والتي اعادت صياغة النظرية الكمية في صورة حديثة (النقديون الجدد) بزعماء ميلتون فريدمان والذي يؤمن بأن التحكم في عرض النقد هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال زيادة حجم المعروض النقدي بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي، واعتبروا أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة كما شكك النقديون الجدد في فعالية السياسة المالية.

تعتبر الفترة الممتدة من العام 1979-1982 قمة عصر النقديين الجدد، ومن ثم بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وتضخم، على الرغم من أن التضخم قد انخفض بشكل كبير بعد تطبيق السياسة النقدية للتحكم في نمو حجم المعروض النقدي.

**4-المرحلة الرابعة:** تميزت هذه المرحلة باحتدام الجدل الفكر الاقتصادي بين أنصار كل من السياسة النقدية والسياسة المالية خاصة بعد ظهور نقائص كل منها، فكل فريق يعتقد بأن سياسته هي الأفضل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فأنصار الفكر النقدي يؤكدون على فعالية السياسة النقدية وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تحييد دور السياسة المالية كلية من أي قدرة على التأثير في الناتج القومي والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، نظرا لما تتميز به السياسة المالية من بطئ زمني وكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا ما يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، في المقابل فإن أنصار السياسة المالية حاولوا الدفاع عنها من خلال التأكيد على أهمية السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكمل للسياسة المالية ولكن تبقى السياسة المالية الأولى من حيث الأهمية.

لقد أدى تصعب كل من الفرقين لسياسته إلى ظهور فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التصعب للسياسة المالية أو النقدية ليس له مبرر، لأن استخدام أحدهما بمفرده لا يغنى عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل على الخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منهما فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد والمناسب لها.

عليه يجب على السلطات النقدية أن تتحصل على معلومات مفصلة عن كل من القطاعات السابقة الذكر، وكيفية عملها لتكوين نظرة شاملة ومعرفة دقيقة حول كيفية تشغيل الاقتصاد إذا أرادت تصميم سياسة نقدية فعالة تتلاءم وحالة الاقتصاد السائدة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة وتوجيه عمل القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية حسب درجة تقدم الدولة وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وهيكله السياسات الاقتصادية الكلية، فالدول المتقدمة تركز على تحقيق استقرار الأسعار واستهداف التضخم كأهداف رئيسية للسياسة النقدية، أما الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة فالأهداف تتعدد وتشمل استقرار أسعار الصرف، ومحاولة تحقيق درجة أكبر من التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية كذلك ضبط معدلات مناسبة لأسعار الفائدة التي تؤثر بشكل مباشر في زيادة تدفق الإستثمارات الداخلية والخارجية. (الشاذلي، 2017، صفحة 25)، وعليه من أجل بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية تبدأ أولاً بتحقيق الأهداف الأولية والوسيطة وفيمايلي شرح أكثر لهذه الأهداف وكيفية تأثيرها.

أولاً- الأهداف الأولية للسياسة النقدية: إن الأهداف الأولية هي حلقة بداية لتطبيق استراتيجية السياسة النقدية، وهي عبارة عن متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلاً عندما يريد التحكم في المعروض النقدي يتبنى متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفق مع إجمالي النقود في الأجل الطويل وعليه فإن الأهداف الأولية هي حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، فمن خلال الأهداف الأولية يمكن للبنك المركزي أن يرسل إشارات سريعة ومحددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية. (مفتاح، 2005، صفحة

تتكون الأهداف الأولية للسياسة النقدية من متغيريين أساسيين وهما:

### 1- مجموعات الاحتياطات النقدية: وهي تتضمن ما يلي:

- أ- القاعدة النقدية: هي النقود المتداولة وتتكون من الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع؛
- ب- مجموع احتياطات البنوك: فهي تشمل ودائع البنوك المحتفظة بها لدى البنك المركزي وهي عبارة عن الاحتياطات الإجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك؛
- ج- احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها: فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى (برعي و سوفي، 1984، صفحة 61).

2- ظروف سوق النقد: تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي تفرض عليها السلطة النقدية رقابة شديدة، ويعني قدرة المقترضين في اتخاذ مواقف سريعة أو بطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى زيادة أو نقص أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك؛

أما الاحتياطات الحرة هي تلك الاحتياطات الفائضة للبنوك عند البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي ويطلق عليها صافي الاقتراض وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة؛ وقد اختلف الاقتصاديون حول هذا الموضوع فقد استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجموعات الاحتياطات، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنها ذات ارتباط كبير بالمجموعات النقدية وتعتبر الهدف الوسيط بالنسبة لهم، أما الكنزيون فهم يفضلون ظروف سوق النقد لأن الهدف الوسيط المفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال (مفتاح، 2005، صفحة 125).

**ثانياً-الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:** هي تلك المتغيرات النقدية الكلية التي من خلالها يمكن للسلطة النقدية تحقيق أهدافها النهائية كلها أو بعضها ولتحقيق الأهداف الوسيطة عليها أن تخضع لشروط ومعايير نذكر منها: (نصير، 2020، صفحة 16)

✓ **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف بدقة وفي الوقت المناسب أمراً أساسياً للحكم على مدى فعالية السياسة النقدية، ونعني بالقياس أن البيانات متاحة في الوقت المناسب وبشكل دقيق؛

✓ **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء استراتيجية بشكل جيد، يجب على البنك المركزي أن تكون لديه قدرة على التحكم في الهدف الوسيط بما يعيد ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة انحرافه عن الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي؛

✓ **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** بمعنى مدى توافر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي حتى يقوم الهدف الوسيط بدوره بشكل جيد، حيث لا يزال النقاش قائماً حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية. ولتحقيق الأهداف الوسيطة تتبع السلطة النقدية تطور بعض المتغيرات النقدية والتي يمكن اعتبارها مكونات للأهداف الوسيطة (خليل، 2014، صفحة 154).

يمكن ترتيب مكونات الأهداف الوسيطة على النحو التالي:

**1-المجاميع النقدية:** إن تثبيت نسبة نمو الكتلة النقدية في نفس المستوى مع معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يعتبر الهدف الرئيسي للسلطة النقدية عند المدرسة النقدية، ولقد قامت البنوك المركزية في الدول المتقدمة بتحديد أهداف تدريجية للمجمعات النقدية في البداية بشكل غير معلن ثم معلن مثل الاحتياطي الأمريكي انطلقاً من 1972، والبنك الألماني بداية من العام 1974 وبنك انكلترا وفرنسا ابتداء من العام 1976، ويوصي النقديون بالحفاظ لعدة سنوات على معدل نمو ثابت للنقد (من 3% إلى 5%) ويعتقد النقديون أن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي وقد بين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت وهي:

- ✓ التثبيت يحول دون أن يصبح عرض النقد سبب لعدم الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ يمكن للسياسة النقدية أن تقلل من آثار الإضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى برفع معدل كمية النقود بمعدل ثابت؛
- ✓ عند وضع نسب ثابتة لزيادة عرض النقد يصبح مستوى الأسعار في الأجل الطويل مستقر.

يُعتمد على هذه الرؤية في استخدام المجاميع النقدية لأن البنوك المركزية هي التي تقوم بتحديد وحساب ونشر هذه المجاميع، والتي يمكن التعرف عليها من قبل الجمهور وعليه فالكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة والتي يمكن للجميع تقديرها والتعرف عليها، ونظرا لسرعة تداول النقد نتيجة للتكنولوجيات المالية الحديثة فأصبح تحديد المجمع النقدي أو كمية النقود من المشاكل الرئيسية التي تواجه السلطات النقدية والإشكال المطروح ماهي المجمعات النقدية (M1,M2,M3) التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون تعقيد، وكخلاصة فقد لوحظ أن المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم البلدان المتقدمة أو النامية معا. (مفتاح، 2005، الصفحات 128-129)

يُشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود (مغلاوي و يوسف، 2020، صفحة 390).

**2-معدل الفائدة:** إن الكينزيون يحبزون ثبات معدلات الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، أما النقديون فهم لا يهتمون كثيرا بسعر الفائدة فالمهم بالنسبة لهم هو كمية النقود والاهتمام بمعدلات الفائدة يجب أن يرتبط بمستوياتها الحقيقية، أما العائلات والمستثمرون فهم شديدي الحساسية لأسعار الفائدة لارتباطها بتكاليف قروضهم، وعليه فالمشكل الرئيسي للسلطة النقدية هو ضبط المستوى المثالي لهذه المعدلات، فالسلطة النقدية عليها أن تحافظ على تغيرات مستوى معدلات الفائدة حول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن التقلبات الواسعة في هذه المعدلات من الممكن أن يحدث تذبذب في الاستقرار الاقتصادي والحالات المتتالية من عدم التوازن تولد أيضا حالات متوالية من التضخم والركود،ولهذا فالسلطة

النقدية تلجأ لترك هامش لخلق كميات أكبر أو أقل من النقود من تلك التي كان من المفروض التقيد بها.

لمعدلات الفائدة أهمية على الصعيد الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الداخلي تؤثر على استثمار المؤسسات مثل قطاع السكن وعلى الاختيار بين النقود والسندات، أما خارجياً فهي تؤثر بشكل كبير على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ويمكن القول أن معدلات الفائدة يجب أن تكون مستقرة زمنياً أي لا مرتفعة ولا منخفضة. وهناك العديد من معدلات الفائدة في الدول المتقدمة اقتصادياً أبرزها: (عبد الحميد، 2013، الصفحات 77-78).

- ✓ المعدلات الرئيسية وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية؛
- ✓ معدلات السوق النقدية وهي التي على أساسها يتم تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول؛
- ✓ معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل وهي التي على أساسها تصدر السندات؛

- ✓ معدلات التوظيف في الأجل القصير مثل حسابات على الدفاتر، ادخار سكني؛
- ✓ المعدلات المدينة وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

**3- سعر الصرف:** يعتبر سعر الصرف من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فانخفاض سعر الصرف يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، واستقراره يعتبر أحد ضمانات استقرار وضعية أي بلد اتجاه الخارج، وهناك من الدول تقوم بربط عملاتها بعملات أخرى قوية قابلة للتحويل من أجل استقرار عملاتها المحلية، ويمكن القول أن تقلبات أسعار الصرف هي نتيجة للمضاربة الشديدة على العملات التي تؤدي إلى عدم السيطرة والتحكم في هذا الهدف (قدي، 2003، الصفحات 77-78)، فسر الصرف يساهم في تحقيق هدف رئيسي من الأهداف النهائية للسياسة النقدية وهو الحد من التضخم ويكون ذلك برفع سعر صرف العملة الوطنية الشيء الذي يؤدي إلى تقلص حجم الواردات، وبالتالي تقل تكاليف الاستيراد في المدى القصير وهذا يمكن الدولة من تكوين احتياطي يساهم في تمويل الاستثمارات، ومن الآثار الإيجابية لرفع سعر صرف العملة الوطنية بروز مؤسسات قوية تحاول الدخول بمنتجاتها في السوق الخارجي والدولي وهذا بدوره يؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات في

الأجل القصير ويتأثر النمو الاقتصادي فيرتفع في المدى الطويل (بلعياش، 2015، صفحة 120).

**ثالثاً-الأهداف النهائية للسياسة النقدية:** يتم تحديد الأدوات النقدية في استراتيجية السياسة النقدية من أجل استخدامها في التأثير على الأهداف الأولية (تشغيلية) ثم التأثير على الأهداف الوسيطة من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتختلف السياسات النقدية من بلد لآخر وبالتالي تختلف الأهداف التي تسعى إليها البنوك المركزية وفي الغالب هناك أربعة أهداف نهائية رئيسية مشهورة والتي تعرف بأهداف المربع السحري لكالدور وهي:

✓ تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار؛

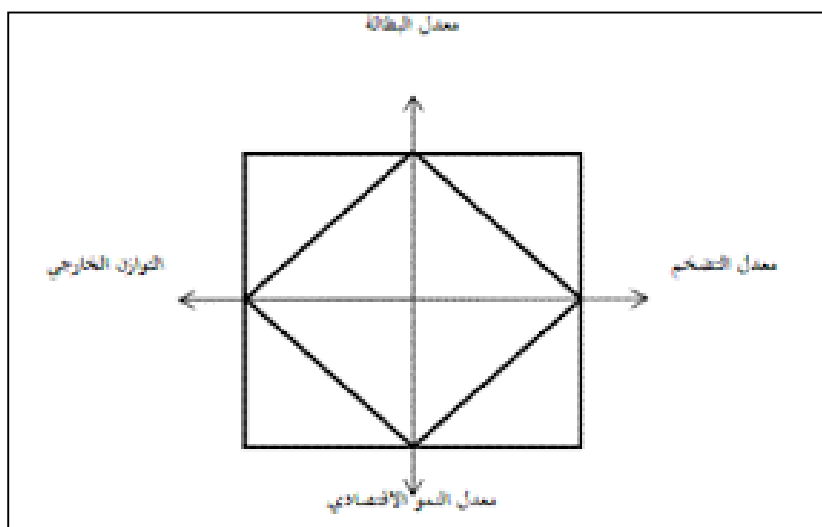
✓ تحقيق التوظيف الكامل؛

✓ تحقيق النمو الاقتصادي؛

✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وقد قام بتوضيحها الاقتصادي الانجليزي نيكولا كالدور ببيانها كمايلي:

الشكل رقم (1-1): المربع السحري لكالدور



Source , (neantro , teixeira, rodolpho, 2017, p. 02)

**1-تحقيق الاستقرار المستوى العام للأسعار:** يوجد اتفاق لدى أغلب المفكرين الاقتصاديين أن السياسة النقدية التي تستهدف مستوى الأسعار تقلل من التقلب في المستوى العام للأسعار على المدى الطويل. (Cover & Pecorino, 2005, p. 152)، وعدم استقرار المستوى العام للأسعار يؤدي اقتصاد أي بلد إلى التعرض لهزات وأزمات اقتصادية (تقلبات الكساد والرواج)، ولهذا فمن بين الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي هو استقرار الأسعار، فعند ارتفاع معدل التضخم تتعرض العملة المحلية لانخفاض قيمتها وتزداد البطالة في حالة الكساد و تتأخر عمليات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة اقتصاديا، ولعلاج استقرار الأسعار يتم تدخل الدولة في الاقتصاد بتشريعات واجراءات مختلفة منها السياسة النقدية، فأصحاب المدرسة النقدية يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود علاقة طردية لأن الزيادة في كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، أما كينز فهو يشبه السياسة النقدية بالخيط الذي يقيد الاقتصاد للسيطرة على التضخم، ويرجع فريدمان أسباب التضخم إلى:

✓ الزيادة في الاصدار النقدي لتمويل النفقات العمومية؛

✓ تبني سعر صرف ثابت للعملة المحلية الشيء الذي يزيد من انتشار التضخم المستورد؛

✓ تركيز الحكومات على محاربة البطالة وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو النقدي (عبد الحميد، 2013، الصفحات 92-93).

**2-تحقيق التوظيف الكامل:** إن التوظيف الكامل هو النقطة التي لا يكون فيها أي عامل خارج العمل، وهذا معناه لا وجود لأي عامل بطل أي البطالة صفر، وهذا في الواقع لا وجود له فمثلا توجد البطالة الهيكلية والاحتكاكية وعليه فالسياسة النقدية في سعيها إلى تحقيق توظيف مرتفع ليس معناه تحقيق مستوى بطالة مساوية للصفر، ولكن بالأحرى مستوى أعلى من الصفر يتوافق مع التوظيف الكامل الذي عنده يكون الطلب على العمالة يساوي المعروض من العمالة ويسمى هذا المستوى المعدل الطبيعي للبطالة (Frederic & Mishkin, 2005, p. 411).

يقصد بالتشغيل الكامل في المفهوم الواسع استخدام كامل للطاقات الانتاجية، وهذا معناه عدم بقاء موارد معطلة تحول دون الوصول إلى الناتج المتوقع في ظل الموارد الموجودة والمتاحة، أما المفهوم الضيق للتوظيف الكامل فهو يعني تحقيق أدنى معدل ممكن من

البطالة يتراوح بين 4 % و 5 % من إجمالي اليد العاملة ويعتقد بعض الاقتصاديين أنه لكي يعمل الاقتصاد بكفاءة يجب بلوغ معدل بطالة يساوي بالتقريب 2 %، ويطلق على هذا الهدف مصطلحات أخرى مثل العمالة الكاملة والتشغيل التام وكلها تعني مفهوم واحد ألا وهو الاستخدام التام والكامل لجميع الموارد المتاحة في عوامل الانتاج والتي من ضمنها العمل (خبازي، 2017، صفحة 311).

**3-تحقيق النمو الاقتصادي:** تعتبر السياسة النقدية جزءا من التخطيط الاقتصادي والاستراتيجيات التي تنتهجها الدول من أجل توفير بيئة جيدة للتنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع ، ولمعرفة مدى فعالية هذه الاستراتيجية المطبقة من طرف البنك المركزي يجب معرفة آثار هذه السياسة ونتائجها على نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتضخم، وللحصول على نتيجة مرغوبة للسياسة النقدية لا ينبغي أن تكون نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من معدل التضخم، فإذا كان معدل التضخم أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي فهذا معناه زيادة مستويات الفقر في المجتمع، وبعبارة أخرى فإن المعدل الحقيقي الإيجابي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر على وجود سياسة نقدية فعالة (Mehar, 2022, p. 99)، وعليه فإن الدور الأساسي هنا للسياسة النقدية هو تحقيق نسب مرتفعة للادخار ورفع معدلات الاستثمار في السلع الرأسمالية وذلك عن طريق زيادة الإئتمان مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الوقوع في التضخم من أجل زيادة نسب التوظيف وكبح البطالة، كل هذا من أجل الوصول إلى مرحلة وضع الاقتصاد على عجلة النمو الذاتي السريع (عبد الحميد، 2013، صفحة 99).

**4-تحقيق توازن في ميزان المدفوعات:** يلخص ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية للاقتصاد مع بقية العالم، تشمل هذه المعاملات الصادرات والواردات من السلع والخدمات والأصول المالية، إلى جانب مدفوعات التحويل (مثل المساعدات الخارجية)، ميزان المدفوعات هو مؤشر اقتصادي مهم للاقتصادات المفتوحة" (Reserve Bank of Australia, 2023A)، ويسجل في جانب المدفوعات قيمة ما تم استيراده من سلع وخدمات أما في جانب المتحصلات فيسجل قيمة ما تم تصديره من سلع وخدمات، وتعمل مختلف الدول من أجل الموازنة بين الطرفين الدائن والمدين، وهناك اختلاف في اجراءات وقرارات السياسة النقدية بين الدول لتفادي الاختلالات النقدية لأن الأمر يتعلق بعلاقة السياسة النقدية بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، ويرى بعض الاقتصاديين أن الدولة التي تمتلك

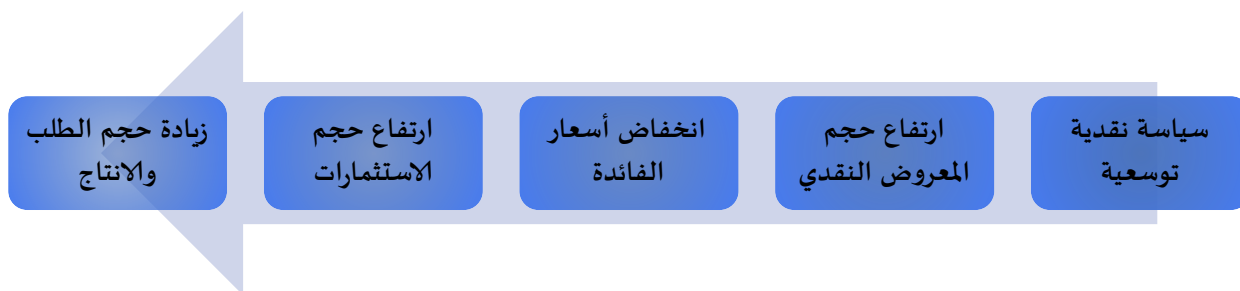
احتياطات نقدية صغيرة ولا يمكنها ضمان قروض خارجية بسهولة يجدر بها اتباع إجراءات تصحيحية لميزان المدفوعات كتبني نظام تعويم العملة، أما عند توفر احتياطات نقدية كبيرة فهذا لا حاجة لها لإجراءات تصحيحية ونظام التثبيت يتلاءم مع وضعها الاقتصادي، ولتقليل عجز ميزان المدفوعات تقوم البنوك المركزية برفع سعر الخصم لكي ترفع البنوك التجارية من سعر الفائدة الشيء الذي يقلص الائتمان والطلب عليه ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المعروضة فتتخفض الأسعار المحلية ويقل الطلب على السلع الخارجية وبالتالي ترتفع الصادرات، وارتفاع أسعار الفائدة يغري الأجانب لتوظيف أموالهم بالبنوك المحلية، وهذا معناه تدفق أكبر للعملة الصعبة وكل هذا يساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات، وعليه فهذه الإجراءات ترفع من قيمة العملة المحلية وتبين الدور المهم للسياسة النقدية في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات خاصة عند ارتفاع معدلات التضخم (عبد الحميد، 2013، الصفحات 101-102).

### المطلب الثالث: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية

تعتبر قنوات انتقال آثار السياسة النقدية الصلة بين تغيرات السياسة النقدية وأهدافها النهائية والتي من خلالها يمكن للبنك المركزي فهم ومعرفة المسار والزمن الذي تسلكه القرارات والإجراءات المتخذة من طرفه (شلغوم، 2017، صفحة 227)، ورغم أنه هناك اختلاف بين المهتمين بالسياسة النقدية حول هذه القنوات وفعاليتها، إلا أنه يمكن تمييز بين خمس قنوات رئيسية تنتقل من خلالها آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد، وتتفق فيما بينها في قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية. وهي كالآتي:

**أولاً-قناة سعر الفائدة:** تعتبر قناة سعر الفائدة الآلية الرئيسية لنقل آثار السياسة النقدية في النموذج الكينزي IS-LM وفيمايلي الكيفية التي تنتقل فيها آثار السياسة النقدية عبر هذه القناة عند تبني البنك المركزي سياسة نقدية توسعية يرتفع المعروض النقدي مما يدفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى الانخفاض في سوق النقد فتتخفض تكلفة رأس المال الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية وبالتالي زيادة في إجمالي الطلب الكلي والإنتاج (Frederic & Mishkin, 1996, p. 92).

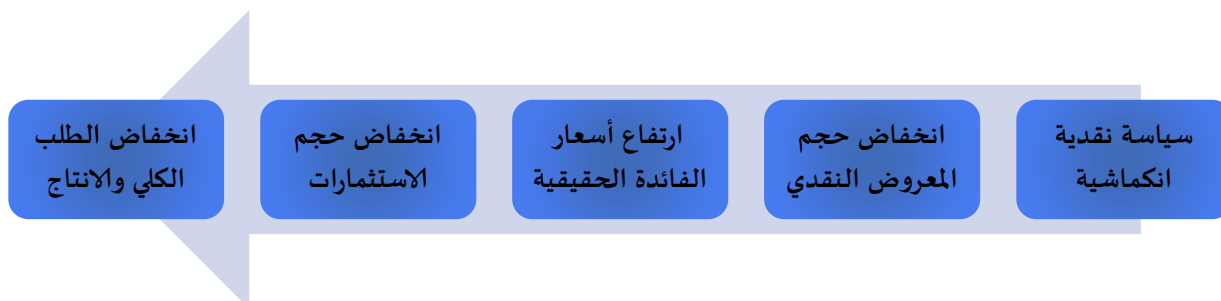
الشكل رقم (1-2): انتقال آثار السياسة النقدية عبر قناة سعر الفائدة (سياسة نقدية توسعية)



المصدر: من اعداد الطالب.

أما إذا اختار البنك المركزي تبني سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) ينخفض المعروض النقدي مما يعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، فترتفع تكلفة رأس المال فتتخفص القروض الممنوحة للوكلاء الاقتصاديين والمستثمرين نتيجة هذه الزيادة، مما يحد من استهلاكهم و استثماراتهم فيقل إجمالي الطلب الكلي والانتاج فيقل النشاط الاقتصادي وينقص معدل التضخم (Banque de France, 2023).

الشكل رقم (1-3): انتقال آثار السياسة النقدية عبر قناة سعر الفائدة (سياسة نقدية توسعية)



المصدر: من اعداد الطالب.

يمكن الإشارة أن قناة سعر الفائدة لا تؤثر فقط على تكاليف القروض فحسب فهي تؤثر أيضا على التدفقات النقدية للدائنين والمدينين، فسعر الفائدة يؤثر على التكلفة الحدية والمردودية الحدية للاقتراض هذا بالنسبة للمدينين، أما بالنسبة للدائنين فالتغيرات في سعر الفائدة تؤثر على متوسط سعر الفائدة للديون غير المسددة (بوحسون و آخرون ، 2021، صفحة 395).

**ثانياً- قناة سعر الصرف:** كان يعتقد أن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر على الانفاق الإجمالي من خلال آثارها على الاستهلاك المحلي والاستثمار ولكن نظراً لاندماج الاقتصادات الوطنية والتحول إلى سعر الصرف المرن الذي يؤثر على الصادرات وحجم تدفق الاستثمارات الأجنبية، وعليه فهو يعتبر قناة هامة لنقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي (بن عميرة، 2020، صفحة 257).

يعتبر سعر الصرف من أهم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية وخاصة في الدول التي تتميز اقتصادياتها بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية وتزداد أهميتها في البلدان التي تتسم أسعار الفائدة فيها بعدم المرون، فالفرق في سعر الفائدة المحلي عن أسعار الفائدة على العملات الدولية الرئيسية يؤدي إلى تحويل المدخرين إلى العملات ذات العائد الأكبر والتي تتميز بالثبات النسبي وقابلة للتحويل، وتختلف مدة انتقال أثر التغير في سعر الصرف على الناتج والتضخم من دولة لأخرى حسب درجة تحرر القطاع المالي وانفتاحه على العالم الخارجي، وبما أن سعر الصرف أحد أدوات السياسة النقدية والذي يهدف بالأساس إلى التحكم في المستوى العام للأسعار في الدول المستوردة، ويمكن أن يساهم في ارتفاع مستوى الأسعار أو ما يعرف بالتضخم المستورد، ويعمل سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية بصورة غير مباشرة للاقتصاد الحقيقي من خلال قناتين هما قناة الطلب والعرض الكليين وقناة التضخم وتعرف هاتين القناتين "أثر الانتشار غير المباشر - Indirect Pass Through Effect"، فمثلاً عند تبني سياسة نقدية توسعية تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية محلياً وبهذا ينعكس على تحرك الأموال الأجنبية إلى خارج البلاد وبالتالي تتأثر الودائع المقومة بالعملة المحلية فتصبح أقل جذبا من الودائع المقومة بالعملات الأجنبية والتي يزيد حجمها في الجهاز البنكي وينتج عن كل هذا انخفاض سعر الصرف وتراجع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات أي نمو الصادرات وارتفاع كل من الطلب الكلي والناتج، أما بالنسبة للعرض فانخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة وبالتالي زيادة أسعار السلع المحلية وينتج عن كل هذا ارتفاع معدل التضخم في حالة عدم زيادة العرض الكلي، ويمكن الإشارة أن عمل الآلية السابقة يتم في ظل نظام سعر صرف مرن، أما في نظام الصرف الثابت أو المُدار من طرف البنك المركزي فإن فعالية السياسة النقدية تقل، ومما سبق يمكن القول بأن فعالية هذه القناة يكون واضحاً وذو أثر في ظل نظام سعر الصرف المرن ففي الاقتصاد المفتوح والذي

يسمح بقدر كبير من المرونة في تدفقات رؤوس الأموال يحتاج لتبني سعر صرف مرن نسبيا. (الشاذلي، 2017، الصفحات 21-23)

**ثالثا-قناة الإقراض:** تهدف هذه القناة إلى إبراز الدور الكبير والمؤثر لحجم الائتمان في رسم السياسة النقدية وذلك للارتباط الوثيق الذي يربطه مع الانفاق الكلي، وقد ظهرت هذه القناة سنة 1988 على يد كل من برنانك وبليندر (Blinder et Bernanke 1988) والذين قام بإعادة صياغة نموذج LS-LM إلى النموذج LM-CC وذلك بإدخال سوق الائتمان والأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم التناظر في المعلومات، وتتكون هذه القناة من قناتين هما: قناة القرض البنكي ( القناة الضيقة للقرض)، وقناة الميزانية ( القناة الموسعة للقرض) (فراج و بوحسون، 2022، صفحة 82).

**1-قناة القرض البنكي (القناة الضيقة للقرض):** تقوم هذه القناة على المهمة التي تلعبها البنوك في النظام المالي من خلال قدرتها على إيجاد حل لمشكلة عدم التناظر في المعلومات (الحالة التي يكون فيها أحد أطراف التبادل يمتلك معلومات أفضل من غيره) في سوق الائتمان، ولاعتماد بعض المقترضين بصفة كلية على البنوك لتمويل المشاريع الخاصة بهم، وعليه يمكن القول أن القروض البنكية تعتبر الرابط الأساسي بين السياسة النقدية والاقتصاد الحقيقي. فعند اعتماد سياسة توسعية من طرف السلطات النقدية تزيد احتياطات البنوك التجارية والذي يقلل من تكاليف التمويلات الخارجية بسبب انخفاض أسعار الفائدة على القروض وكل هذا ينعكس بالإيجاب على الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي وترتبط فعالية هذه القناة بمدى تطور النظام المالي وحرية القطاع البنكي (علي عبد الحسنيين، 2016، الصفحات 145-146)، ويمكن الإشارة إلى أن هذه القناة يكون تأثيرها واضحا على المشروعات الصغيرة والتي غالبا لا تجد مصادر للتمويل إلا باللجوء إلى الائتمان البنكي (مزارشي، 2018، صفحة 177).

**2-قناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض):** يتم انتقال السياسة النقدية في هذه القناة عن طريق التأثير في المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، فعند اعتماد البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية فيزيد صافي ثروات قطاع الأعمال والقطاع العائلي الشيء الذي يحسن من المراكز المالية لهاته القطاعات ومن ثم زيادة حجم النفقات

الاستثمارية والاستهلاكية وبالتالي زيادة الطلب الكلي والناتج، وفي نفس الوقت تؤدي السياسة التوسعية إلى تدني أسعار الفائدة الاسمية إلى زيادة التدفقات النقدية للشركات فتتحسن مراكزها المالية ويلاحظ من جهة أخرى انخفاض أسعار الفائدة الإسمية قد يؤثر سلباً على ميزانيات القطاع العائلي (البنك المركزي المصري، 2000، صفحة 2).

يمكن القول أن ارتفاع ثروات القطاع العائلي والقيمة السوقية للشركات يزيد من الضمانات التي يوفرها المقرضون للبنوك وتنقلص المخاطر التي قد تتحملها هذه الأخيرة جراء التوسع في الإقراض، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الاقتراض، وبالتالي ارتفاع الاستثمار والاستهلاك وتغير المستوى العام للأسعار فيرتفع معدل نمو الناتج الحقيقي (شلغوم، 2017، صفحة 228).

**رابعاً- قناة أسعار الأصول:** تؤثر أسعار الأصول وثروة الناس على مقدار ما يمكنهم الاقتراض ومقدار الإنفاق في الاقتصاد، عادة ما تؤثر أسعار الأصول وقناة الثروة على الاستهلاك والاستثمار وهذا يمكن أن يسهل على الأسر والشركات الاقتراض، فزيادة أسعار الأصول تزيد من ثروة الناس، فعند قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة الرسمي تزداد بدورها أسعار الفائدة الأخرى في الاقتصاد الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الأصول المالية كالسندات والأسهم فهذا الارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية لعوائد الأسهم ومنه تنخفض أسعار الأسهم، ومن جهة أخرى ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى هبوط أسعار السندات لأنها عائدها ثابت، وكذلك ينخفض الطلب على الأصول العقارية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها نتيجة زيادة أسعار الفائدة. وكنتيجة لكل هذه الآثار تنخفض ثروة الوحدات الاقتصادية وبالتالي يتقلص الطلب الكلي والناتج الإجمالي في الاقتصاد، ولتكون هناك فعالية لهاته القناة يجب توفر سوق متطورة للأصول المالية والعقارية وبالأخص الأسواق الثانوية الشيء الذي يؤدي بالوحدات الاقتصادية إلى التفاعل مع التغيرات في أسعار هذه الأصول واستخدامها كضمان مقابل عمليات الاقتراض، وتزداد فعالية هذه القناة عند زيادة الأصول المالية من مجمل المحفظة الاستثمارية للوحدات الاقتصادية (علي عمر، 2009، الصفحات 253-254).

**خامسا- قناة التوقعات:** تعتبر قناة التوقعات من أهم آليات الإرسال القياسية في الاقتصاد المفتوح فالبنوك المركزية يمكن أن تؤثر على التضخم وسلوكيات تعديل الأسعار الاقتصادية من خلال توجيه توقعات التضخم الخاصة بهم، وقد ظهرت أهمية التوقعات في السياسة النقدية منذ الخمسينيات من القرن الماضي ووفقا لبليندر فالسياسة النقدية الناجحة هي نتيجة لفاعلية قناة إدارة التوقعات في الاقتصاد (Asli, 2016, p. 223).

تمثل هذه القناة إحدى قنوات نقل أثر السياسة النقدية الناتج عن التغير في العرض النقدي إلى كل من المستوى العام للأسعار والناتج وميزان المدفوعات، فالوحدات الاقتصادية تقوم بالتوقع والتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية بالاعتماد على بعض الأساليب نذكر منها:

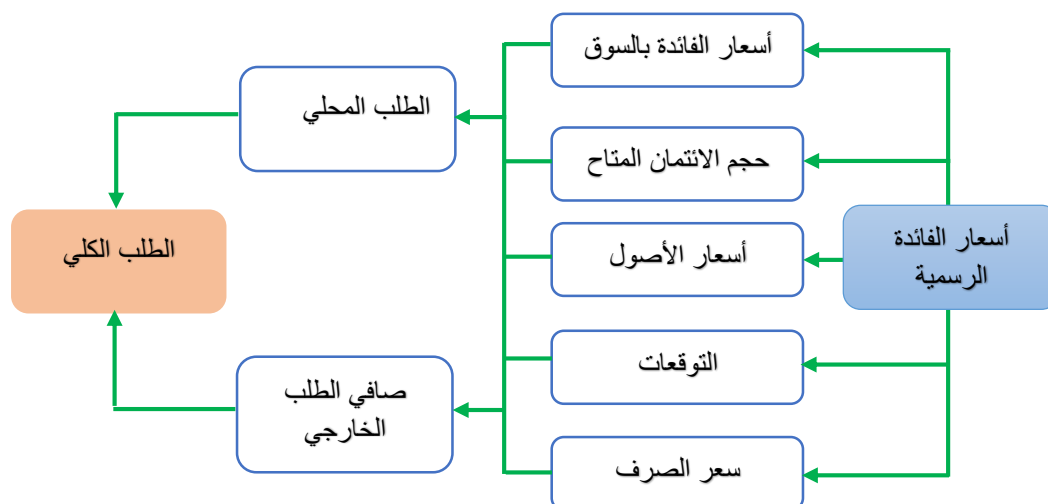
**1- أسلوب التوقعات الموائمة:** يتم بتحديد الاتجاه المتوقع للمتغير الاقتصادي استنادا على سلوكه الماضي والحاضر، مع افتراض تكرار هذا الاتجاه مستقبلا، فوفقا لهذا الأسلوب يقوم الأفراد ببناء التوقعات السعرية المستقبلية بالاعتماد على اتجاهات الأسعار الماضية والحاضرة؛ ( جابر و مرسى ، 2017 ، صفحة 502).

**2- أسلوب التوقعات الرشيدة:** يتم تحديد الاتجاه المتوقع بالاعتماد على معلومات تخص متغيرات أخرى مرتبطة بشكل وثيق بالمتغير محل التنبؤ ويعتمد الأفراد لبناء توقعاتهم السعرية وفقا لهذا الأسلوب بالاعتماد على التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي فارتفاع هذا الأخير يجعل الأفراد يتوقعون حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار، وتؤثر التوقعات على الناتج المحلي والأسعار وميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وسعر الصرف ( جابر و مرسى ، 2017 ، صفحة 502).

إن الأهمية النسبية لكل قناة من قنوات السياسة النقدية السابقة يعتمد على هيكل القطاع المالي والبيئة الاقتصادية للدولة، فالبيئة الاقتصادية مثل درجة الانفتاح على الخارج ودرجة المنافسة ستحدد مدى تأثير تغير المتغيرات النقدية السابقة في قرارات الإنفاق الكلي على الطلب الكلي والناتج. وعليه يمكن القول أنه في ظل تخلف القطاع المالي ستفقد قنوات تأثير السياسة النقدية فعاليتها فيما عدا قناة الائتمان (علي عمر، 2009، صفحة 245).

فيما يلي مخطط توضيحي لآلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي.

الشكل رقم (1-4): آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي



المصدر: الشاذلي، 2017، صفحة 17.

#### المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية

تحدد قدرة البنك المركزي بوصفه السلطة النقدية في التحكم في حجم المعروض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية سواء أكانت أدوات كمية أو نوعية أو أدوات أخرى تكون من صلاحيات البنك المركزي، ويختلف مدى اعتماد البنك المركزي على هذه الأدوات باختلاف النظام الاقتصادي السائد والذي يمارس فيه عمله، إضافة إلى اختلاف الأهداف التي يريد الوصول إليها.

تستخدم السلطة النقدية (البنك المركزي) في سبيل تنفيذ سياستها النقدية مجموعة من الأدوات، والتي يمكن التفصيل فيها على النحو التالي:

أولاً - الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية: وهي الأدوات والوسائل التي تمكن البنك المركزي من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية وبصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان (حمداني و بني، 2020، صفحة 55)، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة سواء بطريقة توسعية أو تقييدية، هذا وتعتبر الأدوات الكمية من أكثر الأدوات

المستخدمة من قبل البنوك المركزية للتأثير على حجم المعروض النقدي بما يتوافق مع أهداف السياسة النقدية المتبعة، وتتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية فيما يلي:

**1- سعر إعادة الخصم:** إن سعر إعادة الخصم هو ذلك السعر الذي يقوم البنك المركزي بفرضه على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية وهذا مقابل إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية أو أدونات الخزنة، ويتم الاعتماد أو اتباع أسلوب سعر إعادة الخصم من أجل التحكم في حجم الائتمان والرفع أو التقليل من سعر إعادة الخصم يسمح للبنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان الكلي ويتم بالتأثير غير المباشر على أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة، هذه الأخيرة تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني، ولتمكين البنوك التجارية الحصول على السيولة النقدية يتم إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية وأدونات الخزنة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في السوق النقدية (الموسوي ، 2014، الصفحات 40-41).

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الأولى للسياسة النقدية التي تم استخدامها من طرف البنوك المركزية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للتحكم والتأثير على حجم الائتمان، ويقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم وهذا باتباع سياسة نقدية انكماشية وهذا لغرض الحد من تفاقم التضخم فهذه السياسة تقلص من حجم المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني فهذا الاجراء يزيد من تكاليف الاقتراض الشيء الذي يقلص العوائد المتوقعة من استثمار الأموال المقترضة، والعكس فقد يلجأ إلى اتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي لتحفيز الاستثمار وتنشيط سوق العمل ويتم ذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم، وعليه نجد أنه هناك علاقة طردية بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك للعملاء والتي من خلالها يتحقق هامش الربح الذي ينتج من الفرق بين السعرين (الفائدة وإعادة الخصم)، فعند انتهاء سياسة توسعية من أجل انعاش الاقتصاد والقضاء على الركود يقوم البنك المركزي غالباً باتخاذ قرارات عكسية للسياسة الانكماشية والتي من خلالها يتم زيادة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وهذا عبر آلية المضاعف، ويمكن القول أن فعالية سعر إعادة الخصم يعتمد بالأساس على درجة تطور الأسواق المالية، فمحدودية التعامل بالأوراق المالية وكذلك عند توفر فائض نقدي

ووجود مصادر أخرى للسيولة لدى البنوك التجارية، كل هذه العوامل والأسباب تؤثر بشكل كبير وتتحد من فاعلية سعر إعادة الخصم كأداة للسياسة النقدية من أجل التأثير في السيولة الذي من شأنه يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي (الخيكانى و الموسوي، 2012، الصفحات 18-20).

عليه يمثل معدل إعادة الخصم بالنسبة للبنوك التجارية تكلفة الأموال التي تقتربها من البنك المركزي لتعزيز احتياطاتها باعتباره معدل إعادة التمويل الرسمي من طرف البنك المركزي، ويمكن القول بأن لمعدل إعادة الخصم أثريين وهما: (الشاذلي، 2017، صفحة 123)

✓ الأثر الكمي لمعدل إعادة الخصم: يكون عندما يلجأ البنك المركزي إلى وضع

سقف الإقراض بما يحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان؛

✓ الأثر السعري لمعدل إعادة الخصم: يمثل سعر إعادة الخصم السعر الرئيسي أو

المركزي للإقراض، حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، فهو يعتبر القاعدة التي تأخذ بيها البنوك التجارية لوضع سعر الفائدة على الإقراض وتضيف له مختلف العمولات وعلاوة الخطر.

هذا وتختلف الأوراق التجارية والمالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر، ولكن تحتوي في مجملها على ما يلي: (مفتاح، 2005، صفحة 136)

✓ السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة؛

✓ سندات الخزينة العمومية التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد؛

✓ أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل؛

✓ سندات مالية ممثلة لقروض متوسطة الأجل؛

✓ سندات محرقة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويلة الأجل.

هذا وتتوقف فعالية معدل إعادة الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية على العوامل

التالية: (مفتاح، 2005، صفحة 136)

✓ مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص، وهو ما يتطلب وجود

تعاملات كبيرة بالأوراق التجارية؛

✓ مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة من أجل الحصول على التمويل، بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية في الحصول على التمويل؛

✓ مستوى النشاط الاقتصادي داخل الدولة، ذلك أن معدل إعادة الخصم يعتبر أداة غير فعالة في حالة الكساد مقارنة بحالات التضخم، حيث يؤدي الكساد إلى زعزعة ثقة المستثمرين ورجال الأعمال في الاستثمار حتى وإن أصبحت معدلات الفائدة صفراً إن لم يتوفر الدافع على الاستثمار وهو الربح.

في المقابل ذلك تعتبر سياسة إعادة الخصم محدودة الأثر للأسباب التالية: (كنيدة، 2023، صفحة 118)

✓ يعود التحكم في كمية النقود للبنوك التجارية ويتدخل البنك المركزي لاحقاً لأنه ملزم بانتظار البنوك التجارية حتى تتقدم إليه لتحريك ما تملكه باستخدام معدل إعادة الخصم؛

✓ تراجع أهمية الأوراق التجارية كوسائل لتمويل عمليات التجارة نتيجة لزيادة سلطة الدولة على الأسواق النقدية من خلال الإفراط في إصدار سندات الخزينة العمومية مما أدى إلى إضعاف فعالية معدل إعادة الخصم.

**2-معدل الاحتياطي القانوني:** هي تلك النسبة من الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية والتي يحتفظ بها كاحتياطي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يتقاضى عليها أية فوائد، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى للاحتياطي الذي يجب الاحتفاظ به، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني بالنقصان أو بالزيادة يؤثر بشكل واضح على الجزء المتبقي من الودائع الموجودة لدى البنوك ومقدرتها على منح الائتمان، فعند زيادة نسبة الاحتياطي القانوني فإن قدرة البنوك التجارية على الاقراض تقل ويقل مضاعف الائتمان ويتقلص معه المعروض النقدي، وفي حالة العكس فتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يزيد من قدرة البنوك على الاقراض ويزيد معامل الائتمان أما المعروض النقدي فيرتفع، وعليه يمكننا القول أن نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر على الاقتصاد القومي على النحو التالي:

✓ تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي وزيادة احتياطات البنوك يرفع من المعروض النقدي، وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم الاقتراض والائتمان؛

✓ زيادة نسبة الاحتياطي القانوني ممكن أن تحدث انكماشاً على الاقتصاد القومي لأنها تؤدي إلى نقص في احتياطات البنوك وتخفيض المعروض النقدي الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتقليل حجم الائتمان، وهنا نجد أن البنوك المركزية تلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني في زمن الرواج والتضخم وهذا لكبح والحد من الضغوط التضخمية، أما في فترات الركود والكساد الاقتصادي وزيادة معدل البطالة فهي تقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من أجل تنشيط الاقتصاد القومي والرفع من معدل التشغيل. (خصاونة، 2000، صفحة 242).

يلاحظ أنه يوجد اختلاف في القوانين المعتمدة من طرف البنوك المركزية عند فرض هذه النسبة، فقد تفرض على جميع الودائع بدون تمييز وبنسبة واحدة، وهناك بنوك مركزية تضع نسب مختلفة حسب كل نوع من أنواع الودائع، وأخرى تميز ما بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، سياسة الاحتياطي القانوني هي سياسة فعالة لدى البنك المركزي عندما تكون أدوات السياسة النقدية غير فعالة (جاسم محمد، 2009، صفحة 259).

تعتمد قدرة البنك المركزي في التأثير على القدرة الائتمانية للبنوك التجارية على مدى حاجة هذه الأخيرة للتزود بالسيولة (إعادة التمويل)، فكلما كانت حاجتها إلى إعادة التمويل كبيرة كلما زادت تبعيتها والعكس صحيح، ولهذا وجدت البنوك المركزية أنه من الضروري لإحكام السيطرة على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية أن تحد من استقلاليتها عن طريق خلق تسرب في احتياطياتها النقدية أو ما يسمى بمتطلبات الاحتياطي القانوني، حيث تستخدم البنوك المركزية هذه الأداة لغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم السيولة لدى البنوك وبالتالي على مقدرتها الائتمانية من جهة، ومن جهة أخرى لحماية أموال المودعين ضد المخاطر المالية للبنوك التجارية.

ومن الشروط الأساسية الواجب توفرها في سياسة تغيير معدل الاحتياطي القانوني حتى تكون أكثر فعالية نذكر ما يلي: (كنيدة، 2023، صفحة 120)

- ✓ لا بد أن يكون وعاء الاحتياطي القانوني شاملا لكل أنواع الودائع؛
- ✓ عدم وجود تسرب نقدي؛
- ✓ عدم توافر منافذ أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج الجهاز المصرفي باستثناء البنك المركزي؛
- ✓ ترتبط فعالية سياسة معدل الاحتياطي القانوني بمدى مرونة السوق النقدي ومدى استجابة الجهاز الإنتاجي للتغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية.
- تعتبر سياسة تعديل معدل الاحتياطي القانوني ذات فعالية أفضل مقارنة ببقية الأدوات الكمية للسياسة النقدية؛ وذلك للاعتبارات التالية: (كنيدة، 2023، صفحة 121)
- ✓ يعتبر تعديل الاحتياطي القانوني أداة مباشرة تحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من قبل البنك المركزي، وهي بذلك تحتصر الوقت اللازم لظهور آثارها على القدرة الاقتراضية للبنوك التجارية، كما أنها تعتبر أقل تكلفة؛
- ✓ لا تحتاج لأسواق مالية أو نقدية متطورة للتعامل فهي بذلك مناسبة للتطبيق في الدول النامية؛
- ✓ تأثير تغيير معدل الاحتياطي القانوني يكون مباشر على حجم المعروض النقدي فهي تطبق على جميع البنوك بالتساوي، بالتالي تعتبر أداة فعالة على حجم الائتمان بما يؤثر على حجم المعروض النقدي حتى وإن كانت التغيرات صغيرة في معدل الاحتياطي القانوني؛
- ✓ تمكن سياسة تعديل الاحتياطي القانوني البنك المركزي من بلوغ أهدافه، ذلك أن البنوك التجارية تكون مجبرة على التقييد بهذا المعدل ولا تمتلك فرصة الاختيار والأمر كله متوقف على إدارة البنك المركزي؛
- ✓ تعتبر أداة معدل الاحتياطي القانوني فعالة أكثر في فترات التضخم باعتبار أن البنوك لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لرفع الاحتياطي القانوني إلا عن طريق خفض حجم القروض.

**3-عمليات السوق المفتوحة:** هي عمليات بيع وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأوراق المالية أو التجارية التي يقوم بها البنك المركزي في سوق النقد والمال، وهذا للتأثير بشكل مباشر على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وتكاليف ومدى توفر الائتمان. فعند قيام البنك المركزي بشراء

السندات الحكومية الموجودة لدى البنوك التجارية ترتفع الاحتياطيات النقدية لدى هذه البنوك، وكل هذا يضاعف من قدرتها على التوسع في خلق الودائع ومنح الائتمان ويتوقف هذا النمو الفعلي في الائتمان على مجموعة من العوامل نوجزها كما يلي:

- ✓ رغبة الجمهور ومدى تجاوبه نحو الاقتراض من البنوك؛
- ✓ نتائج التوقعات المستقبلية ورغبة البنوك في منح الائتمان والإقراض.

أما عندما تقوم البنوك المركزية ببيع السندات وأذونات الخزينة المملوكة له إلى البنوك التجارية تنخفض الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي مع تقلص الاحتياطيات النقدية ينخفض حجم الائتمان، وتلجأ بعض البنوك التجارية باستدعاء بعض قروضها من أجل المحافظة على سيولتها ومع هذه التغيرات التي تحدث في كمية النقود والائتمان تؤدي إلى تغيرات ثابتة في سعر الفائدة وظروف الائتمان وكل هذا يؤثر بدوره على الأسعار والتكاليف والانتاج والتشغيل.

ومما سبق نجد أن عمليات شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة في السوق المفتوحة لها آثار توسعية، لأنها تعمل على زيادة الاحتياطيات لدى البنوك التجارية وبالتالي نمو مضاعف لحجم ودائعها، أما في حالة البيع التي تتم في السوق المفتوحة تؤدي إلى آثار انكماشية وبالتالي تنقلص وتنخفض الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وتراجع كبير في حجم ودائعها.

إن البنوك المركزية تتجه إلى عمليات بيع ما تملكه من سندات وأذونات وأوراق مالية في زمن الرواج والتضخم من أجل تخفيض حجم الائتمان والمعرض النقدي في السوق، أما في حالة الكساد وارتفاع معدلات البطالة تقوم بعمليات الشراء بقصد زيادة الائتمان والمعرض النقدي.

يُعتقد في الغالب أن البنوك المركزية تتجه لعمليات السوق المفتوح لتأييد سياسة تغير سعر إعادة الخصم والفائدة هذه الأخيرة فقدت فعاليتها بعد الحرب العالمية الأولى، فمثلا في زمن الركود والكساد تتحد سياسة تخفيض سعر الخصم مع سياسة شراء الأوراق المالية وهذا لزيادة الاحتياط النقدي لدى البنوك التجارية، وفي حالة التضخم والرواج تتضافر سياسة بيع

الأوراق المالية مع ارتفاع سعر الخصم من أجل تقليص الاحتياطي النقدي وتقليل منح القروض لدى البنوك التجارية.

تجدر الإشارة أن عمليات السوق المفتوحة لديها تأثير على أسعار الأوراق المالية ومن ثم أسعار الفائدة ويحدث العكس في حالة الشراء، وهنا أكد بعض الاقتصاديين أنه في زمن الكساد يجب أن تتجه البنوك المركزية وتركز على شراء الأوراق المالية طويلة الأجل التي من شأنها أن تخفض من أسعار الفائدة المطبقة عليها وبالتالي نمو معدلات الاستثمار.

يمكن القول أن عمليات السوق المفتوحة أثرتين أساسيين وهما: (كنيدة، 2023، صفحة 123)

✓ الأثر الكمي لعمليات السوق المفتوحة: من خلال التأثير بالزيادة أو النقصان على احتياطات البنوك، فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فإنه يؤدي إلى زيادة حجم السيولة على مستوى البنوك التجارية، بما يؤثر بدوره على حجم المعروض النقدي والعكس بالعكس في حالة بيع الأوراق المالية.

✓ الأثر السعري لعمليات السوق المفتوحة: عندما يتدخل البنك المركزي من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية، فهو في الوقت نفسه يؤدي إلى إحداث تغييرات في أسعار توازن السوق من خلال التأثير على أسعار الأوراق المالية، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية فهو يقوم بإحداث تخفيض في أسعارها والعكس بالعكس.

هذا وتهدف البنوك المركزية من خلال عمليات السوق المفتوحة إلى تحقيق الأهداف التالية: (نصير، 2020، صفحة 40)

- ✓ تدعيم سياسة معدل إعادة الخصم، ففي حالة قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية في حالة الركود الاقتصادي سوف ترتفع احتياطات البنوك التجارية فتزيد قدرتها على منح الائتمان والعكس صحيح في حالة بيع الأوراق المالية؛
- ✓ تقادي إحداث اضطرابات في السوق النقدي نتيجة لتحركات الأرصدة النقدية الحكومية أو للحركات الموسمية للأرصدة بوجه عام؛

✓ امتصاص السيولة الزائدة وتوفير الأصول السائلة عن طريق عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وبالتالي قدرة البنك المركزي على تحقيق التوازن والاستقرار في السوق النقدي؛

✓ مساندة الائتمان الحكومي؛ فعند شراء السندات الحكومية بأسعار منخفضة أو بيعها عند ارتفاع أسعارها فإن هذه العملية تحقق الاستقرار في أسعار السندات الحكومية؛

✓ التأثير على ميزان المدفوعات؛ فعملية البيع في السوق المفتوحة تنتج عنها آثار انكماشية على الائتمان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

هذا وتعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة أكثر فعالية من سياسة معدل إعادة الخصم وذلك للأسباب التالية:

✓ تكون عمليات السوق المفتوحة بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن مبادرة الدخول للسوق المفتوحة بيعا وشراء تعود للبنك المركزي وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد؛

✓ تتميز عمليات السوق المفتوحة بالمرونة في الأجل القصير خلال تحول البنك المركزي من بائع إلى مشتري أو العكس بالعكس، أو من حيث توقيتها ومقدار استعمالها ومكان استعمالها؛

✓ تتميز عمليات السوق المفتوحة بالدقة في تحقيق التغيير المستهدف في حجم المعروض النقدي بالزيادة أو النقصان.

في مقابل ذلك فإن عمليات السوق المفتوحة تتطلب ضرورة توفر مجموعة المتطلبات لنجاحها، نذكرها النحو التالي: (بن عميرة، 2020، صفحة 85)

✓ وجود سوق مالية ونقدية متطورة وواسعة، وهو ما تفتقده الدول النامية؛

✓ وجود عدد كافي من الأوراق المالية والتي تجعل من تدخل البنك المركزي يؤثر على سوق في حالة البيع أو الشراء؛

✓ في حالة الانكماش الاقتصادي قد لا يتحقق الهدف من استعمال عمليات السوق المفتوحة، فعندما يتدخل البنك المركزي مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية

للبنوك وتزداد مقدرتها الاقتراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيراً للخروج من دائرة الانكماش وذلك بسبب حالة التشاؤم التي تسود بين رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملاً محفزاً على الاستثمار فعادة ما تكون أيضاً الأرباح منخفضة.

**ثانياً- الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية:** تستخدم السلطة النقدية أدوات مباشرة للتحكم في بعض أنواع القروض وتنظيم الانفاق مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية، أو تفضيل القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل أو العكس، وعليه فهذه الأدوات تؤثر بشكل مباشر على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها (بن علي، 2004، الصفحات 128-129)، ويمكن عرض هذه الأدوات على النحو التالي:

**1- سياسة تأطير القرض (السقوف التمويلية):** تهدف هذه السياسة لتحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضاً بتخصيص الائتمان، وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا (Monique, 1979, p. 278)، وهي تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، ويتم ذلك بتسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد. (طرش، 2015، صفحة 130)

**2- التأثير والإقناع الأدبي:** تسعى سياسة التأثير والإقناع الأدبي إلى توجيه النصح للبنوك بعدم التوسع في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي يقتضي تخفيض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض حجم الائتمان، وقد يحدث العكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي إذ يقوم البنك المركزي بإغراء البنوك التجارية للتوسع في حجم القروض التي يقدمونها بهدف زيادة حجم الطلب الكلي، وتتخذ هذه السياسة أشكالاً مختلفة كإرسال مذكرات إلى البنوك أو شكل مقابلات وندوات أو حتى تحذيرات (الحمداني، 2015، صفحة 272).

**3- تخصيص التمويل:** يستطيع البنك المركزي ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد

أولويات المجتمع وأهدافه، حيث يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، ويستطيع أيضا تقديم المساعدة المالية إلى بعض البنوك أو المؤسسات المالية وذلك لإعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية (بن علي، 2004، صفحة 130).

**4- هامش الضمان المطلوب:** هو ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء في البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، أي أن باستطاعة العملاء الحصول على مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة وهذه النسبة تعرف باسم "هامش الضمان"، ويستطيع البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا لظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد في حالة الانتعاش أو العكس في حالة الركود الاقتصادي (الموسوي ، 2014 ، الصفحات 47-48).

**5- الحد الأقصى لسعر الفائدة:** في العادة الحسابات الجارية الموجودة في البنوك التجارية لا تُدفع عليها فوائد، أما الأصول ذات الدرجة الكبيرة من السيولة مثل أدونات الخزينة فهي تفرض عليها فوائد تصل حتى 3%، وعليه فزيادة هاته الودائع تزيد من أرباح البنوك فتتنافس أكثر من أجل رفع نسبة هذه الودائع فتمنح فوائد على الودائع، وقد يؤدي التنافس على الودائع إلى زيادة سعر الفائدة إلى معدلات عالية جدا، وعليه فالسلطة النقدية تتدخل وتضع حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوحة للودائع الجارية هذا الحد لا تتعداه البنوك التجارية.

**6- الرقابة على شروط البيع:** يتدخل البنك المركزي ويراقب الائتمان الاستهلاكي من أجل الحد على الطلب على المواد الاستراتيجية المهمة وهذا من أجل حماية القدرة الشرائية أو أثناء الحروب، وفي هذا النوع من الرقابة يشترط دفع جزء من قيمة السلعة مقدما، وكذلك يتم تحديد قيمة الأقساط وعددها، ويشترط لهذه القروض عدم تجاوز نسب معينة من موجودات البنوك التجارية.

### المطلب الخامس: النماذج الاقتصادية وفعالية السياسة النقدية

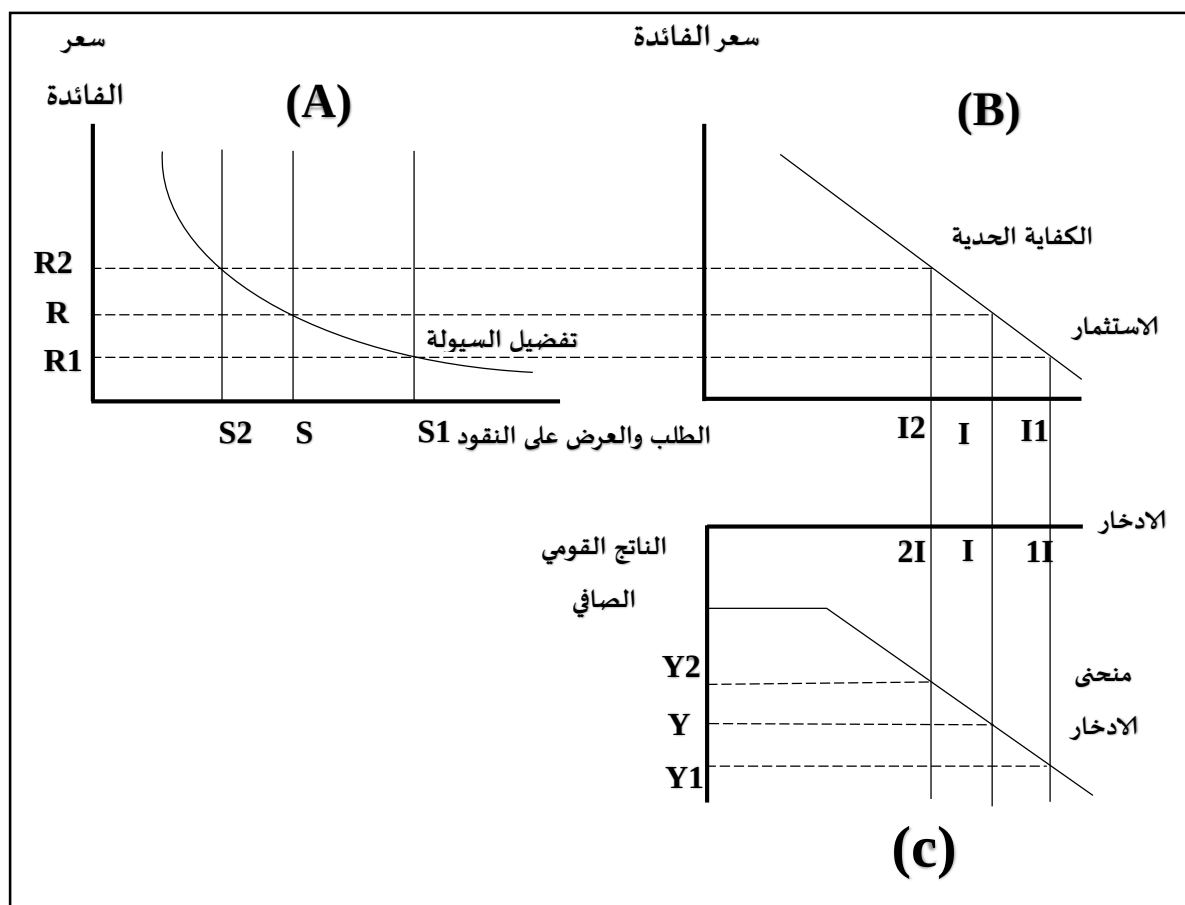
إن تأثير السياسة النقدية وفعاليتها على الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بالنموذج الاقتصادي الذي يسيطر على الاقتصاد، وهناك عدة نماذج اقتصادية مختلفة وكل منها يتعامل مع الظواهر الاقتصادية بطريقة مختلفة.

أولاً-السياسة النقدية والنماذج الاقتصادية: هناك عدة نماذج اقتصادية تستخدم لتحليل تأثير السياسة النقدية، ومن بين هذه النماذج مايلي:

**1- السياسة النقدية ونموذج كينز المبسط:** من خلال هذا النموذج نرى كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد القومي، ويكون ذلك من خلال افتراض أن البنك المركزي يقوم بشراء أوراق مالية من السوق المفتوحة فيزداد المعروض النقدي فتتخفض أسعار الفائدة كل هذا يشجع البنوك التجارية لزيادة الاقتراض فترتفع الاحتياطيات النقدية لهذه الأخيرة والذي يكون حافزا للمؤسسات والمستثمرين للاقتراض والزيادة في الاستثمارات المختلفة، أما بالنسبة للمستهلكين فتدفعهم أسعار الفائدة المنخفضة إلى زيادة الانفاق فتتخفض مدخراتهم، وهذا يعني انتقال منحنى الطلب الكلي ويتضاعف الدخل القومي الصافي ( الشمرى، و البياتي، 2009، الصفحات 379-383)

يمكن شرح السياسة النقدية في ظل نموذج كينز المبسط من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (1-5): السياسة النقدية في ظل نموذج كينز المبسط



المصدر: (الشمري، البياتي، 2009، ص: 380).

يتكون الشكل من ثلاثة اجزاء وهي:

(A): منحنى السيولة ومنحنى عرض النقد (S) يحدد سعر الفائدة (R)؛

(B): الاستثمار (I) الذي يحدده سعر الفائدة (R)؛

(C): مستوى الدخل (Y) المحدد بتقاطع مستوى الاستثمار مع منحنى الادخار.

من الشكل أعلاه نشرح عمل السياسة النقدية كمايلي:

✓ عندما يرتفع عرض النقد (S) إلى (S1) ينخفض سعر الفائدة من (R) إلى

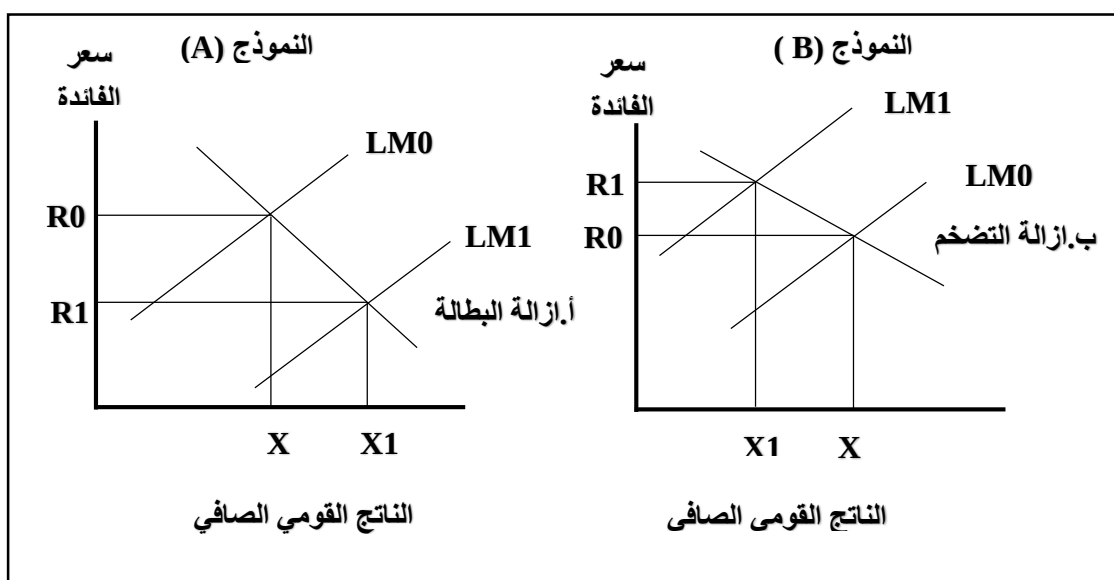
(R1) فيرتفع مقدار الاستثمارات من (I) إلى (I1) ويزداد معه الناتج القومي الصافي

من (Y) إلى (Y1)؛

✓ ففي حالة البطالة تتدخل السياسة النقدية من خلال زيادة المعروض النقدي فتتخفض أسعار الفائدة الشيء الذي يزيد في مقدار الاستثمارات المختلفة وكل هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والناتج الكلي وبالتالي زيادة فرص العمل، أما في حالة التضخم فيحصل العكس.

**2- السياسة النقدية والنموذج الكامل:** يعتبر هذا النموذج أكثر النماذج دقة وفعالية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة يرتفع عرض النقد وينتقل منحنى **LM** إلى اليمين كما هو موضح في الشكل (1-6)، فمثلا في حالة ارتفاع معدل البطالة ينتقل **LM0** إلى اليمين **LM1** بسبب زيادة المعروض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من **R0** إلى **R1** الشيء الذي يحفز المستثمرين للحصول على قروض جديدة بكلفة أقل وهذا يؤدي إلى ارتفاع النفقات العمومية والناتج القومي الصافي وهذا حسب النموذج **A**، وعليه يمكن القول أنه في حالة البطالة فإن السياسة النقدية الملائمة هي زيادة المعروض النقدي، أما في حالة التضخم فإجراءات السياسة النقدية المناسبة هي تخفيض المعروض النقدي بحيث ينتقل منحنى **LM0** إلى اليسار **LM1** وهذا ما يشرحه النموذج **B**. ( الشمري، و البياتي، 2009، الصفحات 379-383)

الشكل رقم (1-6): السياسة النقدية في ظل نموذج الكامل.



المصدر: الشمري، البياتي، 2009، ص: 382.

بما أن النموذج **IS** و **LM** يوضح لنا الوضع الاقتصادي قبل وبعد التوازن والذي يرجع إلى التغير في السياسة النقدية، ورغم هذا فإن هذا النموذج لا يبين ميكانيكية تحقق ذلك التوازن، فمثلاً في حالة التضخم وتوقع الأفراد استمراره لفترة طويلة فتخفيض المعروض النقدي لا يؤثر على الأسعار ولو انخفضت فالبطالة ستزيد ولكي تؤثر السياسة النقدية بشكل فعال عليها تخفيض عرض النقد بمعدل أكبر من زيادة الناتج القومي وهذا يكون أفضل من سياسة تخفيض كمية النقود فمثلاً إذا زاد الناتج القومي الحقيقي بمعدل 5 % وارتفعت كمية النقود المعروضة بنسبة 10 % فعلى البنك المركزي تخفيض المعروض النقدي بنسبة 5 % أو أكثر وعلى هذا الأساس ممكن أن ينخفض معدل التضخم بنفس نسبة انخفاض كمية النقود المعروضة ( الشمري، و البياتي، 2009).

**ثانياً-فعالية السياسة النقدية:** إن التغير في المعروض النقدي يترتب عليه تغير في سعر الفائدة في السوق النقدي ويؤثر أيضاً في حجم الاستثمارات ولأن الاستثمار مكون رئيسي للطلب الكلي هذا الأخير له أثر بارز في مستوى الإنتاج والدخل في الاتجاه الذي يتماشى مع متطلبات السياسة النقدية وظروف النشاط الاقتصادي، وكل هذا يكون في نموذج **LM / IS** من خلال التأثير على **IS LM** ويقصد به المجموعات المختلفة من الدخل القومي وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد. (السيرتي و نجا، 2009، صفحة 167).

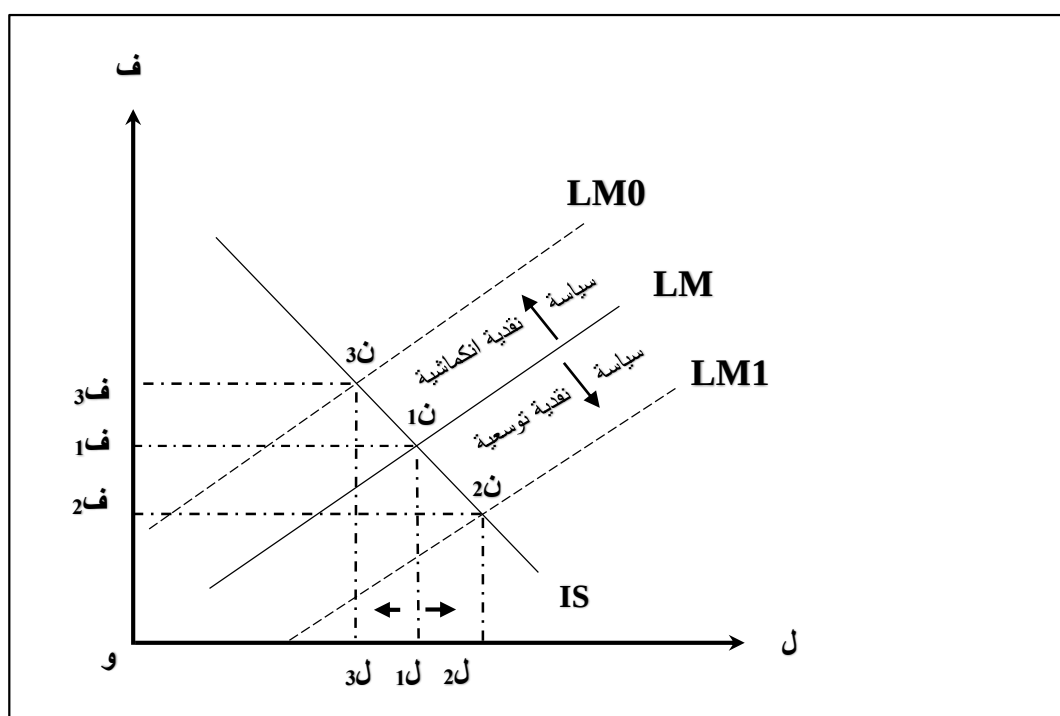
يمكن تقسيم السياسة النقدية على حسب الهدف منها إلى نوعين:

**1-سياسة نقدية توسعية:** عند ارتفاع معدل البطالة عندما يصبح الاقتصاد في حالة انكماش (حالة الركود أو الكساد) يتدخل البنك المركزي ويزيد من المعروض النقدي، ويتم ذلك باتخاذ القرارات التالية: تخفيض سعر الخصم أو تخفيض معدل الاحتياطي القانوني أو يدخل كمشتري للسندات في سوق الأوراق المالية. وكل ماسبق يزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع فيتحقق المراد منه وهو ارتفاع المعروض النقدي الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فيزداد الاستثمار ويرتفع مستوى الإنتاج والدخل وتنخفض معدلات

البطالة. وهذا ما يوضح انتقال منحنى  $LM$  إلى اليمين من  $LM_1$  إلى  $LM_2$  في الشكل رقم (7-1).

**2- سياسة نقدية انكماشية:** عند ارتفاع معدل التضخم يعاني الاقتصاد من ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار فيتدخل البنك المركزي ويقوم بتخفيض العرض النقدي وذلك من خلال: رفع معدل إعادة الخصم أو رفع معدل الاحتياطي القانوني أو يدخل كبائع في سوق الأوراق المالية وبهذه الإجراءات تقل قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع فينخفض المعروض النقدي وترتفع أسعار الفائدة فيقل حجم الاستثمار وبالتالي ينخفض الدخل والطلب الكلي فتمتص القوة الشرائية وكل هذا يحد من التضخم. وهذا ما يوضح انتقال منحنى  $LM$  إلى اليسار من  $LM_1$  إلى  $LM_3$  في الشكل الموالي.

الشكل رقم (7-1): أثر السياسة النقدية على التوازن في سوقي الإنتاج والنقد.



المصدر: السيرتي، نجا، 2009، صفحة: 200.

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأجور الحقيقية

للأجور أهمية بالغة في تطوير وازدهار اقتصاديات الدول، فعندما يحصل العمال على أجورا مناسبة وملائمة لجهودهم ومهاراتهم يصبحون أكثر اندفاعا لزيادة انتاجيتهم ويؤدي هذا إلى تحسين جودة المنتجات وتوسيع نطاقها بشكل عام مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي وبالتالي نمو الاقتصاد، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأجور وأنواعها وتقسيماتها ومحدداتها.

### المطلب الأول: مفاهيم حول الأجور

تمثل الأجور المقابل المالي الذي يتلقاه العامل مقابل الخدمات أو العمل الذي يقدمه في إطار العلاقة العملية مع صاحب العمل، وللأجور مفاهيم عديدة نتطرق إليها بعد عرض نبذة عن ظهورها وتطورها التاريخي.

أولا - التطور التاريخي للأجور: عرفت الأجور منذ القدم تطورا كبيرا وهذا راجع لمجموعة كبيرة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ففي العصور القديمة والقرون الوسطى أي قبل الثورة الصناعية كانت الأجور تُحدد بناءا على العمل اليدوي والمهارات المطلوبة، في هذه المرحلة تأثرت الأجور بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كندرة العمالة والتنظيمات المهنية، وتمتد جذور علاقة العمل إلى زمن العبودية أين كان العبد عبارة عن شيء مملوك لسيده ويعمل ويخضع له دون مقابل، وتعتبر حضارة بابل من الحضارات القديمة التي كانت تحدد فيها الأجور والأسعار من طرف الملك البابلي حمورابي، أما عند ظهور المسيحية والتي جاءت بنظرة جديدة للعمل وذلك بوضع ضوابط وأحكام تحكمه مع مبدأ اجبارية العمل، أما الدين الاسلامي فهو يعتبر أهم الشرائع التي كرمت الإنسان ودعا إلى العدل والمساواة، ذكر مصطلح العمل كثيرا في القرآن، أما في السنة النبوية الشريفة فله مكانة هامة في كثير من أقوال وأعمال نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والذي أمر وأوصى بإعطاء حقوق الأجراء، وظهر أيضا بعد هذه العصور أي بعد زوال نظام الرق الذي تطور إلى نظام إقطاعي أين كان العبد يعمل ويخدم سيده مقابل قطعة

أرض يمنحها له يقتات منها، واستمر هذا النظام إلى غاية بداية ظهور الثورة الصناعية (شطا، 1982، صفحة 07).

أما عند بداية الثورة الصناعية ( القرن الثامن عشر) ارتفع الطلب على العمالة الماهرة وبالتحديد في الصناعات التحويلية الشيء الذي أدى إلى تحسن ظروف العمال خاصة المعيشية منها وهذا راجع لنمو معدلات الأجور، ولكن كل هذا لم يقضي على التفاوت الموجود في الدخل والثروة بين أرباب العمل والعمال، وبسبب هاته الفروق الحاصلة في الدخل والثروة ظهرت في القرن التاسع عشر وما بعده النقابات العمالية التي نادت بتحسين ظروف عمل فئة العمال و رفع أجور هاته الطبقة، وبالفعل فقد تأثرت الأجور بنشاط ونضال هذه النقابات ونتج عنها تشريعات حماية العمال والتي تم اعتمادها في الكثير من البلدان.

تعتبر منظمة العمل الدولية والتي تم إنشائها في سنة 1919 من أهم المنظمات التي اهتمت بموضوع الأجور وهذا لأهميته البالغة عند العمال وأرباب العمل، وركزت بشكل واضح على الطرق التي يتم بها تحديد للأجور، وهنا نشير إلى الفقرة التي تخص الأجور في ديباجة دستورها: إن الميزان الأساسي في تحديد الأجور هو الحاجة إلى تزويد العمال وعائلاتهم بأجر معيشي وذلك بالتحديد النظري للاحتياجات الحيوية للعامل وأسرته من (طعام، وسكن، وملبس)، ومن أجل الوصول إلى أهدافها تم وضع بعض الاتفاقيات الهامة والتي تتعلق بالأجور أهمها اتفاقية طرق تحديد المستويات الدنيا للأجور. ومع مرور الوقت وتطور ونمو الاقتصاد العالمي ارتفع الطلب على العمال وازدادات الأجور التي ساهمت في تحسن ظروف المعيشة وانخفاض معدلات الفقر، ومع التحديات المعاصرة مثل التكنولوجيا المتطورة والعولمة والأهداف الاقتصادية المختلفة للحكومات والتي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على توزيع الأجور والتي تختلف قيمتها من بلد لآخر ومن قطاع لآخر لأنها تتأثر بشكل وثيق بتوازن العرض والطلب على العمالة في سوق العمل (عبد الله، 2023) .

**ثانيا- مفهوم الأجور:** يعود أصل كلمة الأجر إلى الكلمة اللاتينية Salarium، ومعناه عند قدماء الرومان "راتب الجندي" أو "منحة الملح"، وهي مشتقة من كلمة "sal" التي تعني الملح في اللغة اللاتينية، لأنه في العصر القديم كان الملح يعتبر مادة مهمة جدا، واستخدم كعملة

تبادل ووسيلة للدفع، خلاصة القول أن "الأجر" كان يشير إلى المقابل الذي يتلقاه العمال أو الجنود في شكل الملح. (Harper, 2023).

أما من الناحية الاصطلاحية يشير مصطلح الأجور بصفة عامة إلى: "جميع أشكال العوائد المالية والعينية والخدمات والفوائد الملموسة التي يتلقاها الموظفون كجزء من علاقتهم بالعمل (الوظيفة)" (المغربي و العنقري، 2015، صفحة 302).

في تعريف آخر يقصد بالأجر: "المبلغ الذي يُدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص آخر، وهو أيضاً جزء من دخل صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه وذلك نتيجة قيامه بالعمل تنظيماً أو إدارة". (الموسوي، 1989، صفحة 331)

كما يعرف الأجر بالمعنى الاقتصادي على أنه: "التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهده المستغل من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون) خلال مدة زمنية معينة". (الفتلاوي و آخرون، 2008، صفحة 181).

كما يمكن القول بأن الأجر هو: "الشكل المتحول لقيمة قوة العمل". (الكفري، 2013، صفحة 182)

يقصد أيضاً بمصطلح الأجر حسب اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأجور لسنة 1949 مايلي: "أي مكافأة أو كسب يمكن أن تقدر قيمته نقداً أياً كانت تسميته أو طريقة حسابه، وتحدد قيمته بالتراضي أو بالقوانين أو اللوائح الوطنية، ويدفعه صاحب عمل لشخص يستخدمه مقابل عمل أداه أو يؤديه أو خدمات قدمها أو يقدمها، بمقتضى عقد استخدام مكتوب أو غير مكتوب." (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للأجور على أنها: المدفوعات المالية والتعويضات التي يتلقاها العمال على جهودهم ووقتهم في أداء الوظائف أو الخدمات التي يقدمونها.

**ثالثاً-أنواع الأجور وتقسيماتها:** إن للأجور أهمية بالغة في العملية الانتاجية وهذا لأثرها الواضح على جميع المؤشرات الاقتصادية مثل الاستثمار والاستهلاك والادخار والطلب وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، تقسم الأجور إلى عدة أنواع نذكر منها مايلي:

### 1-تقسيم الأجور وفقاً لطبيعتها: تقسم الأجور وفقاً لطبيعتها إلى نوعين أساسيين وهما:

**أ-الأجور النقدية:** عبارة عن مبلغ مالي يتم دفعه مباشرة للعامل أو الموظف على شكل نقدي أو عبر وسيلة دفع مثل الحوالات البريدية أو البنكية، وهذا المبلغ يعكس القيمة المالية للعمل المقدم ويشمل الأجر الأساسي بالإضافة إلى أي مكافآت أو حوافز أخرى التي قد تكون متفق عليها من قبل بين رب العمل والعامل، والأجور النقدية هي الشكل الأكثر شيوعاً في دفع أجور العمال بشكل فوري. (الكرخي، 2014، صفحة 189)

**ب-الأجور العينية:** هو مقابل غير مادي يحصل عليه العمال أو الموظفين في شكل منافع أو خدمات بدلاً من الأموال النقدية، ويتم توفير الأجور العينية من قبل صاحب العمل كجزء من حزمة المزايا للعاملين، ويمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من العناصر مثل الرعاية الصحية؛ التأمين؛ إجازات مدفوعة الأجر؛ التدريب؛ توفير السكن؛ والوجبات، يستفيد العمال من الأجور العينية بشكل مباشر عن طريق تلبية احتياجاتهم اليومية وتقليل تكاليف معيشتهم أو توفير فوائد إضافية خارج الأجور النقدية. (الكرخي، 2014، صفحة 189).

### 2-تقسيم الأجور وفقاً لقوتها الشرائية: تقسم الأجور وفقاً لقوتها الشرائية إلى:

**أ-الأجور الاسمية:** وهو الأجر الذي يتم تحديده في بعض أنظمة الخدمة المدنية في العديد من الدول تبعاً للمؤهل العلمي أو الخبرة أو السنوات الخدمة أو جميعها معاً، وبحسب الدرجة والوظيفة" (جمال و آخرون، 2019، صفحة 209).

**ب-الأجور الحقيقية:** هو مقدار السلع أو الخدمات التي يستطيع الموظف أو العامل شراؤها بواسطة أجره النقدي، والأجر الحقيقي يمكن اعتباره القوة الشرائية الحقيقية للأجر النقدي مقدر بالسلع والخدمات، والرقم القياسي لمستوى الأسعار **CPI** من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في حساب الأجر الحقيقي حسب العلاقة التالية: (الكرخي، 2014، صفحة 188)

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر الإسمي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

### 3-تقسيم الأجور وفقا لمعيار الدفع: تقسم الأجور وفقا لمعيار الدفع إلى:

**أ-الأجور على أساس الوقت:** تشير إلى نظام دفع الأجور حيث يتم حساب المبلغ المالي الذي يتلقاه الموظف حسب الوقت الفعلي الذي يقضيه في العمل، ويتم تحديد سعر الأجر لكل ساعة من العمل ويتم ضمان دفع الأجر المناسب لعدد الساعات الفعلية التي يعملها العامل، هذا النظام شائع في الوظائف التي يتم تسجيل ساعات العمل فيها بدقة، يتم حساب الأجور على أساس وحدة زمنية محددة (الساعة، اليوم، أو الشهر). (عدلي ناشد، 2008، صفحة 500)

**ب-الأجور على أساس القطعة:** هي نظام دفع الأجور يستند إلى عدد القطع أو الوحدات التي يتم إنتاجها من طرف العامل، فبدلا من دفع الأجر حسب الوقت الذي يستغرقه العامل لإنجاز العمل المكلف به، يتم تحديد سعر معين لكل قطعة أو وحدة منتجة، ويتم حساب الأجر الإجمالي حسب العدد الفعلي للقطع التي تم إنتاجها، هذا النظام شائع في الوظائف التي تنتمي للقطاعات الانتاجية مثل الصناعة، الخياطة، وهذا النوع من الأجور عبارة عن نظام تحفيزي للعمال يزيد من الكفاءة الانتاجية ويرفع كمية الانتاج، حيث يمكنهم من تحسين دخلهم وذلك من خلال عدد القطع التي ينتجونها. (عدلي ناشد، 2008، صفحة 500)

**رابعا-نظام الحد الأدنى للأجور:** في بداية تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور كان يشمل فئات قليلة نسبيا من العمال، و وُضع خصيصا لحماية الطبقة الكادحة من العمال والموظفين، وتعتبر نيوزيلندا أول بلد يفرض حدا أدنى للأجور وكان ذلك عام 1894 ثم تلتها بعد ذلك ولاية فيكتوريا في أستراليا في عام 1896 والمملكة المتحدة في عام 1909، وقد استهدف نظام الحد الأدنى للأجور في بدايته عمال المنازل وخاصة النساء، وقد كان ينظر إلى هذا النظام على أنه تدبير مؤقت يختفي بمجرد تأسيس نظام للرواتب متفق عليه بين جميع الشركاء الاجتماعيين خاصة العمال وأرباب العمل.

(Organisation internationale du Travail, 2023)

**1- طرق تحديد الحد الأدنى للأجور في العالم:** إن طرق ونظم تحديد الحد الأدنى للأجور مختلفة ومتنوعة بين دول العالم وهذا راجع للنهج الاقتصادي الذي تتبعه هاته البلدان وطبيعة النظام القانوني المعمول به، وفيما يلي أهم الطرق المشهورة والشائعة لتحديد الحد الأدنى للأجور.

**أ- المنهج التشريعي:** يتم في بعض البلدان تحديد الحد الأدنى للأجور عبر تشريع قوانين خاصة وهذا بالرجوع إلى بعض العوامل التي تعتبر من ضروريات الحياة المعيشية للعمال مثل مستوى الأسعار وظروف العمل، ومتوسط الأجور في المجتمع.

**ب- اللجان الاستشارية والتوافق الاجتماعي:** يتم في هذه الطريقة المنتهجة في بعض الدول بتعيين لجان استشارية تضم ممثلين عن أرباب العمل والعمال والحكومة، تقوم هذه اللجان بدراسة وتحليل مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالعمال ثم توصي هذه اللجان بمستوى الحد الأدنى للأجور العادل والكفيل باشباع الحاجيات الضرورية للعمال.

**ج- الاستعانة بالأبحاث والتحليل الاقتصادي:** تقوم بعض البلدان باجراء بحوث ودراسات اقتصادية مستقلة من أجل تحديد الحد الأدنى للأجور، وبعد الانتهاء من هاته البحوث يتم تحليل بعض المؤشرات الهامة كتكاليف المعيشة ومتوسط الرواتب ومعدل توزيع الثروة بين الأفراد، وكل هذا من أجل تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور المناسب لكل هذه الظروف.

**د- العلاقات العامة والمشاورات العامة:** في هذه الطريقة يتم تحديد الحد الأدنى للأجور باجراء مشاورات واسعة النطاق مع العمال والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، يتم فيها الاستماع إلى آراء ومقترحات مختلف الأطراف المعنية من أجل الاتفاق والوصول إلى رؤية شاملة حول مستوى الحد الأدنى للأجور.

**هـ- التفاوض الجماعي:** يتم في بعض الأوقات والحالات اتفاق بين النقابات العمالية وأرباب العمل عبر التفاوض الجماعي من أجل توقيع اتفاقيات وتعهدات من بينها تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور.

مما سبق يمكن القول أن تحديد الحد الأدنى للأجور يستوجب مراعاة العوامل المحلية والدولية من أجل ضمان وتوفير معيشة كريمة للعمال وحماية حقوقهم المختلفة.

## المطلب الثاني: نظريات الأجور

لقد اهتم المفكرون الاقتصاديون بدراسة الأجور منذ القرن الثامن عشر فبرزت العديد من النظريات المهمة بالأجور نذكر منها مايلي:

**أولاً-نظرية حد الكفاف:** تعتبر من أقدم النظريات فهي عبارة عن خلاصة لأفكار المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعيون) والمدرسة الكلاسيكية، وتنص هذه النظرية على أن العمل سلعة تباع وتشترى في السوق، حيث يحدد سعره حسب كمية الضروريات اللازمة للحفاظ على حياة العامل وأسرته عند حد الكفاف، وعلى هذا الأساس نادى أصحاب هذه النظرية إلى ضرورة المحافظة على أجر الكفاف من أجل الإبقاء على عروض العمل ثابتة نسبياً، فارتفاع الأجر فوق حد الكفاف يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي وبالتالي زيادة الزواج وهذا يؤدي إلى زيادة عدد السكان وكل هذا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع عروض العمل فتتخفض الأجور حتى تصل أجر الكفاف، أما عند انخفاض الأجر عن حد الكفاف ينجر عنه زيادة الوفيات وبالتالي تقلص عدد السكان مما يؤدي إلى انخفاض عروض العمل مما يدفع بالأجور إلى الارتفاع عن حد الكفاف، ولقد أثبت التطور التاريخي عدم صحة هذه النظرية بسبب التطور العلمي والتكنولوجي الذي ساهم في زيادة إنتاجية العامل فقد ركزت هذه النظرية على جانب العرض وأهملت جانب الطلب على العمل في تحديد أجر العمل، إضافة إلى فكرة حد الكفاف غير دقيقة (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 209).

**ثانياً-نظرية رصيد الأجور:** تنسب هذه النظرية الاقتصادي البريطاني لجون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) وتعتبر مكملية لنظرية حد الكفاف وظهرت في القرن التاسع عشر ووفقاً لهذه النظرية فمستوى الأجور يتحدد لأمرين اثنين هما:

✓ حجم مخصص للأجور؛

✓ عدد العمال الذين يسعون للعمل.

وقد اعتبر الحجم المخصص لدفع أجور العمال محدود بمقدار رأس المال، وعلى ذلك فهناك رصيد محدد تدفع منه الأجور، وبالتالي فمتوسط الأجر يتم الحصول عليه بقسمة رأس المال على حجم قوة العمل، وبما أن مستوى الأجور يتحدد بناءً على العلاقة السابقة

فأي محاولة لرفع الأجور تعتبر فاشلة لأن زيادة أجور فئة من المشتغلين يؤدي في نفس الوقت إلى انخفاض أجور فئة أخرى من العمال.

يكن ضعف هذه النظرية في فرضيتها لثبات مخصصات الأجور، وعليه فهي لا تظهر أسباب اختلاف الأجور من صناعة لأخرى ولا تربط بين حجم الانتاج وكفائته مع الأجور، والواقع الاقتصادي يقول أن الأجور ترتفع وتتمو بارتفاع حجم الانتاج والإنتاجية. ( عبد الرحمن و حربي، 2004، الصفحات 470-471).

**ثالثاً-نظرية البقية الباقية:** ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي روبرت جون وولكر (Robert John Walker)، وتنص على أن الأجور عبارة عن فائض ينتج بعد دفع سائر عوائد الإنتاج، ويرى هذا الاقتصادي أن الربح والفائدة تتحدد بقوانين أما الأجور فلا توجد قوانين تحدها، ومن أجل تحسين الإنتاجية يجب الرفع من الأجور فزيادة الأخيرة تزيد من حجم الإنتاج حسب هذه النظرية، ويؤخذ على هذه النظرية إهمالها لعنصري العرض والطلب في تحديد مستويات الأجور ( عبد الرحمن و حربي، 2004، صفحة 471).

**رابعاً-نظرية الإنتاجية الحدية:** هي نظرية لاتزال جارية المفعول حتى الآن وتقوم على أساس تحديد أجر العمل حسب نظرية المنفعة النهائية أي قيمة الناتج الحدي للعمل وهذه القيمة هي قيمة الدخل الإضافي فأجر العمال يتوقف على الناتج الإضافي الذي يحصل عليه المنتج ، وسيتوقف استخدام أي عامل إذا زاد أجره على قيمة الناتج الحدي ، فالمنتج يستمر في استعمال العمل حتى يتعادل الأجر مع الإنتاجية الحدية للعمل ويمكن الإشارة هنا أن الإنتاجية الحدية تقل بزيادة عدد العمال المستخدمين وهذا نتيجة لقانون الغلة المتناقصة (عدلي ناشد، 2008، صفحة 315).

**خامساً-نظرية العرض والطلب:** في هذه النظرية يتحدد الأجر نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب معاً، فالطلب على العمل هو مشتق من الطلب على السلع التي تساهم في انتاجها فعند ارتفاع طلب المستهلكين على السلع يزداد الطلب على عنصر العمل والعكس بالعكس، وهذا معناه أن الأجر يتحدد عند نقطة التوازن أي نقطة تقاطع منحنى عرض العمل والطلب عليه ( عبد الرحمن و حربي، 2004، صفحة 472) ، وترتكز هذه النظرية على افتراض

وجود منافسة تامة في سوق العمل في ظل غياب النقابات العمالية وغياب تدخل الدولة بالإضافة إلى اعتبار أن العمل سلعة تباع وتشترى كأى سلعة من سلع السوق، وبما أن الأجور تتحدد بقانون العرض والطلب على اليد العاملة فارتفاعها وانخفاضها يتحدد بالتغير في قوى العرض والطلب، أما سلوك المنتج الذي يطمح دائماً لتعظيم أرباحه فعند ارتفاع الانتاجية الحدية للعمل يقوم أرباب العمل بتوظيف عمال جدد الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجور وانخفاض الانتاجية الحدية، وفي حالة العكس يقوم أرباب العمل بتسريح جزء من العمال وهنا يتعادل معدل الإنتاجية الحدية ليتحصل العمال على أجور متساوية مع ما يحققونه من انتاج.

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر مايلي:

- ✓ إهمال دور النقابات في محاولة رفع الأجور والمستوى المعيشي للعمال فهي تفترض أن الأجر يتعين تلقائياً عند نقطة التوازن؛
- ✓ استبعاد تدخلات الدولة في هذا المجال والذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة لاستقرار الحكومات والاقتصاد؛
- ✓ استبعاد وإهمال الاعتبارات الاجتماعية والتاريخية كهجرة العمال من الأرياف إلى المناطق الحضرية الكبرى والمناطق الصناعية الكبرى وتحول الحرفيين وأصحاب الورشات الصغيرة إلى فئة العمال وبالتالي يرتفع عرض العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأجور. (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 292).

### المطلب الثالث: محددات الأجور

هي العوامل التي تؤثر على تحديد مستويات وهيكل الأجور في سوق العمل ويتأثر تحديد الأجور بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، ومن بين المحددات الأساسية ما يلي:

**أولاً- الناتج الوطني:** إن العلاقة بين الناتج المحلي والأجور تعكس كيفية توزيع الثروة والدخل داخل اقتصاد معين، نقوم بعرض مفهوم الناتج المحلي ثم نسلط الضوء على العلاقة بين هذه المتغيرين كمايلي:

**1- تعريف الناتج الوطني:** يعرف الناتج القومي الإجمالي بأنه " القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي في سنة واحدة" (أبدجمان ، 1999، صفحة 39)، وبما أن الناتج المحلي يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة للتعرف على مستوى تقدم وتطور الدول وأوضاعها الاقتصادية فقد يتعرض هذا الناتج لتراجع وتقلص بسبب تعطل جانب كبير من الثروات الاقتصادية والبشرية نتيجة الاستغلال السيء للإمكانات المتاحة، وكنتيجة حتمية لهذا التدهور تتأثر حصة الأجور إلى الناتج المحلي ويؤدي انخفاض الأجور إلى تدهور المستوى المعيشي للعمال الذي يؤدي بدوره إلى تراجع النشاط الاقتصادي. (عودة، 2011، صفحة 50).

يمكن حساب أو قياس الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة باستخدام عدة مقاييس نذكر منها:

**أ- الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج:** هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة خلال مدة زمنية تقدر عادة بسنة واحدة؛

**ب- الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الدخل الوطني:** هو عبارة عن المجموع الكلي لقيم عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والأرض الموجودة داخل المحيط الجغرافي والتي دخلت في العملية الإنتاجية خلال سنة واحدة؛

**ج- الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الانفاق:** هو مجموع الانفاق النهائي والذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والحكومي وصافي التعاملات الخارجية خلال فترة زمنية تحدد بسنة واحدة.

**2- علاقة الناتج المحلي بالأجور:** تأخذ الأجور نسبة معتبرة من الدخل القومي للبلدان ولكن هذه نسبة تختلف من بلد لآخر فالبلدان أكثر تطورا تشكل الأجور عندها حوالي ثلثي الدخل، أما في البلدان النامية فالأجور تشكل تقريبا ثلث الدخل وضعف الأجور يؤثر سلبا على المستوى المعيشي للعمال وإنتاجيتهم، وباعتبار أن أغلبية الدول النامية تعتمد في مداخلها على تصدير المواد الأولية وبالتالي فهي لا تستطيع التحكم في أسعار هذه المواد، وهنا نجد

أن الأجور تتحدد على أساس أسعار هذه المواد وليس على الإنتاج، وعند انخفاض الدخل القومي لأي بلد يؤثر سلباً على الأجور الشيء الذي يتسبب في تدهور الأوضاع الاجتماعية للعمال و يؤدي إلى تراجع الطلب الفعال وانخفاض انتاجيتهم وبالتالي تقلص الناتج الوطني (تركية، 2019، صفحة 38) .

**ثانياً-إنتاجية العمل:** إن انتاجية العمل والأجور تشكلان جزءاً هاماً من الاقتصاد وتأثيرهما يظهر في كثير من الجوانب، فبعد تقديم تعريف للإنتاجية ننتقل إلى العلاقة بين هذين المتغيرين الاقتصاديين.

**1-تعريف إنتاجية العمل:** تعرف على أنها الكفاءة التي يُحوّل بها العمال جهودهم إلى إنتاج، ويتم حساب ذلك من النسبة الحاصلة بين إجمالي الإنتاج وكمية العمالة المطلوبة من قبل المنتج (Laurent & Marc , 2009, p. 01) وتعتبر أيضاً مقياس للكفاءة الإنتاجية للعمل وتُقارن إنتاجية العمل الناتج بكمية العمالة المستخدمة، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{الكمية المنتجة}}{\text{كمية العمالة المستخدمة}}.$$

تعرف أيضاً على أنها تلك العلاقة التي تربط المخرجات والمدخلات ، ومنه من يقصد بها أنها عبارة عن مؤشر من مؤشرات الكفاءة والفعالية، وهناك من ذهب إلى أن الإنتاجية هي قياس مدى النجاح المحقق في إنجاز مهام وأعمال معينة ،أو هي قدرة المشروع على تحقيق الربح،أو قدرة المؤسسة على المنافسة أو زيادة الإنتاج وغيرها ( محمودي، 2016، صفحة 174)، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرفت الإنتاجية على أنها " كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج" ومن هذا التعريف يمكن أن نفهم أن الإنتاجية هي علاقة الإنتاج بعنصر واحد من عناصر الإنتاج أو علاقة الإنتاج بالنسبة لجميع العناصر التي ساهمت في عملية الإنتاج ،وعليه فهناك مفهومين للإنتاجية هما:

**أ- الإنتاجية الجزئية:** هي الانتاجية التي تشمل كل عنصر من عناصر الانتاج ويتم حسابها بقسمة الناتج على العنصر مراد قياسه وبالتالي هي أنواع متعددة كإنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال فمثلا:

$$\text{إنتاجية العمل} = \text{المخرجات} / \text{العمل}$$

**ب- الإنتاجية الكلية:** هي عبارة على كمية ما تنتجه العديد من عناصر الإنتاج أي هي تلك العلاقة التي تربط الناتج (المخرجات) مع جميع عناصر الإنتاج (المدخلات) التي تم استخدامها، ويمكن قياس الإنتاجية الكلية حسب العلاقة التالية: (صوار و عامر، 2018، الصفحات 174-175).

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \text{كمية المخرجات} / \text{كمية المدخلات}$$

**2- علاقة الانتاجية بالأجور:** إن الإنتاجية هي عنصر مهم وأساسي يؤثر على تحديد الأجور وقد فسرت نظرية الإنتاجية الحديثة القاعد الأساسية في تحديد أجر العمال، فأجور العمال المدفوعة لهم يجب أن لا تفوق قيمة إنتاجيتهم الحديثة، وهذا معناه أنه لا يمكن دفع أجور للعمال بنسبة تفوق الإيرادات المحققة من طرف العمال نتيجة عملهم، وتكون نسبة الزيادة في الانتاجية الحديثة أكبر من نسبة الزيادة في الأجور وهذا يعني أن العلاقة بين الأجور والإنتاجية علاقة طردية بحيث كلما ارتفعت الإنتاجية (إنتاجية العمال) تنمو وترتفع الأجور ولكن بنسب تكون أقل من نمو معدل الإنتاجية (جمال و بن شيحة، 2016، صفحة 199).

**ثالثا- البطالة:** يمكن الاعتبار أن البطالة والأجور جزءان أساسيان في اقتصاد أي دولة، ويؤثران بشكل كبير على حياة الناس والاقتصاد بشكل عام. سنتطرق إلى مفهوم البطالة ثم ننتقل إلى علاقتها بالأجور على النحو التالي:

**1- تعريف البطالة:** تتمثل البطالة في وجود أشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه بمستوى الأجر السائد وبأحاثين عنه ولا يجدون فرصة عمل خلال فترة زمنية معينة، وتعد

البطالة من الظواهر الطبيعية التي تتميز بها الاقتصاديات المختلفة، وحتى الاقتصاديات المتقدمة فهي لا تخلو من هذه الظاهرة وإن كانت بنسبة أقل بكثير من الدول النامية، حيث من الصعب تحقيق أي اقتصاد ولو كان متقدم حالة التوظيف الكامل.

يتم حساب معدل البطالة حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{قوة العمل}) \times 100$$

تشمل قوة العمل جميع الأفراد في سن العمل وأعمارهم بين 15-60 سنة بالإضافة إلى من هم دون سن العمل (الأطفال) ويعملون، ومن هم فوق سن العمل (الشيخوخة) ومازالو قادرين وراغبين في العمل.

يعتبر المنحنى الاقتصادي لفيليبس (1958) الإطار الذي يعبر عن العلاقة بين الأجور والبطالة، فقد قام بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 1957 إلى غاية العام 1961 وقد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين السابقين (البطالة والأجور)، ومن ثم استنتج فيليبس أنه عند نمو الإنتاجية بـ 2% سنوياً يستوجب قبول معدل بطالة 5,5 %. وعليه فهذا المنحنى يمثل منحنى لتبادل نمو الأجور النقدية مع معدلات حدوث البطالة في أي فترة من الفترات (الخطيب و بن أحمد دياب، 2015، صفحة 229)، ويتم كل هذا بالاعتماد على تحليل سوق العمل من خلال العرض والطلب فعند ارتفاع البطالة أي وجود فائض في عرض العمل يقبل العمال بنمو منخفض في الأجور، أما عند حدوث العكس أي ارتفاع الطلب على العمل ترتفع الأجور المدفوعة من قبل أرباب العمل بسبب قلة اليد العاملة ويكون ذلك حسب المعادلة التالية:

$$W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

حيث أن:

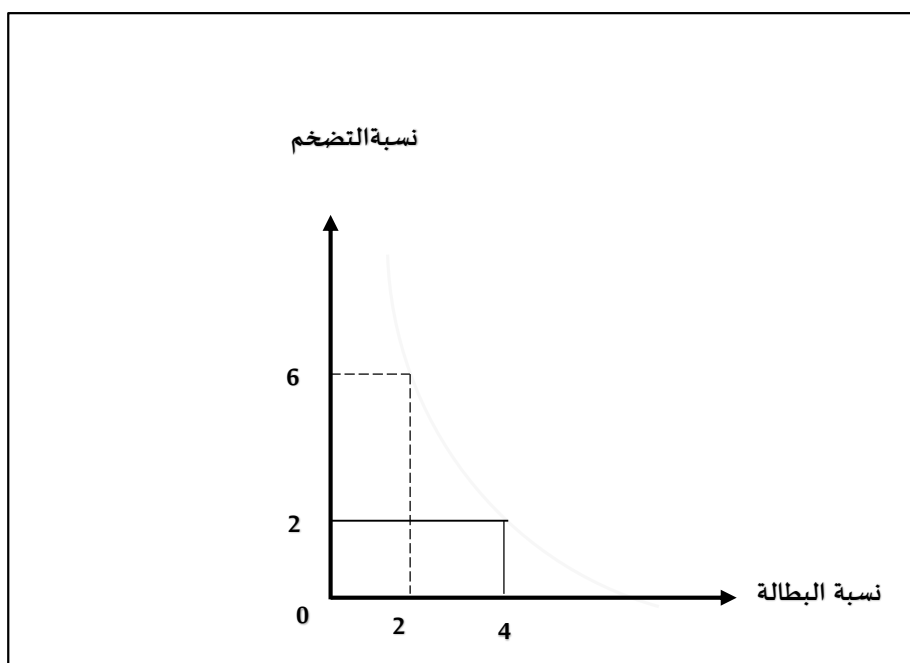
$W_t$ : معدل نمو الأجر الاسمي

$a_0$ : ثابت يحدد موقع منحنى فيليبس

$U_t$ : معدل البطالة

$a_1$  انحدار (ميل) منحنى فيليبس

الشكل رقم (1-8): منحنى فيليبس



المصدر: (خليل حسين، عبد الغفور، 2012، الصفحة 290).

من المعادلة أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين الأجور والبطالة هي علاقة عكسية بحيث أنه عند ارتفاع معدلات البطالة تنخفض الأجور والعكس صحيح، وهنا يمكن الإشارة أن الأجور في الواقع جامدة نحو الانخفاض فهي لا تستجيب لعوامل العرض والطلب باعتبار أن العمال غالباً يرفضون تخفيض أجورهم، وقد تكون الأجور جامدة في الاتجاه التصاعدي إذا قوبلت الزيادة في الطلب على العمل بترقيات داخلية تحول دون رفع الأجور، ويمكن للأجور أن ترتفع عندما تكون نسبة البطالة مرتفعة وذلك في ظل الأسعار الثابتة واحتكار القلة فالأجور

لا تتحدد نتيجة تفاعل قوى السوق ولكن تتحدد نتيجة ضغط النقابات العمالية وضغوط المنشآت الكبرى، وليس بالضرورة عندما تنخفض الأجور تنخفض معها البطالة فمن الممكن أن ترتفع البطالة حتى في حالة ارتفاع النمو الاقتصادي ومرحلة الانتعاش والرواج، ويمكن تفسير السبب الرئيسي لارتفاع البطالة هو انخفاض الاستهلاك نتيجة تدني الأجور الحقيقية (خضور و ابراهيم ، 2020، الصفحات 194-195).

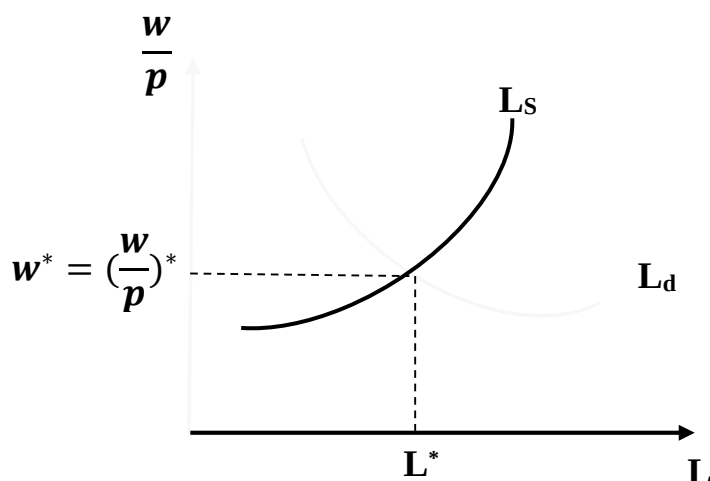
مع ذلك، تواجه نماذج الفليبس تحديات في الوقت الحاضر بسبب التغيرات المعقدة في الاقتصادات المعاصرة وعوامل أخرى مثل التكنولوجيا والعولمة التي تؤثر في الأجور ومعدلات البطالة. وقد تم تطوير نماذج أكثر تعقيدا لتحليل هذه العلاقات مثل نموذج فليبس الموسع والذي يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات العديد من العوامل الأخرى.

ولا بد من الإشارة أن منحنى فليبس لا يعمل في حالة التضخم الركودي والذي تحدث فيه معدلات بطالة مرتفعة إلى جانب معدلات تضخم مرتفعة أيضا.

**رابعا- العرض والطلب على العمل:** يتأثر سوق العمل بعرض القوى العاملة وطلبها ويعتبر العرض والطلب على العمل عاملين حاسمين في تحديد مستوى الأجور في سوق العمل، وهما من أهم المحددات التي تؤثر بشكل واضح في تحديد مستويات الأجور في سوق العمل، ويتجلى هذا التأثير بناء على التوازن الذي يحدث بين العرض والطلب على العمل فعندما يرتفع العرض بنسبة أكبر من الطلب يرتفع التنافس بين العمال على مناصب العمل القليلة، وكل هذا يزيد من الضغوط على الأجور وقد يؤدي هذا إلى انخفاضها، أما في حالة حدوث العكس أي ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض ، فإن الشركات وأرباب العمل تزيد من قيمة الأجور لجذب العمال وتحفيزهم على العمل لديها، ويمكن تحديد الأجور في سوق العمل من خلال توازن العرض والطلب على العمل، حيث يتم تحديد سعر الأجور الذي يجعل العرض يساوي الطلب ويمكن الإشارة أنه عند وجود فائض في عدد العمال يحدث تنافس أكبر على الوظائف، مما يضغط على قيمة الأجور، وفي المقابل عندما يكون الطلب أكبر من العرض يزيد الطلب على العمال ذو الكفاءة المهنية أي المهرة مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور (George.Borjas, 2012, p. 114).

**خامسا-توازن سوق العمل:** يحدث التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى عرض العمل مع الطلب عليه وذلك بافتراض ثبات مستوى الأسعار كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (1-9): توازن سوق العمل.



المصدر: (الخطيب، بن أحمد دياب، 2015، الصفحة 229)

عند انتقال منحنى عرض العمل إلى اليسار لأي سبب من الأسباب وليكن مثلاً ضغوط النقابات العمالية يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستخدام التوازني وينخفض مستوى الناتج الكلي وارتفاع مستوى الأجر الحقيقي ويرتفع معدل البطالة في سوق العمل، أما إذا انتقل منحنى عرض العمل إلى اليمين فيزداد مستوى الاستخدام وتنخفض الأجور الحقيقية وبالتالي تنخفض البطالة في سوق العمل (الخطيب و بن أحمد دياب، 2015، صفحة 216).

**سادسا-المهارات والتعليم:** تلعب المهارات والتعليم دوراً هاماً في تحديد مستويات الأجور وعادة ما يكون للمهارات العالية والتعليم الجيد قيمة أعلى في سوق العمل لمعظم الدول وهذا ينتج عنه أجوراً أعلى، فالأفراد الذين يمتلكون مهارات عالية يكونون عادة أكثر طلباً في سوق العمل وقد يتمكنون من تحقيق أجور أعلى نظراً لقيمتهم المضافة وقدراتهم الإدراكية، وإن تحسين جودة التعليم وزيادة مستوى المهارات الإدراكية للعمالة يمكن أن يزيد ويعزز التنمية الاقتصادية بشكل عام. فإذا تم تطوير قدرات العمالة وزيادة مستوى التعليم، تتحسن كمية الإنتاج والإنتاجية (Hanushek & Woessmann, 2008, pp. 622-626).

**سابعا-التضخم:** يؤثر التضخم على الأجور بشكل سلبي، فعند ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات بشكل أسرع من الزيادة في الأجور فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور وفيمايلي أبرز الآثار التي يتركها التضخم على الأجور:

✓ يمكن أن يؤدي التضخم إلى تحديد الأجور بطرق مختلفة، واحدة من هذه الطرق هي من خلال آلية التفاوض الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال عندما يكون هناك تضخم في الاقتصاد فإن العمال قد يطالبون بزيادات في الأجور لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، ومن جانبهم قد يقوم أصحاب العمل بزيادة الأجور للحفاظ على الموظفين وتعزيز الإنتاجية؛

✓ يؤثر على المعايير المستخدمة لتحديد الأجور، مثل زيادة الحد الأدنى للأجور أو زيادة في الأجور المتوسطة لمواكبة ارتفاع التكاليف المعيشية؛

✓ ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يقلل من قوة شراء العمال، حيث يزيد من تكاليف المعيشة بشكل عام مما يؤثر على قدرتهم على تلبية احتياجاتهم وتحسين مستوى المعيشي (Olivier jean & Stanley , 1989, p. 525).

**ثامنا-التشريعات العملية:** تلعب قوانين العمل والسياسات الحكومية دورا هاما في تحديد هيكل الأجور وتوفير الحماية للعمال، وقد تحتوي هذه التشريعات على الحد الأدنى للأجور، ساعات العمل وحقوق العمال والضمان الاجتماعي، وللتشريعات العملية أهمية بالغة في تصحيح الاختلالات الموجودة في سوق العمل ودور هام في توزيع عادل للدخل بين العمال، فتحديد حد أدنى للأجور يمكن أن يحمي العمال ذوي الدخل المنخفض ويضمن لهم أجورا كافية لتلبية احتياجاتهم المعيشية الضرورية ، و يمكن لهذه التشريعات أن يكون لها دور في تقليل الفجوة الموجودة بين أرباب العمل والعمال البسيط، وبالتالي تعزز الحجاج والأساليب المتبعة للدفاع عن حقوق العمال والتي من أبرزها التفاوض على رفع الأجور و تحسين ظروف العمل (Manning Alan, 2003, pp. 67-70).

**تاسعا-قوة التفاوض:** يتأثر تحديد الأجور أيضا بقوة التفاوض بين أصحاب العمل والعمال الممثلين من طرف النقابات العمالية وقد تؤدي قوة التفاوض إلى زيادة في الأجور وتحسين ظروف العمال، وتلعب النقابات دورا هاما في تحديد الأجور في العديد من الصناعات

والقطاعات، وتتم هذه الاتفاقيات عن طريق التفاوض بين النقابات العمالية وأصحاب العمل، وتشمل في أغلب الأحوال تحديد مستويات الأجور وشروط العمل لفئات واسعة من العمال وفيما يلي بعض النقاط التي توضح دور الاتفاقيات الجماعية في تحديد الأجور:

✓ زيادة في مستوى الأجور للعمال وهذا يكون حسب قوة التفاوض الذي يتم مع أرباب العمل؛

✓ تعمل النقابات على توفير حماية للعمال من الممارسات غير العادلة وتحسين ظروف العمل، مثل توفير التأمين الصحي والتقاعد والإجازات المدفوعة الأجر؛

✓ تساهم النقابات في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة في الدخل بين العمال، حيث تعمل على تقليل الفجوة الأجورية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة؛

إن تأثير النقابات على الاقتصاد يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا ويمكن أن يكون لها دور في تعزيز الإنتاجية والابتكار من خلال تحسين المشاركة والرضا العام للعمال، ولكنها قد تسبب أيضا ضغوطا اقتصادية على الشركات والمؤسسات الانتاجية وتؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل القدرة التنافسية لها (Freeman & James L, 1985, p. 244).

عاشرا-عوامل اقتصادية أخرى: توجد عوامل اقتصادية أخرى تدخل في تحديد مستويات الأجور نذكر منها مايلي:

**1-التطور التكنولوجي:** له دور في زيادة الطلب على العمالة ذات المهارات العالية والقدرة على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة، مما يتسبب في زيادة الأجور لهذه الفئة العاملة؛

**2-عوامل ديموغرافية:** والتي من الممكن أن تؤثر التغيرات في التركيبة السكانية في تحديد مستويات الأجور، فمثلا عند ارتفاع نسب الشيوخة في البلاد قد يصبح الطلب على العمال الشباب سبب في إحداث أثر واضح على مستويات الأجور (Katz & Murphy, 1992, p. 78).

### المطلب الرابع: القدرة الشرائية وقياسها

القدرة الشرائية هي مؤشر هام يستخدم لقياس مستوى الرخاء الاقتصادي للفرد أو البلد وقياسها يعتبر أمراً هاماً فهو يقدم رؤية مهمة حول حالة الاقتصاد ومستوى الرفاهية في مجتمع معين.

**أولاً-الربط القياسي:** يمكن تقديم مفهوم الربط القياسي وطرق قياسه وربطه بالأجور على النحو التالي:

**1- مفهوم الربط القياسي:** هي ترجمة عربية لمصطلح أجنبي Indexation وهو مأخوذ من Index numbers أي الأرقام القياسية وتعرف بالفرنسية بـ Indices، وتستند إلى سنة معينة كأساس للمقارنة هذه السنة لها رقم قياسي هو 100 ثم تحدد الفروقات النسبية في سنين المقارنة فتكون أرقامها القياسية أقل أو أكبر من 100 حسب الثبات أو الزيادة أو النقصان.

الربط القياسي يعني تثبيت القوة الشرائية للدخول والديون أو هو عبارة عن نظام لربط القيمة الاسمية لأي مدفوعات مؤجلة بمؤشر مناسب للقوة الشرائية للنقود، أما المقصود بالربط القياسي للأجور تعديل الأجور بشكل دوري حسب التغير في مستوى الأسعار، ويكون هذا التعديل حسب تقدير جهة الخبرة والاختصاص، والهدف من هذا التعديل هو حماية أجور العمال النقدية من تدني القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل التضخم النقدي وما يترتب عنه من ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات (الرملاوي و السعيد، 2014، صفحة 400).

ومما سبق يمكننا حساب الأجر الحقيقي بقسمة الأجر الإسمي على المستوى العام للأسعار:

$$\frac{\text{الأجر الإسمي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الأجر الحقيقي}$$

✓ من التعريف السابق نجد أن الأجر الحقيقي عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي، كما قيمته تتدهور مع ارتفاع الأسعار، وعليه يمكن رصد ثلاث حالات لتطور هذا الأجر: (تركية، 2019، صفحة 50).

✓ إذا كان التغير النسبي للأسعار أكبر من التغير النسبي للأجر النقدي ( $p > w$ ) فإن الأجر الحقيقي ينخفض؛

✓ إذا كان التغير النسبي للأسعار أصغر من التغير النسبي للأجر النقدي ( $p < w$ ) فإن الأجر الحقيقي يرتفع؛

✓ إذا كان التغير النسبي للأسعار مساويا للتغير النسبي للأجر النقدي ( $p = w$ ) فإن الأجر الحقيقي ثابتا

**2- طرق الربط القياسي للأجور:** تتم عملية الربط القياسي الأجور والرواتب عادة بإحدى الطريقتين التاليتين:

**أ- الربط التعاقدى (الرضائي):** يكون حسب الاتفاقات الجماعية والقرارات التي تم التوصل إليها فيما يخص تعديل الأجور تلقائيا بين الجهات المنظمة لشؤون العمال وأرباب العمل، هذا التعديل يكون تبعا لمؤشر قياسي تم الاتفاق عليه بين الأطراف السابقة، وقد يكون هذا التعديل سنويا أو عند ارتفاع الأسعار، ويطلق عليه بند التصاعد الأجرى أو بند غلاء المعيشة.

**ب- الربط القانوني:** يتم الربط في هذه الطريقة عن طريق القوانين والقرارات المصدرة من طرف الدولة لرفع الأجور والرواتب والمعاشات في حالة ارتفاع معدل التضخم النقدي وذلك من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيفة ( بن عبد الله المصلح، 2023).

**ثانيا- القدرة الشرائية:** يمكن توضيح مفهوم القدرة الشرائية وطرق قياسها كمايلي:

**1- مفهوم القدرة الشرائية:** القدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات المعبر عنها بوحدة نقدية واحدة، وتتأثر بمستوى الأسعار بين الارتفاع والانخفاض مع مرور الوقت، حيث أن انخفاض الأسعار يزيد من كمية السلع الممكن شراؤها مقابل وحدة واحدة من النقد والعكس

في حالة التضخم (INSEE, 2023)، فهي القدرة على شراء السلع والخدمات بواسطة دخل المستهلك بأسعار السلع الحالية

يمكن القول أن القدرة الشرائية عبارة عن مؤشر هام في التحليل الاقتصادي للدول، ويعتمد عليها في قياس المستوى المعيشي للأفراد والأسر والمجتمعات بشكل عام ومن خلالها يتم معرفة مدى قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات التي يحتاجونها ويرغبون فيها.

**2- قياس القدرة الشرائية:** من خلال قياس القدرة الشرائية يمكننا فهم التغيرات التي تحدث في المستوى المعيشي ومدى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية واستهلاك السلع والخدمات المختلفة، ويتم تحليل القدرة الشرائية عن طريق مقارنة الدخل المتاح للأفراد مع مستويات الأسعار للسلع والخدمات المختلفة ولقياس القدرة الشرائية تستخدم عدة مؤشرات لعل أهمها مؤشر أسعار المستهلكين هو عبارة عن مؤشر يقوم بقياس نسبة التغير في الأسعار والخدمات الاستهلاكية من شهر إلى آخر أو من ربع سنة إلى آخر ويتم جمع هاته الأسعار من المتاجر أو منافذ التجزئة، والطريقة المشهورة لحاسبه هي أخذ متوسط التغيرات في أسعار مختلف المنتجات من فترة إلى أخرى وذلك باستخدام متوسط المبالغ التي تنفقها الأسر المعيشية عليها كأوزان ترجيحية، وهذه مؤشرات هي عبارة عن إحصاءات رسمية تصدر من طرف المكاتب الإحصائية القومية أو وزارات العمل أو البنوك المركزية وعملية إصدارها تكون سريعة أي بعد حوالي عشرة أيام مباشرة بعد انقضاء شهر أربيع سنة (ILO, 2023)

لحساب مؤشر أسعار المستهلك نتبع الخطوات التالية:

✓ **تحديد سلة السلع والخدمات:** يتم اختيار مجموعة من السلع والخدمات التي يعتبرها الأفراد ممثلة لنمط الاستهلاك العام ومن أمثلة ذلك: الغذاء، الإسكان، النقل، الرعاية الصحية؛

✓ **جمع البيانات:** يتم جمع البيانات المتعلقة بأسعار السلع والخدمات في فترات زمنية محددة مثلاً شهر أو ربع سنة ويتم استخدام عينة تشمل متاجر التجزئة ومقدمي الخدمات؛

✓ **حساب الوزن المرجح:** يتم تعيين وزن لكل سلعة أو فئة من السلع والخدمات وذلك بالاعتماد على نسبة إنفاق الأفراد عليها، فمثلاً إذا كان الأفراد ينفقون جزء كبير من دخلهم على السكن، فسيتم منح السكن وزناً عالياً في حساب المؤشر؛

✓ **حساب المؤشر:** وذلك باستخدام تقنيات الوزن المرجح والتجميع الإحصائي لأسعار السلع والخدمات في الفترات المختلفة (شهر أو ربع سنة) ويتم تحديد سنة أساس كنقطة البداية وتعيين قيمة المؤشر غالباً ما تكون قيمة 100 ومن بعد ذلك يتم حساب التغيرات النسبية الحاصلة في الأسعار وتطبيقها على المؤشر الأساسي (N.Gregory , 2012, pp. 218-219).

$$100 \times \frac{\text{سعر سلة السلع و الخدمات في العام الحالي}}{\text{سعر السلة في سنة الأساس}}$$

**3-العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية:** هناك عدة عوامل اقتصادية متعددة تؤثر في القدرة الشرائية للأفراد نوجزها فيمايلي:

**أ-التغيرات في الأسعار بسبب التضخم والانكماش:** يعتبر التضخم أكبر عامل مؤثر في القدرة الشرائية وذلك باعتباره العملية التي ترتفع فيها مستويات الأسعار في مختلف قطاعات الاقتصاد، وهذا بدوره يقلل من القوة الشرائية للأفراد في شراء السلع عند مستويات دخولهم الحالية، والتضخم بصفة عامة ليس سيئاً ولا جيداً بطبيعته لأن يوجد في أي اقتصاد ولكن يجب موازنته عن طريق الزيادة في الأجور ومعدلات الفائدة وعوامل أخرى بمرور الوقت هذا في حالة ارتفاعه، أما خلال فترات الانكماش عندما تنخفض الأسعار وبالتالي انخفاضه ترتفع وتحسن القوة الشرائية.

**ب-العمالة والدخل الحقيقي:** تعتمد القوة الشرائية على الدخل الحقيقي الذي يكسبه العامل، أي مقدار الدخل الذي يحققه الشخص مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات التضخم (الأجر الحقيقي) وتؤثر مستويات التوظيف بشكل جلي وواضح على القوة الشرائية للعمال، فكلما زاد عدد الموظفين زادت قيمة الأجور المعروضة والعكس صحيح.

**ج-سعر الصرف:** يشير سعر الصرف إلى قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، وتتأثر القوة الشرائية للعملة بتغيرات سعر الصرف، فإذا كانت العملة الوطنية قوية ترتفع القدرة الشرائية للعمال أي زيادة كمية السلع والخدمات الممكن شراؤها، أما إذا كانت العملة الوطنية ضعيفة، فإن القدرة الشرائية تتدهور وتنخفض وتقل كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها، ويكون تأثير سعر الصرف على القدرة الشرائية كبيراً في الدول التي تعتمد الاستيراد بشكل كبير فعند انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى فإن السلع والخدمات المستوردة ستصبح أكثر تكلفة وهذا معناه أن الشركات والأفراد يدفعون مبالغ أكبر لشراء السلع والمواد الخام المستوردة، وكل هذا يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، أما في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية فإن السلع والخدمات المستوردة ستكون أرخص وهذا بدوره يزيد من قدرة الأفراد والشركات على شراء المزيد من السلع والخدمات فترتفع وتتحسن القدرة الشرائية.

**د-توافر الائتمان وأسعار الفائدة:** عند توافر الائتمان بالنسبة للمستهلكين والشركات من المؤسسات المالية تتأثر القدرة الشرائية بنفس الطريقة التي يؤثر بها الدخل المرتفع وهذا بسبب ارتفاع الأموال لديهم، وبالتالي زيادة الانفاق وهذا معناه تحسن القدرة الشرائية، وتؤثر الفائدة التي تتقاضاها المؤسسات المالية على القدرة الشرائية للأفراد فعند ارتفاع أسعار الفائدة يقل احتمال لجوء المستهلكين إلى اقتراض الأموال من هذه المؤسسات لشراء السلع باهظة الثمن مثل: شراء سيارة أو شراء منزل.

**هـ-العرض والطلب:** نقصد هنا كمية السلع والخدمات التي تقدمها الشركات وكمية الطلب عليها من طرف الأفراد المستهلكين، فالعرض يزداد عندما تبدأ الشركات في إنتاج المزيد من السلع مما يشتريه المستهلكون وهذا في الغالب يؤدي إلى تخفيض الأسعار للعملاء لكي تتمكن الشركات من بيع المخزون غير المباع واسترداد تكلفة الإنتاج، وهنا ترتفع القدرة الشرائية بسبب تدني الأسعار، أما الطلب العالي فيؤدي إلى النتيجة المعاكسة، حيث لا تكفي السلع أو الخدمات المتاحة لتلبية الطلب وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية.

و- **معدلات الضرائب:** تؤثر الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد بطرق مختلفة فهي تقلل من قيمة الدخل الشخصي المتاح للأفراد وبالتالي تنخفض قدرة الشراء لديهم وتقل إمكانية شراء السلع والخدمات، أما في حالة فرض الضرائب على المشتريات مثل ضريبة المبيعات، يزداد سعر السلع والخدمات وهذا يعني أن الأفراد سيحتاجون إلى دفع مبالغ أكبر لشراء السلع الأساسية مما يؤثر على القدرة الشرائية لديهم وتنخفض.

ز- **الأسعار:** يعتبر سعر السلع والخدمات من أهم العوامل التي تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد، فعندما تنخفض الأسعار تزداد القوة الشرائية، وعندما ترتفع الأسعار تنخفض القوة الشرائية، شريطة أن تظل العوامل الأخرى ثابتة، وتتغير الأسعار بمرور الوقت وعادة ما يتم حسابها باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (Joseph , 2023) .

**ثالثاً- الأجور والقدرة الشرائية:** لدراسة ظاهرة الأجور لفترة زمنية ما يتم الاعتماد على أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعبر عن المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة الزمنية، ويؤدي ارتفاع الكتلة الأجرية في أغلب الأحوال إلى زيادة أسعار السلع والخدمات وتطبق للنظرية الاقتصادية يجب الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بين الكتلة النقدية وكمية الأسعار والخدمات المتوفرة في الأسواق، ولتحقيق التوازن بين الجانبين النقدي والعيني يتم الرفع من الأسعار، ولمعرفة العلاقة بين الأجور والقدرة الشرائية للعمال نعتمد على بعض الأرقام الإحصائية لمؤشر الأسعار الاستهلاكية (قصاب، 2006، صفحة 131).

## المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير على الاقتصاد والأسعار والأجور الحقيقية، ومن أهداف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط مستوى التضخم والتوظيف، وتؤثر السياسة النقدية عبر أدواتها وقنوات انتقالها على الأجور الحقيقية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي ومستويات الفائدة ومعدلات التضخم فتتأثر القوة الشرائية للنقود.

المطلب الأول: المدارس الاقتصادية وتفسيرها لأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية

لقد اهتمت المدارس الاقتصادية بأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية من منظور متنوع وتعتمد النتائج والآراء مفكري هذه المدارس على النموذج الاقتصادي الذي تتبعه كل مدرسة وفيما يلي أهم ما جاء به وتوصل إليه رواد ومفكري هاته المدارس.

**أولاً- النظرية الكلاسيكية:** لم يكن للسلطات النقدية (البنوك المركزية) دور رئيسي في تحديد الأوضاع الاقتصادية في المدرسة الكلاسيكية، فقد اعتبر أنصار هذه المدرسة أن الاقتصاد ينظم نفسه تلقائياً من خلال آليات السوق والتوازن بين العرض والطلب، وهنا نجد أن السياسة النقدية ليس لها وزن كبير، فالكلاسيك يفترضون التغير في المعروض النقدي يؤثر بشكل رئيسي على مستوى الأسعار أكثر مما يؤثر على مستويات الإنتاج والاقتصاد العام، فالسياسة النقدية ليس لها تأثير حقيقي على الأجور الحقيقية لأن التغير في كمية المال يؤدي إلى مرونة في الأسعار الاسمية وأسعار الفائدة والأجور، وهذا يرجع أنه عند التوسعات النقدية تنخفض أسعار الفائدة ويتم تعديل الأجور الاسمية و الأسعار وزيادة مؤقتة في الاستثمارات والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي الطلب الكلي وزيادة أرصدة الأموال الحقيقية، حيث تظل الأسعار ثابتة في البداية أما عرض الائتمان و عرض العمالة يرتفع ومن أجل التنافس بين الشركات على العمالة تقوم الشركات برفع الأجور الاسمية، ولتعويض التكاليف المترتبة عن رفع الأجور تقوم الشركات برفع وزيادة أسعار منتجاتها عن طريق خفض العرض لمواجهة نقص الطلب فيعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى توازنه، في حين أن تعديلات مستوى الأسعار تعوض تلك الزيادات التي تحدث في الأجور الاسمية، وبالتالي تظل الأجور الحقيقية ثابتة رغم التوسع النقدي. (Latsos, 2018, pp. 3-4)

تؤدي الصدمة النقدية التوسعية إلى اضطراب توازن السوق بشكل مؤقت فقط، ومن هنا تفترض النظرية الكمية للنقود أن عرض النقود يتناسب مع مستوى السعر نظراً لسرعة التداول الثابتة (V)، فإن مستوى الأسعار (P) يرتفع إذا كان المال (M) ينمو إلى ما بعد الإنتاج (Y)، وهذا راجع للمرونة التي تنسم بها كل من الأجور وأسعار الفائدة التي تجعلها تتكيف بعد الصدمة النقدية التوسعية، وهكذا فإن السياسة النقدية لا تؤثر على الأجور الحقيقية وبعدها يعود السوق إلى التوازن، وعليه يعتبر تدخل السياسة النقدية غير فعال. هذا الحياد النقدي في الاقتصاد الكلاسيكي يحول دون وجود صلة مباشرة بين الأجور الحقيقية والسياسة النقدية.

**ثانياً-الكلاسيك الجدد:** لقد قام الكلاسيك الجدد بتأسيس علاقة إيجابية مباشرة بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل في سوق تنافسية و تنبُع هذه العلاقة من دالة الإنتاج كوب دوغلاس Cobb-Douglas، والتي تربط الإنتاج الخاص بالشركات بعوامل المدخلات مثل: رأس المال والعمالة بالإضافة إلى معلمة أخرى تمثل إنتاجية التكنولوجيا المتاحة، وفيما يلي الشكل الذي تأخذه دالة الإنتاج: (Latsos, 2018, pp. 3-4)

$$Y = F(K, L) = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

حيث Y هي دالة لـ: K و L مع :  $0 < \alpha < 1$   $A, K, L > 0$

في السوق التنافسي الشركة التي تعمل على تعظيم الربح تطلب العمالة حتى يصل الإنتاج الحدي للعمل (MPL)، وحدة الإنتاج الإضافية من وحدة إضافية من مدخلات العمل تساوي الأجر الحقيقي  $\left(\frac{w}{p}\right)$  تكلفة استئجار وحدة عمل إضافية معدلة حسب السعر، تتبع العلاقة التالية:

$$\frac{w}{p} = MPL = (1-\alpha)AK^{\alpha}L^{-\alpha} = (1-\alpha)Y/L$$

وفقا لذلك، يتناسب MPL مع الإنتاج لكل عامل  $(Y/L)$  ، أي متوسط إنتاجية العمل.

✓ إذا  $MPL > \frac{w}{p}$  ، سترغب الشركة المعظمة للربح في توظيف المزيد من العمالة ، في حين أن العمال سيفاوضون للحصول على أجور أعلى أو يبحثون عن وظائف أخرى بأجر أعلى.

✓ إذا  $MPL < \frac{w}{p}$  الأجور الحقيقية أعلى من إنتاجية العمل ومن شأن الشركة التنافسية أن تقلل من عدد العمال الموظفين وفقا لذلك، وبالتالي تتحرك الأجور الحقيقية بما يتماشى مع نمو إنتاجية العمل .

**ثالثا-النظرية الكينزية:** وعلى النقيض من الكلاسيك الجدد، تؤكد النماذج الكينزية عموما على فكرة أن الأسواق واضحة على المدى القصير، وبناء على ذلك فارتفاع معدلات البطالة يكون بسبب عدم كفاية الطلب الإجمالي وليس بسبب رفض العمال قبول أجر يتناسب مع انتاجهم الحدي، تظهر التأثيرات الحقيقية للسياسة النقدية على المدى القصير بسبب الجمود الاسمي ولا تهدأ إلا على المدى الطويل، بمجرد تعديل المتغيرات الاسمية.

ومن ثم يرى الكينزيون أن هناك حاجة للتدخل الحكومي لتحفيز الطلب الكلي وتقليل البطالة على المدى القصير. فخلال فترة الركود تعمل السياسة المالية التوسعية الممولة بالديون على استقرار الاقتصاد، السياسة النقدية التوسعية لها تأثير إيجابي على إجمالي الطلب ويتجلى ذلك بزيادة الأموال القابلة للاقراض (البنوك) ، وانخفاض أسعار الفائدة ونمو الاستثمارات والاستهلاك وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكل هذا يخفض من معدل البطالة. ومع ذلك إذا وصل معدل السياسة إلى الحد الأدنى من الصفر فإن السياسة النقدية التوسعية غير فعالة ويجب أن تواجه السياسة المالية الركود (فخ السيولة).

ومع ذلك، فإن هذه التدخلات النقدية التوسعية قصيرة المدى الكينزية التي تكافح البطالة تؤثر أيضا على الأجور الحقيقية، هذا نتيجة للجمود الاسمي وبالأخص الأجور الاسمية الثابتة، تفترض نماذج كينز أن الأجور الاسمية أكثر جمودا من الأسعار بحيث تؤدي التغيرات في الأسعار إلى تغيرات في الأجور الحقيقية، وإذا ارتفعت الأسعار تنخفض

الأجور الحقيقية ، وهذا بدوره يحفز التوظيف وبالتالي ، فإن الصدمة النقدية التوسعية تحفز التشغيل على المدى القصير ويكون هذا على حساب الأجور الحقيقية.

يترتب على ذلك أن السياسة النقدية تواجه مفاضلة مستمرة بين التضخم والبطالة كما هو موضح في منحنى فيليبس حسب المعادلة التالية:

$$U = U^N - b(\pi - w)$$

حيث  $b > 0$ . تعتمد البطالة ( $U$ ) في الاقتصاد بشكل إيجابي على معدل البطالة الطبيعي أو الهيكلي ( $U^N$ )، الذي يسود في حالة الاستقرار ويعتمد بشكل سلبي على الفرق بين التضخم ( $\pi$ ) ومطالب أجور العمال ( $w$ )، والتي تعكس التغير في تكاليف أجور الشركات.

إن صدمة السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسرعة أكبر من تكاليف الأجور ( $w < \pi$ ) وتزيد الشركات من طلبها على العمالة بحيث تنخفض البطالة مع انخفاض الأجور الحقيقية، ومع ذلك فإنه في السبعينيات القرن الماضي ظلت البطالة مرتفعة على الرغم من ارتفاع التضخم (التضخم المصحوب بالركود)، ووصف الاقتصاديون علاقة منحنى فيليبس بأنها موضع تساؤل.

وفقاً لذلك فقد تجاهل فريدمان المفاضلة بين البطالة والتضخم وأدخل التضخم المتوقع في النمذجة الاقتصادية، وبمجرد أن تتبع السياسة النقدية مسارا توسعيا يقوم العمال بتعديل توقعات التضخم الخاصة بهم ( $\pi^e$ ) وبالتوازي مع مطالبهم بالأجور ( $w$ ). ومن ثم فإن منحنى فيليبس المعزز بالتوقعات يقرأ كمايلي:

$$\pi^e = w : \text{أي} \quad = U^N - b(\pi - \pi^e)$$

رابعا-النظرية النقدية: تتوافق علاقات منحنى فيليبس مع النظرية النقدية، التي تفترض عدم حيادية المال على المدى القصير كما هو موضح في منحنى فيليبس قصير المدى، وحياد المال على المدى الطويل كما هو موضح في منحنى فيليبس المعزز بالتوقعات وعلى المدى

القصور تنبأ النظرية النقدية بأن السياسة النقدية التوسعية تعمل على خفض البطالة بشكل مؤقت بسبب الجمود الاسمي للأجور، وهذا يؤثر سلباً على الأجور الحقيقية.

وعلى النقيض من النظرية الكينزية، فإن هذه ليست جموداً مؤسسياً، بل تنبع من اعتماد المعروض من العمالة على الأجور الحقيقية والدخل الدائم، وعلى المدى الطويل، تدخل توقعات التضخم في المساومة على الأجور بحيث يمكن توقع الصدمات النقدية هكذا:  $\pi = \pi^e (= w)$  و  $U = U^N$  علاقة منحنى فيليبس السلبية ليست مستقرة على المدى الطويل، لكنها تصبح عمودية وعلى هذا الأساس يحذر أصحاب النظرية النقدية من السياسة النقدية التوسعية المطولة لأنها لا تحفز تشغيل العمالة. وتؤثر بشكل سلبي على نمو الأجور الحقيقية بسبب استمرار التضخم، أو يغذي دوامة الأجور والأسعار.

بعد ارتفاع المعروض النقدي، يزداد الطلب الكلي حيث يكون لدى المستهلكين المزيد من الأموال لإنفاقها على السلع والخدمات، واستجابة لذلك تسعى الشركات لمضاعفة إنتاجها من السلع، وذلك بتوظيف المزيد من العمالة وزيادة الأجور. ويؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف والأسعار مما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا يدفع العمال إلى المطالبة بأجور أعلى خلال الجولة التالية من المساومة على الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى، وبينما تتكشف هذه الدوامة المفرغة فإن تزايد عدم اليقين الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والنمو الاقتصادي.

تفترض النظرية النقدية سياسة نقدية قائمة على القواعد بدلاً من السياسة النقدية التقديرية، وترجع هذه الفرضية كون الآثار والتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية التقديرية تكون غير فعالة فعندما يكون هناك تضخم أعلى مما قد يكون عليه في الوضع الأمثل (التحيز التضخمي)، حيث تقوم النقابات العمالية والعمال بتعديل مطالباتهم المتعلقة بالأجور إلى تضخم أعلى بحيث قد تظهر دوامات الأجور والأسعار وهذا له تأثير سلبي على الأجور الحقيقية، ويشكل هذا التحيز التضخمي للسياسة النقدية التقديرية جزءاً من نموذج بارو-جوردون.

تؤدي الصدمة التوسعية إلى رفع معدل التضخم في الفترة الحالية ( $\pi$ ) فوق التضخم المستهدف ( $\pi^e$ ) ، عندما يقوم العمال بتعديل توقعاتهم التضخمية، فإن التضخم في الفترة الحالية يساوي توقعات التضخم العمالية ( $\pi^e$ ) نظرا ( $\pi = \pi^e$ ) ، أما بالنسبة للشركات فهي لا تحتاج إلى تغيير طلبها على العمالة بحيث يصبح مستوى البطالة مساويا لمعدلها الطبيعي ( $U = U^N$ ) ، وبالتالي، فبينما يزيد التضخم في الفترة الحالية عن الهدف، فإن البطالة لا تنخفض، وتؤثر الصدمة النقدي التوسعية سلبا على الأجور الحقيقية.

**خامسا- المدرسة النمساوية:** تشكك هذه المدرسة في حياد المال، فهي تعتبر أنه يمكن أن يكون هناك تأثير حقيقي وسلبى للسياسة النقدية التوسعية، فالتغيرات التي تحدث في السياسة النقدية هي عبارة عن استجابة فقط للتغير في الطلب على النقود أو سرعة تداول الأموال. ومع ذلك فعند زيادة عرض النقود دون هذه التغيرات فإن الأسعار النسبية تتغير بشكل غير متوقع، على عكس النماذج التي تتضمن توقعات عقلانية، فإن هذا التضخم غير المتوقع يفاجئ الوكلاء وتؤدي الأسعار النسبية المشوهة في سوق رأس المال إلى الإفراط في الاستثمار وتشويه هيكل الإنتاج.

إن تأثير السياسة النقدية على الأجور الحقيقية يعد جزءا من دورة الأعمال، فالزيادة غير المتوقعة في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة المعتمدة من البنك المركزي وسوق رأس المال عن معدل الفائدة الطبيعي، هذا الأخير يعتبر معدل الفائدة المتوازن الذي يوازن بين العرض (المدخرات) والطلب (الاستثمار) في أسواق رأس المال.

تصبح الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر سابقا أكثر ربحية وهذا راجع لانخفاض تكاليف تمويلها، ينمو ويرتفع الائتمان المصرفي وتقوم الشركات بتوجيه رأس المال والعمالة إلى هذه الاستثمارات وهنا يحدث خلل في تخصيص الموارد، وتُرفع الأجور الاسمية من أجل استقطاب العمالة الإضافية، كما يرتفع إجمالي الطلب والأسعار، وتزداد سخونة الاقتصاد

\* سخونة الاقتصاد: حالة نمو اقتصادي سريع وزيادة في الأنشطة الاقتصادية. عندما يكون الاقتصاد "ساخنا" يكون هناك زيادة في الإنتاج والنشاط التجاري، وعادة ما يرتفع معدل النمو الاقتصادي ومع ذلك قد يكون لهذا النمط من النمو تأثيرات جانبية مثل ارتفاع معدلات التضخم وضغوط على الموارد.

ونظرا لزيادة أرباح الشركات، فإن الارتفاع السريع في أسعار الأسهم يصاحبه نمو الاستثمار وارتفاع الأجور الحقيقية لأن الأجور الاسمية تنمو بشكل أسرع من الأسعار. وكنتيجة حتمية لما سبق ترتفع معدلات التضخم بشكل سريع، الشيء الذي يحتم على السلطات النقدية (البنك المركزي) إلى رفع أسعار الفائدة، وهنا يظهر جليا سوء تخصيص الموارد، وعند نقطة التحول من هذه الطفرة، فإن الطلب على الاستثمارات لا يلبي توقعات الشركات ويتوقف في نهاية المطاف، في حين تستمر أسعار المدخلات في الارتفاع، تنخفض الاستثمارات ويتم التخلص من المخزون الزائد من رأس المال المادي، تقوم الشركات بتحرير رأس المال والعمالة من الاستثمارات التي لم تعد مربحة، ومن ثم تنخفض الأسعار والأجور، وبما أن الأجور الاسمية تعتمد على مفاوضات الأجور بين النقابات وأصحاب العمل، فإن الأسعار تنخفض بشكل سريع يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية.

**سادسا-النماذج الكينزية الجديدة:** إن النماذج الكينزية الجديدة والتي تتضمن إطار التوازن العام العشوائي الديناميكي المستمد من نظرية دورة الأعمال الحقيقية، ترفض أيضا حياد المال في الأجل القريب، ويتم تحليل التأثيرات الحقيقية للسياسة النقدية في سياق الجمود الاسمي، توجد ثلاثة أنواع أساسية للنماذج الكينزية الجديدة وهي: الأسعار الثابتة، والأجور الثابتة، والمشاركة المحدودة، وعليه سيكون مع افتراضات الجمود الاسمي نتائج مختلفة لأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): النماذج الكينزية الجديدة

| المخرجات (Y)   | العمل (L) | الأجر الحقيقي (w/p) | إنتاجية العمل (Y/L) |
|----------------|-----------|---------------------|---------------------|
| ↑              | ↑         | ↑                   | ↓                   |
| ↑              | ↑         | ↓                   | ↓                   |
| ↑              | ↑         | ↑                   | ↓                   |
| أسعار ثابتة    |           |                     |                     |
| الأجور الثابتة |           |                     |                     |
| مشاركة محدودة  |           |                     |                     |

Source : (Latsos, S, 2018, P .9)

**1- نموذج الأسعار الثابتة:** يشتمل النموذج الكينزي الجديد الأساسي على تحديد الأسعار الاسمية المتداخلة في حين أن الأجور الاسمية مرنة تماماً، فإن صلابة الأسعار الاسمية (الأسعار الثابتة) ترجع إلى الاحتكاكات في سوق السلع التي تمنع الشركات من تعديل الأسعار على الفور، صدمة السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبما أن الأسعار ثابتة فإن الزيادة في إجمالي الطلب تدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج وطلب المزيد من العمالة الشيء الذي يؤدي إلى نمو الأجور الاسمية، وبالتالي فإن صدمة السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى رفع الأجور الحقيقية.

**2- نموذج الأجور الثابتة:** ترتبط النماذج الكينزية الجديدة ذات جمود الأجور الاسمية (الأجور الثابتة) بنظرية العقد الضمنية طويلة الأجل الأسعار مرنة تماماً، لكن الاحتكاكات في سوق العمل تمنع الشركات من تعديل الأجور الاسمية على الفور؛ تؤدي صدمة السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة مستوى الأسعار، في حين تظل الأجور الاسمية ثابتة وبالتالي، تنخفض الأجور الحقيقية بعد صدمة السياسة النقدية التوسعية.

**3- نماذج المشاركة المحدود:** تتعلق النماذج الكينزية الجديدة ذات المشاركة المحدودة بالإضطرابات التي تحدث في الأسواق المالية ولا تؤثر الصدمة النقدية في البداية على جميع المشاركين في السوق بنفس القدر، اعتماداً على درجة مركزية معاملاتهم المالية.

تؤدي صدمة السياسة النقدية التوسعية غير المتوقعة إلى انخفاض سعر الفائدة الاسمي، وهذا يقلل من تكلفة الفائدة لتمويل الأجور بحيث ترتفع الأجور الاسمية مع زيادة الطلب على العمالة، في حين تظل الأسعار ثابتة، وبالتالي فإن صدمة السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية.

ومما سبق نجد أن استجابة الأجور الحقيقية للصدمة النقدية التوسعية في الإطار الكينزي الجديد تعتمد على الافتراضات المتعلقة بالجمود الاسمي، إن استجابة إنتاجية العمل للصدمة النقدية التوسعية تكون سلبية في جميع النماذج الكينزية الجديدة الثلاثة وفي نموذج الأجور الثابتة، فإن انخفاض إنتاجية العمل يصاحبه انخفاض الأجور الحقيقية.

وفي المقابل، في النماذج ذات الأسعار الثابتة والمشاركة المحدودة، ترتفع الأجور الحقيقية على الرغم من انخفاض الإنتاجية، وهذا يتعارض مع النظرية الكلاسيكية، التي تتطلب أن تتحرك إنتاجية العمل والأجور الحقيقية معاً، وبالتالي فإن تأثيرات الأجور الحقيقية النظرية والتجريبية لصدمة السياسة النقدية تتوقف على الافتراضات المتعلقة بالجمود الاسمي، وبالتالي فهي عشوائية. وتظهر الدراسات التجريبية أن آثار التوسعات النقدية تختلف باختلاف مدى واستمرار رد فعل سعر الفائدة والإنتاج والأسعار والأجور وغيرها من الاحتكاكات في سوق العمل.

### المطلب الثاني: أثر أدوات السياسة النقدية على الأجور الحقيقية

تعتبر أدوات السياسة النقدية والتي تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في الكمية النقدية في الاقتصاد والتأثير على معدلات الفائدة والتضخم، بحيث تلعب هذه الأدوات دوراً في تحديد الظروف المالية والاقتصادية، مما يؤثر بشكل غالباً على مستويات الأجور الحقيقية وفيما يلي أهم الآثار المحتملة لهاته الأدوات على الأجور الحقيقية.

**أولاً- أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على الأجور الحقيقية:** هي تلك الأدوات التي تتعلق بالتحكم في كمية النقد المتداولة في الاقتصاد، ويمكن أن نوجز أهم أثارها على الأجور الحقيقية على النحو التالي:

**1- أثر سعر إعادة الخصم على الأجور الحقيقية:** يكون لسعر إعادة الخصم أن يؤثر على الأجور الحقيقية بعدة طرق يمكن إيجازها على النحو التالي:

**أ- التأثير على التضخم:** عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم تتأثر البنوك التجارية بهذه الزيادة فتزيد تكلفة اقتراض الأموال لهذه البنوك، وبالتالي تزداد تكلفة القروض التي تقدمها البنوك للأفراد والشركات وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وتباطؤ الاستثمار والإنفاق، وهذا الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤدي إلى تراجع الأجور أو تباطؤ نموها مما يؤثر على الأجور الحقيقية؛

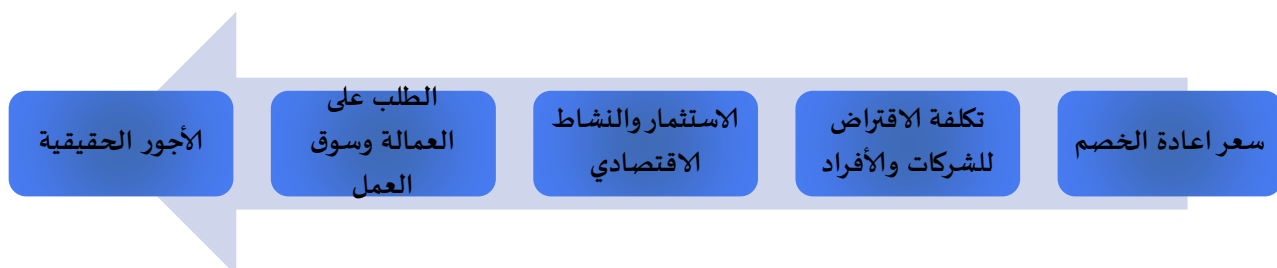
**ب- التأثير على النمو الاقتصادي:** رفع سعر إعادة الخصم يمكن أن يقلل من الاستثمار والنشاط الاقتصادي، مما يؤثر بشكل عام على النمو الاقتصادي، وعندما يكون هناك تباطؤ

في النمو الاقتصادي، فإن نمو وزيادة الأجور الحقيقية قد يتأثر سلباً، حيث يمكن أن يكون هناك ضغط على سوق العمل فتقل فرص العمل الجديدة، مما يؤثر على قوة المفاوضة للنقابات العمالية وتحد من المطالبة بالزيادة في الأجور؛

**ج-التأثير على سعر صرف العملة:** عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية وذلك على النحو التالي: فالرفع من سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يحدث زيادة في الطلب على العملة المحلية تقابلها زيادة في قيمتها الخارجية (ارتفاع سعر الصرف)، وعندما يزيد سعر صرف العملة الوطنية فإن قوة الشراء للعمال يمكن أن تتحسن خاصة إذا كانت السلع الأكثر استهلاكاً مستوردة، وبالتالي تتحسن القدرة الشرائية للأجور أي ارتفاع الأجور الحقيقية. وتتأثر الأجور الحقيقية بعوامل كثيرة ومتعددة وسعر إعادة الخصم هو واحد من هاته العوامل التي يمكن أن تؤثر عليها بشكل غير مباشر، ويجب أن يأخذ في الاعتبار أن تأثير سعر إعادة الخصم على الأجور الحقيقية قد يتأخر ويتوقف على التعامل معها عن طريق السياسات الحكومية والاقتصادية الأخرى، مثل سياسات تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتطوير سوق العمل وتنظيم الأجور وغيرها من السياسات. (Feldmann, 2013, pp. 663-673).

ومما سبق يمكننا تلخيص مراحل تأثير سعر إعادة الخصم من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-10): تأثير سعر إعادة الخصم على الأجور الحقيقية.



المصدر: من اعداد الطالب.

في هذا المخطط التوضيحي نجد أن تأثير سعر إعادة الخصم يكون بشكل رئيسي على الاستثمار والنشاط الاقتصادي فعند الرفع من سعر إعادة الخصم تزيد تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد، الشيء الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ونشاط الاقتصاد، هذه الأخيرة بدورها تؤثر على الطلب على العمالة وحجم الوظائف المتاحة في سوق العمل، فعندما يكون الطلب على العمالة مرتفع تزيد قوة التفاوض للنقابات العمالية وتؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية، ويحدث العكس إذا كان هناك فائض من العمالة أي وفرة في مناصب والوظائف تضعف قوة التفاوض وقد تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية.

**2- أثر الاحتياطي الإجباري على الأجور الحقيقية:** يمكن القول أن أثر الاحتياطي الإلزامي على الأجور الحقيقية يكون غير مباشر ويتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية على النحو التالي:

**أ- التوسع الاقتصادي:** إذا كانت البنوك التجارية مضطرة للالتزام بنسبة عالية من الاحتياطي الإجباري، وبالتالي تقل القدرة التمويلية لهذه البنوك ويُقيد من إمكانية توسعها في منحها للإئتمان، كل هذا يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتنخفض الاستثمارات وتقل فرص العمل الشيء الذي يؤثر على نمو الأجور الحقيقية؛

**ب- التضخم:** تتأثر كمية النقد المتداول في الاقتصاد بمعدل الاحتياطي الإجباري فعند ارتفاع الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك التجارية بسبب رفع هذا المعدل المفروض ينخفض المعروض النقدي في الاقتصاد، وهذا قد يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، هذا الأخير أثره واضح ومباشر على نمو وارتفاع الأجور الحقيقية؛

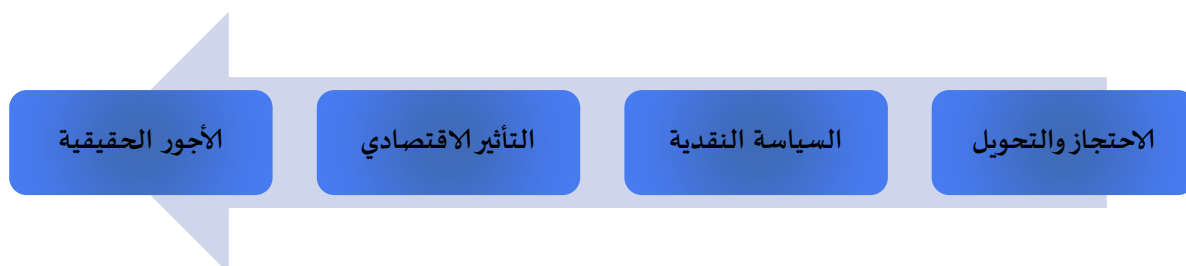
**ج- سعر الفائدة:** قد يؤثر الاحتياطي الإجباري على سعر الفائدة المفروض على القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، فعندما تكون البنوك مضطرة للحفاظ على مستوى عال من الاحتياطي ترتفع تكلفة الاقتراض وتزداد أسعار الفائدة فتتقلص الاستثمارات ويتأثر النمو الاقتصادي وكل هذا يؤثر على نمو الأجور الحقيقية.

وتجدر الإشارة أن فاعلية هذه الأداة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وبالأخص الأجور الحقيقية يتوقف على كمية الاحتياطات والفوائض المتوفرة لدى البنوك التجارية،

فعندما تكون هناك فوائض كافية لمنح الائتمان، فالتغيير في معدل الإحتياطي الإجباري يكون أثره محدود، ويختلف تأثير الإحتياطي الإجباري على الأجور الحقيقية حسب طبيعة الاقتصاد وسياق السياسة النقدية المتبعة و الظروف الاقتصادية العامة وعوامل أخرى مثل العرض والطلب على العمل والتضخم وسياسات الحكومة المتعلقة بالأجور (لعراف، 2021، الصفحات 231-232).

ومما سبق يمكننا تلخيص مراحل تأثير الإحتياطي الإلزامي في الشكل التالي.

#### الشكل رقم (1-11): تأثير الإحتياطي الإلزامي على الأجور الحقيقية.



المصدر: من اعداد الطالب.

- ✓ بعد فرض المعدل الواجب على البنوك التجارية يتم تحويله إلى البنك المركزي، ويحتفظ به كجزء من سياسة النقدية؛
- ✓ يتم استخدام الإحتياطي الإجباري كأداة في السياسة النقدية للبلد حيث يتحكم البنك المركزي في مستوى الإحتياطي الإجباري ويقرر زيادته أو تخفيضه وفقاً للأهداف الاقتصادية المحددة؛
- ✓ يؤثر الإحتياطي الإجباري على السيولة المتاحة للبنوك وتكلفة الاقتراض والاستثمار والنمو الاقتصادي؛
- ✓ يصل تأثير الإحتياطي الإجباري إلى الأجور الحقيقية، فمثلاً إذا كان للإحتياطي الإجباري تأثير سلبي على الاستثمار والنمو الاقتصادي، فإن ذلك قد يؤدي إلى ضغط على سوق العمل وتقل فرص العمل معه وتتأثر معه نمو الأجور الحقيقية.

**3- أثر سياسة السوق المفتوح على الأجور الحقيقية:** تأثير عمليات السوق المفتوحة على الأجور الحقيقية قد يكون غير مباشر ويعتمد على عدة عوامل أو بالأحرى عبر قنوات انتقال السياسة النقدية وفيما يلي الآليات المحتملة لها التأثير:

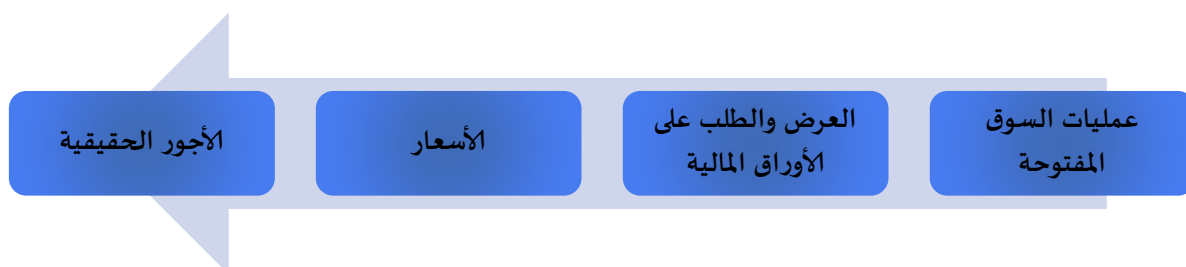
**أ- تأثير على سعر الفائدة:** عمليات السوق المفتوح يمكن أن تؤثر على سعر الفائدة بناءً على العرض والطلب على الأوراق المالية، على سبيل المثال إذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية بكميات كبيرة فإن ذلك يزيد من الطلب على تلك السندات ويؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي يمكن أن يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تحفيز الاستثمار ونمو الشركات، وهذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وارتفاع الأجور الحقيقية؛

**ب- تأثير على تضخم الأسعار:** إذا زادت كمية النقد المتداولة في الاقتصاد نتيجة لعمليات السوق المفتوح، فقد يزيد ذلك من الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة التضخم، وفي حالة ارتفاع التضخم، تنخفض قوة شراء الأجور الحقيقية (شلغوم، 2017، صفحة 227).

**ج- تأثير على الثقة والتوقعات:** عمليات السوق المفتوح التي يقوم بها البنك المركزي يمكن أن تؤثر على ثقة السوق وتوقعات المستثمرين والعاملين، فعندما يقوم البنك المركزي بعمليات السوق المفتوح بشكل يدعم الاستقرار الاقتصادي ويشجع على النمو الاقتصادي، فقد يؤثر ذلك بشكل إيجابي على الأجور الحقيقية حيث يعزز الثقة للمؤسسات والشركات ويحفز الاستثمار و ترتفع معدلات التوظيف (الشاذلي، 2017، صفحة 23) .

مما سبق يمكننا تلخيص مراحل تأثير عمليات السوق المفتوحة من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (1-12): تأثير عمليات السوق المفتوحة على الأجور الحقيقية.



المصدر: من اعداد الطالب.

وفيميلي شرح بسيط للمخطط أعلاه؛ عمليات الشراء والبيع في السوق المفتوح تؤثر على العرض والطلب على الأوراق المالية في الاقتصاد، حيث إذا ازداد العرض من خلال عمليات الشراء المفتوحة، فقد ينخفض سعر الأوراق المالية ويزداد توافرها، وهذا الانخفاض والتوافر يؤثران على الأسعار بشكل عام في الاقتصاد، حيث إذا زادت الأسعار بسبب زيادة التوافر وتأثير السوق المفتوح تنخفض الأجور الحقيقية.

**ثانياً- أثر الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية على الأجور الحقيقية:** يمكن توضيح هذا الأثر على النحو التالي:

**1- أثر سياسة تأطير القروض على الأجور الحقيقية:** سياسة تأطير القروض هي تلك السياسة التي يتبناها البنك المركزي من أجل تنظيم سوق القروض وتحديد القيود والشروط المتعلقة بمنح القروض وفائدتها وتحديد فترات السداد، وذلك عن طريق التدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، ويتم ذلك بتسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد قد تكون لهذه السياسة تأثير على الأجور الحقيقية عبر قنوات نوجزها فيمايلي:

**أ- تأثير سياسة تأطير القروض على التضخم:** إذا تم تنفيذ سياسة تأطير القروض بشكل صارم وزيادة تكلفة القروض، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمارات وتقليل النشاط الاقتصادي وزيادة معدل التضخم، فتتأثر القوة الشرائية للأجور وتتآكل القيمة الحقيقية للأموال المستلمة كرواتب أو أجور؛

**ب- تأثير سياسة تأطير القروض على الاستثمار والنمو الاقتصادي:** إذا تم تشديد سياسة تأطير القروض، فقد يكون من الصعب على الأفراد والشركات الحصول على القروض اللازمة للاستثمار في مشاريع جديدة أو توسيع أعمالهم وهذا يؤدي إلى تقلص الاستثمار وانخفاض النمو الاقتصادي، وهذا قد يؤثر سلباً على فرص العمل وترتفع البطالة ويتجمد نمو الأجور الحقيقية (كلاش و آخرون، 2020، صفحة 280).

## 2-أثر هامش الضمان المطلوب على الأجور الحقيقية: يؤثر هامش الضمان المطلوب

على الأجور الحقيقية على النحو التالي: (Ernst & Rossana, 2018, p. 2)

**أ-تكلفة الاقتراض:** إذا زاد هامش الضمان المطلوب على القروض والتمويل، فإن ذلك يعني أن المقترضين والشركات سيدفعون مبالغ أكبر كفايدة على القروض التي استدانوها، هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج للشركات وتقليل هوامش الربح، وبالتالي يؤثر سلباً على القدرة على توفير أجور أعلى للعمال والموظفين؛

**ب-الاستثمار والنمو الاقتصادي:** إذا كان هامش الضمان المطلوب مرتفعاً جداً، فقد يؤثر ذلك على قدرة الشركات على التوسع في الاستثمار وتطوير أعمالها، وبدوره يمكن أن يؤثر ذلك على قدرتها على توفير فرص عمل جديدة ورفع مستوى الأجور؛

**ج-تأثير على الشركات:** قد يؤثر هامش الضمان على الشركات أيضاً، حيث قد تضطر إلى تحمل تكاليف إضافية لسداد الضمان المطلوب عند الحصول على قروض من البنوك، وهذا يمكن أن يؤثر على القدرة على دفع الرواتب وزيادة الأجور الحقيقية.

## 3-أثر التأثير والإقناع الأدبي على الأجور الحقيقية: يمكن أن يكون لهما تأثير غير

مباشر على الأجور الحقيقية عبر السياسات النقدية التي يتبناها البنك المركزي، وفيمايلي العلاقة المحتملة بين الإقناع الأدبي من جانب البنك المركزي والأجور الحقيقية:

**أ-سياسة الفائدة:** يمتلك البنك المركزي السلطة في تحديد أسعار الفائدة الرئيسية في الاقتصاد، يستخدم التأثير والإقناع الأدبي من قبل البنك المركزي للتوجيه والتأثير على القطاع المصرفي والمستثمرين والشركات بشأن مستوى التمويل وتكلفة الاقتراض، عندما يتخذ البنك المركزي قراراً بخفض أسعار الفائدة، فإنه يعزز النشاط الاقتصادي ويحفز الاستثمار، مما قد يزيد من الطلب على العمالة ويؤدي في النهاية إلى زيادة الأجور الحقيقية؛

**ب-سياسة النقد والتضخم:** يعمل البنك المركزي على مراقبة مستوى التضخم في الاقتصاد والحفاظ على استقرار الأسعار، التأثير والإقناع الأدبي يمكن أن يتم استخدامه لشرح وتوجيه السياسات النقدية التي تهدف إلى الحد من التضخم والحفاظ على قوة الشراء للأجور،

وبالتالي يمكن للسياسات الناجحة في ضبط التضخم أن تؤدي إلى الحفاظ على نمو الأجور الحقيقية.

## خلاصة الفصل الأول

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى معظم المفاهيم النظرية الخاصة بالسياسة النقدية والأجور الحقيقية، فالسياسة النقدية تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لتنظيم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعدما عرضنا أهم مفاهيم السياسة النقدية وقمنا بوضع تعريف إجرائي، قمنا بعرض لمحة تاريخية مختصرة عن تطور السياسة النقدية وأهم أفكار المدارس الاقتصادية (الكلاسيك والكينزيون والكلاسيك الجدد)، وبعد ذلك تناولنا الأهداف الأولية والوسيلة والنهائية لهذه السياسة مع ذكر مكونات هذه الأهداف وخاصة النهائية التي لخصت فيما يعرف بمربع كالدور، والسياسة النقدية لا تستطيع أن يصل تأثيرها إلى الاقتصاد الحقيقي إلا عبر قنوات ما يعرف بقنوات انتقال أثر السياسة النقدية ويتم ذلك باستخدام أدوات تقليدية وهي نوعين كمية وأخرى نوعية، وقد وجدنا أن تأثير السياسة النقدية وفعاليتها على الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بالنموذج الاقتصادي الذي يسيطر على الاقتصاد، وتم عرض بعض هذه النماذج، وفي الأخير يمكن القول أن هذه السياسة تقسم حسب الهدف منها إلى نوعين سياسة نقدية توسعية وأونكماشية؛

أما فيما يخص الأجور الحقيقية فبعد تطرقنا لنبذة تاريخية حول الأجور من قبل الثورة الصناعية حتى عصرنا هذا، تناولنا عدة مفاهيم للأجور وأصلها وتقسيماتها وخاصة مفهوم الأجور الحقيقية الذي يعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل شراؤها بأجره النقدي، ثم انتقلنا إلى نظام الحد الأدنى للأجور بعد تعريفه وكيفية ظهوره تطرقنا إلى طرق تحديده المختلفة بين دول العالم، ثم انتقلنا إلى أهم نظريات الأجور في المدارس الاقتصادية المشهورة، ثم عرضنا أهم محددات الأجور خاصة الاقتصادية، وفي الأخير تناولنا القدرة الشرائية وطرق قياسها ومفهوم الربط القياسي للأجور وطرقه.

بالإضافة إلى كل ماسبق سعينا إلى محاولة تحديد نوع العلاقة بين السياسة النقدية والأجور الحقيقية وذلك بالرجوع إلى مختلف النظريات والأبحاث التي درست هذه العلاقة، وقد وجدنا اختلاف في تفسير تأثير السياسة النقدية بين مختلف المدارس، وفي الأخير وبالرجوع إلى بعض الدراسات الخاصة بنفس الموضوع لخصنا أهم الآثار المتوقعة لأدوات السياسة النقدية على الأجور الحقيقية.

## الفصل الثاني:

الأدبيات التطبيقية حول  
علاقة السياسة النقدية  
والأجور الحقيقية

**تمهيد:**

إن للدراسات السابقة أهمية كبيرة في كل مجالات البحث العلمي، فهي تعتبر من الركائز الهامة في الدراسات والبحوث العلمية وتتجلى أهميتها في كونها من العوامل الأساسية التي تساعد الباحث في الإحاطة أكثر بمشروعه البحثي ومحاولة تحديد المنهج العلمي المناسب له والأهداف المرجوة والمسطرة لهذا البحث، وكل هذا من خلال الخبرات والمعارف التي التي اكتسبها من الدراسات السابقة الشبيهة أو القريبة من موضوع بحثه.

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت ودرست موضوع السياسة النقدية وآثارها على نمو الأجور، وقد حاولنا في دراستنا هذه بالتحديد التركيز على أثر السياسة النقدية على نمو معدلات الأجور الحقيقية، وعلى هذا الأساس سنختار مختلف الدراسات السابقة من الدول المتقدمة والنامية، وسنقوم بعرض أهم ما توصلت إليه هاته الدراسات وبعدها سنحاول مناقشة هذه الدراسات وتوضيح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل والمتعلق بالأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين السياسة النقدية والأجور الحقيقية على النحو التالي:

✓ **المبحث الأول: الدراسات السابقة حول علاقة السياسة النقدية بالأجور الحقيقية؛**

✓ **المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.**

### المبحث الأول: الدراسات السابقة حول علاقة السياسة النقدية بالأجور الحقيقية

في هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت موضوع السياسة النقدية وأثرها على الأجور الحقيقية، وقد قسمنا الدراسات السابقة إلى نوعين حسب درجة تقدم الدولة وتم عرض ذلك في مطلبين، المطلب الأول يتناول دراسات سابقة متعلقة بالدول المتقدمة والمطلب الثاني يتناول دراسات سابقة متعلقة بالدول النامية.

#### المطلب الأول: الدراسات السابقة متعلقة بالدول المتقدمة

تكمن أهمية الدراسات السابقة عن الدول المتقدمة في كون أن السياسة النقدية في الدول المتقدمة لها أثر مباشر وفعال على نمو وتحرك الأجور الحقيقية وهذا حسب نوع السياسة المطبقة والغرض منها، ويمكن تفسير هذا إلى تطور وتقدم النظام البنكي ونمو وتقدم الأسواق المالية لهذه الدول، لهذا جمعنا بعض البحوث والدراسات السابقة عن الدول المتقدمة وقمنا بتصنيفها حسب سنة النشر وفيما يلي أهم هذه الدراسات نستعرض التالي:

**أولاً-دراسة (Zhang & Taoxiong , 2020):** بعنوان: **The macroeconomic movements of real wage rates and employment: further Evidence** (التحركات الاقتصادية الكلية للأجور الحقيقية ومعدلات العمالة: أدلة أخرى)

لقد قام الباحثين بدراسة السلوك المعاكس لمعدلات الأجور الحقيقية خلال فترات التغيرات في معدلات التوظيف بناء على شرطين للنظرية الكينزية وتمت الدراسة على ثلاثة دول متقدمة اقتصادياً هي: المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1997 إلى غاية 2016 وتمت دراسة فترات زمنية تعتبر قصيرة (أربع، أشهر) وتم تطبيق منهج جدول التردد الذي طبق على سلسلة زمنية من البيانات المتعلقة بمتوسط الأجور الأسبوعية والتوظيف لهاته الدول وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها نستعرض التالي:

✓ معدلات الأجور الحقيقية تأخذ شكل معاكس للدورة الاقتصادية في المدى القصير (شهر أو ربع سنة) أي ترتفع الأجور الحقيقية عند انخفاض الطلب على العمالة وتنخفض عند زيادة العمالة؛

✓ أن العلاقة المعاكسة للدورة الاقتصادية التي تحدث بين معدلات الأجور الحقيقية والبطالة يمكن أن تعمل كأداة أساسية للتنبؤ بحالة التوظيف.

### ثانيا-دراسة (Latsos, 2018): بعنوان: Real Wage Effects of Japan's Monetary Policy (آثار الأجور الحقيقية للسياسة النقدية اليابانية)

درست الباحثة أثر السياسة النقدية اليابانية على الأجور الحقيقية، وقد تم الاستناد إلى التجربة اليابانية المطولة مع التوسعات النقدية، وتم مناقشة العوامل الهيكلية التي أثرت على تطورات الأجور الحقيقية منذ 1984 إلى 2017، وقد تم إجراء مقارنة دولية لاتجاهات النمو السنوية للأجور الحقيقية وإنتاجية العمالة ومعدلات الفائدة قصيرة الأجل مع كل من ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة نذكر التالي:

✓ انخفاض نمو إنتاجية العمل والأجور الحقيقية بسبب استمرار السياسة النقدية التوسعية التي اعتمدها بنك اليابان؛  
✓ التوسعات النقدية التي تحدث في الاقتصاد عن طريق تخفيضات مخزون رأس المال الخاص بالشركات وتخفيض إنتاجية العوامل الإنتاجية، يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا ما أثبتته تجارب سابقة في اقتصادات دول أخرى مثل ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛

✓ أظهرت الدراسة أهمية إعادة النظر في تصميم السياسة النقدية، فتأثيرات السياسة النقدية التوسعية المحتملة وأثرها على الأجور الحقيقية يمكن أن تؤثر بشكل سلبي وخطير على الاقتصاد، مثل انخفاض الطلب الكلي، والتأثير السلبي على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، وتأثيرها على توزيع الدخل والثروة بين الأجيال.

### ثالثا-دراسة (Teimouri, 2015): بعنوان: Currency crises and dynamics of real wages (أزمات العملة وديناميكيات الأجور الحقيقية)

درس الباحث ديناميكية الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل عند حدوث انخفاض كبير في سعر صرف العملة الاسمي في المدى القصير والمتوسط والطويل، أي أثر انخفاض العملة

على الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل، حيث تم استخدام لوحة بيانات تضم 86 دولة في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاءات الموزعة ARDL لتحديد أثر أزمة العملة على الأجور الحقيقية، ولقد اختلفت نتائج الدراسة من دولة إلى أخرى، ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

- ✓ أنه في عينة الدول التي بلغ متوسط انخفاض سعر صرف عملتها نسبة 56% خلال الأزمات، وجد أن الأجر الحقيقي للموظف ينخفض بين 20% و 25% في المتوسط بعد عام واحد فقط من الأزمة النقدية؛
- ✓ لوحظ أنه بعد عشر سنوات من صدمة العملة لا تزال الأجور الحقيقية أقل بنسبة 10% - 20% عن مستوى ما قبل أزمة سعر الصرف؛
- ✓ تنخفض إنتاجية العمل بنسبة 2%-3% (4%-6%) خلال الأزمات النقدية؛
- ✓ الأجور الحقيقية تنخفض بشكل مستمر وكبير يتجاوز بكثير انخفاض إنتاجية العمل؛

✓ تقلل الأزمات النقدية من قوة التفاوض للعمال وبالتالي تتأثر الأجور الحقيقية بشكل كبير بسبب الصلة الضعيفة بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل خلال الأزمات النقدية.

**رابعا-دراسة (Larsson Anna & Zetterberg, 2013): بعنوان: Testing the impact of inflation targeting and central bank independence on labour market outcomes** اختبار تأثير استهداف التضخم واستقلالية البنك المركزي على نتائج سوق العمل.

قد ركزت هذه الدراسة على التحقيق في تأثير استهداف التضخم واستقلالية البنك المركزي على تكوين الأجور والبطالة خلال الفترة الممتدة من 1982-2003 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من خلال تقدير الأجر الحقيقي والبطالة وذلك بتحليل وتقدير الآثار الثابتة لهذه الدول منها ست دول جمعت بين أهداف تضخم صريحة وتعويم أسعار الصرف خلال فترة الدراسة.

من أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة مايلي:

- ✓ الأجور الحقيقية تكون أعلى في الاقتصادات التي تستهدف التضخم؛
- ✓ الأجور الحقيقية تميل إلى الانخفاض داخل منطقة اليورو.

**خامسا-دراسة (McCallum & Frank , 2007):** بعنوان: Real wages and monetary policy transmission in the euro area (الأجور الحقيقية وانتقال السياسة النقدية في منطقة اليورو)

قام الباحثين بتقدير آثار صدمات السياسة النقدية على الأجور والتوظيف في منطقة اليورو، وتم استخدام مجموعة كبيرة من البيانات الربع السنوية وتلخيصها في عدد محدود من العوامل (ثلاثة عوامل) وقد ضمت 168 سلسلة زمنية للاقتصاد الكلي لمنطقة الأورو تتكون مجموعة البيانات من 19 متغيراً على مستوى المنطقة، وتغطي الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 2005، وتم استخدام نموذج ناقل الانحدار التلقائي المعزز بعامل العوامل FAVAR الخاص بـ (Bernanke et al. 2005)، لتحديد صدمات السياسة النقدية المشتركة بشكل أفضل في منطقة اليورو وتأثيراتها على نتائج سوق العمل، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة ربط الاختلافات المقدرة عبر البلدان في الأجور واستجابات التوظيف بالاختلافات في مؤسسات سوق العمل والتكوين القطاعي.

وتتمثل العوامل الثلاثة الملخصة لبيانات الدراسة فيما يلي:

✓ **العامل الأول:** يقيس بشكل أساسي تراجع التضخم الذي يميز منطقة اليورو في هذه الفترة، ويظهر هذا في الارتباط الكبير بين هذا العامل وأسعار الفائدة الاسمية في البلدان الأساسية في منطقة اليورو، معدل الفائدة طويل الأجل في منطقة اليورو والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو ومعامل انكماش الاستهلاك.

✓ **العامل الثاني:** يلتقط بشكل رئيسي الجانب الحقيقي لاقتصاد منطقة اليورو، وله ارتباط كبير بالتوظيف في منطقة اليورو ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

✓ **العامل الثالث:** يلتقط في الغالب التغيرات الدورية في التضخم كما تم التقاطها بواسطة التغيرات في مؤشر أسعار المنتجين في منطقة اليورو.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

✓ أن التوظيف على مستوى المنطقة يستجيب بشكل كبير ويتوافق إلى حد كبير مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمة السياسة النقدية؛

✓ تشديد سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض كبير في الأجور الحقيقية في منطقة اليورو؛

✓ الاستجابة الإجمالية السابقة لتشديد سعر الفائدة تخفي استجابة مختلفة تماما عند بعض أكبر بلدان منطقة اليورو، ففي ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ارتفعت الأجور الحقيقية في البداية على وجه الخصوص، بينما انخفضت بشكل كبير في إيطاليا وإسبانيا، وهذا قد يشير هذا إلى أن الثبات الاسمي للأجور أكثر أهمية نسبيا من ثبات الأسعار في البلدان السابقة منه في الأخيرة.

**سادسا-دراسة (Michel , 2006): بعنوان: The Effects of Monetary-Policy Shocks on Real Wage** (آثار صدمات السياسة النقدية على الأجور الحقيقية: تحقيق متعدد البلدان)

قام هذا الباحث في هذه الدراسة بتقييم تأثير صدمات السياسة النقدية على الأجور الحقيقية خلال الفترة (1983-2001) لبلدان مجموعة السبع G7، تغطي العينة بيانات شهرية من جانفي 1983 إلى ديسمبر 1998 دول فرنسا وألمانيا وإيطاليا، ومن جانفي 1983 إلى غاية أكتوبر 2001 لكل من : كندا؛ اليابان؛ المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتم استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR لكل دولة، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات هي غير النقدية: هي الناتج المحلي؛ مجموع الأسعار؛ أسعار السلع؛ والأجور الحقيقية؛ أما المتغيرات النقدية والمتغيرات التي تنتمي إلى السوق النقدي وهي: المعدل النقدي الكلي؛ وسعر الفائدة قصير الأجل.

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

✓ أن صدمات السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية في ثلاث دول هي: كندا وفرنسا والمملكة المتحدة ويحدث هذا مع نماذج الأجور الثابتة وهذا راجع إلى الاضطرابات التي تحدث في سوق العمل والتي بدورها تؤثر على فرص التوظيف وأجور العمال وظروف العمل بشكل عام؛

✓ أما في الدول الأربع الباقية من مجموعة السبع ألمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة، فصدات السياسة النقدية الإيجابية تؤدي إلى زيادات في الأجور الحقيقية وهذا

مع نماذج الأسعار الثابتة ونماذج المشاركة المحدودة، وهذا راجع لبعض الخصائص المهمة التي تتسم بها اقتصاديات هاته الدول كالاضطرابات التي تحدث في سوق السلع والأسواق المالية.

**سابعاً-دراسة (FRANZISKA, 2006):** تحت عنوان: **Une analyse empirique de l'impact de la politique monétaire sur les salaires réels sectoriels et agrégés** (تحليل تجريبي لأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية القطاعية والإجمالية).

هي عبارة عن دراسة تجريبية لتعديل الأجر الحقيقي استجابة للصدمات النقدية للاقتصاد الأمريكي في الفترة (1969-1996) وكان هدف الدراسة هو توثيق السلوك التجريبي للأجور الحقيقية بطريقة دقيقة ومقنعة بعد صدمة نقدية مقيدة باستخدام المقياس الجديد للصدمة النقدية الذي طوره (Romer and Romer (2004)، وتم استخدام بيانات شهرية للأجور القطاعية والإجمالية للقطاع الخاص المنشورة من طرف مكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل الأمريكي BLS وهي سلسلة شهرية تقيس الأجور الاسمية للقطاعات المختلفة والقطاع الخاص ككل حسب متوسط الدخل في الساعة.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- ✓ تراجع في الأجر الحقيقي بعد صدمة نقدية تقييدية وعليه فالأجر الحقيقي هو مسابر للتقلبات الاقتصادية مشروط بالصدمات النقدية؛
- ✓ أكدت الدراسة بشكل غير مباشر ميزة مقياس (Romer and Romer (2004) الذي يعتمد على القيود قصيرة الأجل؛
- ✓ النماذج التي تتضمن احتكاكا واحدا فقط، مثل جمود الأسعار والصلابة الاسمية للأجور، أو احتكاكات الأسواق المالية تفشل في تفسير ديناميكيات الأجور الحقيقية بشكل كاف.

ثامنا-دراسة (Afifa , 2001): بعنوان: Monetary Shocks and Impact on Changes in

Real Wages (تأثير الصدمات النقدية على التغييرات في الأجر الحقيقي)

هدفت دراسة إلى معرفة تأثير تقلبات الأجور الحقيقية واستجابة الصدمات النقدية وذلك بتقدير خمسة نماذج مختلفة تتوافق مع خمس مجموعات من قيود السياسة النقدية، وتم ذلك بقياس الصدمات النقدية من خلال الابتكارات على سعر الفائدة الاسمي، وإجمالي الاحتياطات والاحتياطات غير المقترضة.

تمثلت عينة الدراسة في بيانات شهرية للولايات المتحدة الأمريكية (سعر الفائدة الاسمي؛ وإجمالي الاحتياطات والاحتياطات غير المقترضة؛ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ الأجر الحقيقي مقاسا بالنسبة بين التعويض بالساعة ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المواد الخام) للفترة الممتدة من جانفي 1965 إلى غاية ديسمبر 1996 واستخدمت نموذج VAR أشعة الانحدار الذاتي لتقدير هذه النماذج وتم تحديد معلمات الصدمات النقدية على الإنتاج والأجور الحقيقية وعلى الدخل بحيث قُسم متجه المتغيرات الذاتية إلى متجهين هما:

✓ المتجه الأول  $Y_t$  يشير إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالدراسة (الناتج والأجر الحقيقي والمستوى العام للأسعار ومؤشر أسعار السلع)؛  
 ✓ المتجه ثاني  $P_t$  مؤشرات السياسة النقدية.  
 ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر مايلي:

✓ عند اتباع السياسة النقدية توسعية يتفاعل عامل الناتج المحلي الإجمالي بشكل ضعيف لعدة أشهر، ومن ثم تصبح استجابة الأجور الحقيقية أقل أهمية؛  
 ✓ يصبح الأجر الحقيقي معاكسا للتقلبات الدورية عندما لا يستهدف البنك المركزي الاحتياطات.

### المطلب الثاني: دراسات سابقة متعلقة بالدول النامية والجزائر

للدراستات السابقة المتعلقة بالدول النامية أهمية بالغة لأنها تساهم في توضيح العوامل التي تؤثر في السياسة النقدية وتحديد النواحي التي تحتاج إلى تحسين وتطوير خاصة، وأن الدول النامية ومنها الجزائر تتميز بتأثير ضعيف للسياسة النقدية ومرتبطة بشكل كبير بنوع السياسة المالية المطبقة ويرجع كل هذا إلى ضعف النظام المالي والبنكي وتختلف الأسواق المالية لهذه الدول، وقد قمنا باختيار مجموعة من هذه الدراسات تم ترتيبها حسب تاريخ النشر نعرضها على النحو التالي:

**أولاً-دراسة (عبيد و زدون، 2023):** بعنوان: النمذجة القياسية للعوامل المؤثرة على الأجور في الجزائر على المستوى الكلي -دراسة حالة القطاع الاقتصادي للفترة (2017-1980)

لقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين العوامل الاقتصادية على المستوى الكلي والأجور في القطاع الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية ممتدة من 1980 إلى غاية 2017 وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الموزع ARDL، وقد تم استخدام متغير الأجور في القطاع الاقتصادي كمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة فكانت المتغيرات التالية: معدل البطالة، معدل التضخم؛ الناتج الاجمالي الخام؛ سعر الصرف؛ الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاجية.

أما أهم النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة فهي كالاتي:

- ✓ وجود علاقة طردية بين بين الأجور في القطاع الاقتصادي والناتج الداخلي؛
- ✓ وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم على الأجور في القطاع الاقتصادي حيث عندما يرتفع معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الأجور في القطاع الاقتصادي إلى 3.335 نقطة؛
- ✓ وجود أثر إيجابي لمعدل البطالة على الأجور في القطاع الاقتصادي، فعند ارتفاع البطالة بنقطة مئوية واحدة ترتفع الأجور في القطاع الصناعي بـ 5,916 نقطة؛

✓ وجود أثر إيجابي ولكن ضعيف وغير معنوي بين الأجور في القطاع الاقتصادي والناتج الداخلي الخام، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الخام بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى نمو الأجور في القطاع الاقتصادي بحوالي 0,0001 نقطة؛  
✓ أما فيما يتعلق بسعر الصرف فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف والأجور في القطاع الاقتصادي.

**ثانيا-دراسة (القصري و كرمة، 2023):** بعنوان: القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة -دراسة تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى القدرة الشرائية في الجزائر من أجل فهم أسباب تراجعها وانعكاساتها على المستهلك الجزائري، فقد أثرت الموجات التضخمية على مستوى الأجور الحقيقية بما جعل القدرة الشرائية في الجزائر في تراجع مستمر، والتي أرجعها الباحثين إلى العديد من الأسباب منها: زيادة حجم المعروض النقدي بسبب سياسة التمويل غير التقليدي؛ التضخم المستورد؛ تعطل سلاسل التوريد عالميا؛ تخفيض حجم الواردات؛ تقلبات أسعار الصرف.....إلخ، وقد قام الباحثين بدراسة تحليلية لمتغيرات ذات الصلة مباشرة بالقدرة الشرائية تمثلت في معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري وأثار جائحة كورونا. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

✓ تراجع القدرة الشرائية راجع إلى ضعف سعر صرف الدينار الجزائري (تخفيض اداري أو قصري)؛

✓ أدى ضعف بنية التجارة الخارجية المعتمد على الواردات في تغطية الطلب المحلي المتزايد على السلع ذات الاستهلاك الواسع، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري عاجزا ويتأثر بالصدمات الخارجية؛

✓ ارتفاع معدل التضخم نتيجة لتأثير التضخم المستورد بالاضافة إلى الممارسات غير تجارية داخل السوق المحلية كالمضاربة؛

✓ التداعيات المترتبة عن الأزمة الصحية المتمثلة في جائحة كورونا وتأثير على جميع نواحي النشاط الاقتصادي العالمي والوطني.

**ثالثاً-دراسة (عبدوس، 2022):** بعنوان: تحليل وقياس أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على الأجور الحقيقية في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للفترة (1980-2020).

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على الأجور الحقيقية في الجزائر، وذلك على اعتبار أن وهذا باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2020 وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR، وتم استخدام متغير الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع العمومي والخاص كمتغير تابع، أما المتغير المستقل فقد استخدمت المتغيرات الاقتصادية التالية: معدل التغير في أسعار النفط؛ معدل التغير في الاحتياطات النقدية؛ متغير التعليم (التعبير عنه بأعداد المدارس)؛ الانفاق الحكومي. وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ وجود أثر إيجابي مباشر لتقلبات أسعار النفط ومستوى التدريس الاحتياطات النقدية على الأجور الحقيقية؛

✓ وجود علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي والأجور الحقيقية في الجزائر.

**رابعاً: دراسة (مرزود، 2022):** بعنوان: الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل مسألة الزيادة في الأجور في الجزائر وتأثير ذلك على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للمواطن الجزائري، بعد قرار رفع النقطة الاستدلالية للرواتب والأجور وتخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي في قانون المالية للعام 2022، بهدف حماية القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة جراء الارتفاع المتواصل لأسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي بين الزيادة في حجم الأجور على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر.

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

✓ لم تخلو سياسة الأجور التي طبقت في الجزائر منذ الاستقلال لتنظيم قطاع العمل وتحسين مستوى المعيشة الأفراد من الازدواجية والتفاوت في الأجور بين القطاعات الاقتصادية وحتى بين نفس القطاع عبر مختلف المراحل الاقتصادية؛

✓ سياسة الأجور في الجزائر لم تحقق الأهداف المسطرة من أجلها، كما انها لم تكن كافية لتحسن القدرة الشرائية ومستوى المعيشة بسبب ارتباطها بتقلبات مداخل النفط أكثر من ارتباطها بالاحتياجات الاجتماعية؛

✓ لم تساهم التخفيف من الضريبة على الدخل الإجمالي في تحسين القدرة الشرائية نظرا للارتفاع المتواصل لأسعار المواد الأساسية واسعة الاستهلاك.

#### **خامسا-دراسة (شارفي، بن دريس، 2022): بعنوان: تحليل وتقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1980-2019.**

هدف الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم القدرة الشرائية لفئة الأجراء في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 من خلال تتبع تطور سياسة الأجور والأسعار السائدة باعتبارها من العوامل المؤثرة وبصورة مباشرة في على القدرة الشرائية للأجور، ولقد اعتمد الباحثين على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي ديناميكي لمحددات الأجور في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على علاقة فليبيس المطورة.

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نستعرضها على النحو التالي:

- ✓ القدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري غير مستقرة وتدهور عبر الزمن؛
- ✓ وجود أثر سلبي لمعدل البطالة على مستوى نمو الأجور الحقيقية، بما يدل ان نسبة الزيادة في الأجور الاسمية أقل من نسبة الزيادة في الأسعار، بما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية في الجزائر؛
- ✓ أظهرت أيضا الدراسة وجود أثر سالب ومعنوي بين التضخم ومعدل نمو الأجر الاسمي الفردي، بما يدل على أن ارتفاع الأسعار يؤثر على زيادة الأجور ولكن في المقابل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية.

**سادسا-دراسة (بغداد، 2022):** بعنوان: دراسة قياسية لأثر الإنتاجية الكلية والتضخم على الأجور الاسمية خلال الفترة 1985-2020.

هدفت الدراسة إلى تحليل علاقة الإنتاجية الكلية والتضخم وبين الأجور الاسمية خلال الفترة 1985-2020، وذلك لكون الإنتاجية عاملا مهما في تحسين استثمار الموارد المادية والبشرية الوطنية، وبالتالي زيادة الدخل الوطني من خلال تعظيم الاستخدام الأمثل لكل عوامل الإنتاج وبالتالي تحقيق أجور حقيقية أعلى.

لقد عتمدت الباحثة على المنهج القياسي من خلال الاعتماد على نموذج ARDL لقياس أثر كل من الإنتاجية الكلية والتضخم على الأجور الاسمية في القطاع الاقتصادي الجزائري.

لقد توصلت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة موجبة بين الإنتاجية الكلية للقطاع الاقتصادي وبين الأجور الاسمية، ذلك أن تحسين الإنتاجية الكلية وارتفاعها يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأجور؛
- ✓ وجود أيضا علاقة موجبة بين كل من التضخم والأجور الاسمية، ذلك أن ارتفاع الأجور الاسمية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم والعكس صحيح.

**سابعا - دراسة (فرجاني و مكيد، 2021)** بعنوان: مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة (1990-2018).

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري وتمثلت عينتها في بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد استعمل معدل التضخم السنوي كمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة فقد تم استخدام المتغيرات التالية: معدل نمو الكتلة النقدية؛ معدل التسرب النقدي؛ معدل النمو الاقتصادي؛ معامل الاستقرار النقدي؛ الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي؛ معدل التغير في سعر الصرف الرسمي؛ معدل التغير في رصيد الميزانية؛ معدل التضخم المستورد.

ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة نذكر التالي:

✓ انخفاض العملة الوطنية أدى إلى ارتفاع معدل التضخم والذي بدوره ساهم في انخفاض القدرة الشرائية؛

✓ التضخم المستور يعد من أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

✓ عد وجود تقييم دقيق لمستوى أسعار السلع أدى إلى سوء تقدير القوة الشرائية للدينار الجزائري في السوق الوطني.

**ثامنا-دراسة (حمريط، دحماني، 2021): بعنوان: العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL ونموذج NARDL خلال الفترة 1970-2018.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة في الطلب هلى العمالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018 خاصة في ظل الاضطرابات الكبيرة التي شهدتها سوق العمل الجزائري نتيجة للأزمات المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وكذا انعكاسات سياسات وبرامج التشغيل التي تبنتها الحكومة بما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة باعتبارها قضية حساسة ينبغي العمل على إيجاد الحلول لها.

لقد اعتمدت الباحثة في معالجة الإشكالية المطروحة على المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج خطي ARDL ونموذج غير خطي NARDL.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوضحها على النحو التالي:

✓ أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL بأن العمالة في الجزائر تتأثر بالتضخم والأجور بعلاقة عكسية، في حين أن أسعار النفط تؤثر بعلاقة طردية على مستوى العمالة في الاقتصاد الجزائري؛

✓ تكون مستويات العمالة في الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للصدمات السلبية في أسعار النفط مقارنة بالصدمات الإيجابية فيها.

✓ أظهرت أيضا نتائج تقدير نموذج NARDL أن الطلب على العمالة في الاقتصاد الجزائري تتأثر بكل من الناتج المحلي الإجمالي؛ الاستثمار؛ الصدمات الإيجابية للتضخم والصدمات الإيجابية لأسعار النفط.

**تاسعا-دراسة (صالح، 2021)** بعنوان: دراسة قياسية واقتصادية لفعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار - دراسة حالة الجزائر-.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية (الربع الأول 1990 -الربع الأول 2019)، وتم الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي واستعمل مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية في الجزائر الوسطى للتعبير عن تطور المؤشر العام للأسعار IPC كمتغير تابع خلال الفترة المدروسة لأن استقرار هذا الأخير هو من الأهداف النهائية والرئيسية للسياسة النقدية، أما المتغيرات المستقلة والتي تمثل مؤشرات لأدوات السياسة النقدية فتمثلت فيمالي: معدل الفائدة بين البنوك؛ الكتلة النقدية؛ القروض الموجهة للاقتصاد وسعر الصرف.

وفيمالي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ يوجد خلل في انتقال أثر أدوات السياسة النقدية عبر كل من القناة الكلاسيكية لسعر الفائدة وقناة القرض، حيث تم ملاحظة ظهور ما يعرف بلغز السعر ولغز السيولة؛  
✓ هناك خلل في انتقال أثر أدوات السياسة النقدية من معدل الفائدة إلى سعر الصرف؛

✓ من أهم العوامل المفسرة لعدم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في الجزائر هي:

- عدم مرونة الجهاز الانتاجي ووجود وسيطرة السوق غير الرسمية؛
- ضعف استقلالية بنك الجزائر ومميزات النظام المصرفي الجزائري؛
- تأثير الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري.

**سادسا-دراسة (بوصوردي، 2021)** بعنوان: دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على فعالية سياسة الأجور بالجزائر.

لقد هدفت الدراسة إلى أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الأجور وفعاليتيه في المحافظة القدرة الشرائية للمواطنين وقد ركزت الدراسة على الفترة (2001-2020) التي تم فيها بشكل واضح تخفيض قيمة العملة الجزائرية وتدهور كبير للقدرة الشرائية وتم استخدام

منهج الوصف والتحليل وتم استعمال بيانات سعر صرف الدينار بالدولار وقيمة الحد الأدنى للأجور للفترة الزمنية السابقة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة نذكر مايلي:

✓ نظام الصرف المعموم المنتهج من طرف بنك الجزائر أثر بشكل سلبي على القيمة الحقيقية للأجور وحدث فجوة كبيرة بين قيمتها الحقيقية والاسمية؛  
✓ أن سياسة سعر الصرف المتبناه من طرف بنك الجزائر هي عبارة عن تخفيض كبير وحاد لقيمة الدينار وليس التعويم كما هو مصرح به، فالتعويم يخضع لآلية السوق، بعكس التخفيض الذي يخضع لاعتبارات أهمها قصور الجهاز الانتاجي ويمكن اعتباره نوعا من التثبيت (الربط بأسعار النفط)؛

✓ التدخل الكثير والمستمر للبنك المركزي في تعديل سعر صرف العملة الوطنية أثر بشكل سلبي وكبير على القدرة الشرائية للمواطنين وفعالية سياسة الأجور السائدة بالبلاد.  
عاشرا-دراسة (بغداد وزدون، 2021): بعنوان: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف والأسعار على الأجور الاسمية في القطاع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1980-2018.

تمثل هدف الدراسة في تحديد علاقة سعر الصرف ومتوسط أسعار الاستهلاك مع الأجور الاسمية في القطاع الاقتصادي الجزائري، وقد تم في المرحلة الأولى ربط قياسي للأجور وذلك بدراسة العلاقة بين الأجور وأسعار السلع المحلية وتم ذلك بدراسة تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI والأسعار الأجنبية تم ربطها بسعر الصرف، أما المرحلة الثانية تم إجراء دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف ومتوسط أسعار الاستهلاك والأجور وهذا بتطبيق نموذج التكامل المشترك Cointegration وقد تمثلت البيانات المستعملة في الدراسة ببيانات سنوية كل من: الكتلة الأجرية الاجمالية الاسمية في القطاع الاقتصادي الجزائري كمتغير تابع؛ أما المتغيرات المستقلة فهي: سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار؛ الرقم القياسي للأسعار.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ وجود علاقة طردية بين الأجور في القطاع الاقتصادي وسعر الصرف؛

✓ وجود علاقة عكسية بين متوسط أسعار المستهلك والأجور في القطاع الاقتصادي؛  
✓ وجود علاقة سببية بين الأجور وسعر الصرف في اتجاه واحد من الأجور إلى سعر الصرف.

إحدى عشر-دراسة (العرف، 2021): بعنوان: قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجمالي على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).  
هدفت هذه الدراسة إلى قياس ومعرفة طبيعة أثر تغير معدل الاحتياطي الإجمالي على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر بواسطة نموذج انحدار لبيانات سنوية من سنة 2000 إلى غاية 2017.

يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة على النحو التالي:  
✓ توجد علاقة ارتباط وأثر موجب ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتياطي الإجمالي في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2017).  
اثني عشر-دراسة (ريغي، 2020): بعنوان: تقييم الأجر الوطني الأدنى المضمون في سياق اتجاهات المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2012-2018).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر في ظل تغيرات الأسعار منذ آخر تعديل في قيمته الإسمية في 1 جانفي 2012، وما إذا كانت هناك عوامل أخرى مؤثرة في تعديله، وقد قام الباحث بدراسة وصفية وتحليلية لبيانات سنوية للفترة الزمنية الممتدة من 2012 إلى غاية 2018 لكل من الأجر الوطني الأدنى المضمون ومؤشر أسعار المستهلك التي استخدمت لحساب الأجر الحقيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ أن القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون شهدت تدهورا مستمرا منذ آخر تعديل في قيمته الإسمية حتى شهر أوت من سنة 2018 بسبب ثبات قيمته الإسمية والارتفاع المتواصل في قيمة المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك؛

✓ هناك العديد من العوامل مثل استمرار تدهور قيمة الدينار الجزائري واللجوء للتمويل غير التقليدي تزيد من الارتفاع في الأسعار وبالتالي تدهور القيمة الحقيقية للأجر الوطني

الأدنى المضمون وإلى جانب الأسعار هناك عوامل أخرى مؤثرة في تعديل الحد الأدنى للأجور مثل إنتاجية العمل.

**ثلاث عشر-دراسة (ريغي ، 2020):** بعنوان: ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تقييم القدرة الشرائية من خلال تقييم مستوى الأجور الحقيقية للعمال الأجراء في الجزائر، وقد قام الباحث بدراسة وصفية تحليلية وهذا بإجراء مقارنة لأجور العمال الاسمية والحقيقية لفترتين زمنيتين مختلفتين هي ماي 2010 وماي 2017.

من أهم النتائج التي توص إليها الباحث نذكر التالي:

✓ ارتفاع هام للأجور الصافية المتوسطة الشهرية الاسمية خلال الفترة ماي 2017 مقارنة مع الفترة ماي 2010؛

✓ ارتفاع كبير في مستويات الأسعار في الجزائر فقد انتقلت قيمة متوسط المؤشر الوطني لأسعار المستهلك م 102.6 نقطة سنة 2002 لتصل إلى 214.2 نقطة سنة 2018؛

✓ رغم نمو والارتفاع الهام الذي شهدته الأجور الصافية المتوسطة الشهرية الاسمية خلال الفترة ماي 2010-ماي 2017 إلا أن الأجور الحقيقية نمت بشكل بطيء وبعض الأحيان بشكل سالب والسبب ارتفاع مستوى الأسعار بشكل أكبر من ارتفاع الأجور الاسمية.

**اربعة عشر-دراسة (Bouyacoub, 2020):** بعنوان: Analyse empirique de l'impact

de la politique monétaire sur l'inflation en Algérie de 2000 à 2019 (تحليل

تجريبي لتأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر من 2000 إلى 2019)

قام الباحث في هذه الدراسة بقياس أثر السياسة النقدية الممثلة في كل من المعروض النقدي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2019)، وتم استخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR وسببية غرانجر.

وقد توصلت الدراسة جملة من النتائج التي نستعرضها على النحو التالي:

✓ أن التضخم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعرض النقود وبسعر الصرف خلال الفترة الزمنية (2000-2019)؛

✓ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من المعروض النقدي نحو التضخم؛ ومن سعر الصرف نحو التضخم، وكل هذا يعني أن السياسة النقدية المنتهجة من طرف البنك المركزي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2000-2019) هي من الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدلات التضخم.

**خمسـة عشر-دراسة (بغداد، 2019):** بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأجور في القطاع الاقتصادي الجزائري دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2016)

قامت الباحثة في المرحلة الأولى بقياس أثر المتغيرات الاقتصادية (أسعار البترول؛ التضخم؛ سعر الصرف؛ الناتج الداخلي الخام؛ الانتاجية الكلية؛ البطالة) على الأجور الاسمية، أما في المرحلة الثانية تم تقدير أثر كل من أسعار البترول والانتاجية الكلية؛ مستوى الأسعار؛ معدل البطالة على الأجور الحقيقية، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL، وتم استعمال بيانات سنوية للفترة السابقة أما بالنسبة للأجور فتم الاعتماد على الكتلة الأجرية للقطاع الاقتصادي.

من أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة مايلي:

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي في المدى الطويل لكل من أسعار البترول؛ التضخم؛ سعر الصرف؛ الناتج الداخلي الخام؛ الانتاجية الكلية على الأجور الاسمية؛

✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية لمعدل البطالة على الأجور الاسمية أي كلما زاد معدل البطالة قلت الأجور الاسمية؛

✓ وجود أثر إيجابي على المدى الطويل لكل من أسعار البترول والانتاجية الكلية على الأجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي؛

✓ هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل البطالة على الأجور الحقيقية؛

✓ أثبت اختبار السببية أن الانتاجية الكلية في الجزائر مرتبطة بالأجور الاسمية؛

✓ الأجور الاسمية تسبب التضخم في الاقتصاد الجزائري؛

✓ مؤشر أسعار المستهلك يسبب الأجور الحقيقية وهذه الأخيرة تسبب الانتاجية الكلية

ومعدل البطالة.

**سنة عشر -دراسة (مزارشي، 2018):** بعنوان: أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة

- دراسة حالة الجزائر -

هدفت الباحثة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على المستوى المعيشية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL وسببية غرانجر، وقد اعتمدت الباحثة على مجموعة من المتغيرات لأجل بناء النموذج القياسي، المتغيرات التابعة تمثلت في: مؤشر الفقر ويعبر عن تدني المستوى المعيشي وتم استخدام مؤشر الفقر الاقتصادي -الاجتماعي؛ مؤشر التنمية البشرية ويعبر عن الرفاهية الاقتصادية، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في: العرض النقدي، الانفاق العام.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة نذكر التالي:

✓ للسياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف على الفقر في المدى القصير في الجزائر؛

✓ للسياسة النقدية أثر إيجابي ولكن هذا الأثر ضعيف على الرفاهية الاقتصادية في

الأجلين القصير والطويل في الجزائر؛

✓ عدم فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدلات البطالة؛

✓ وجود تأثير إيجابي ضعيف للعرض النقدي على نصيب الفرد من الناتج القومي

الحقيقي في المدى القصير.

**سبعة عشر -دراسة (بغداد، بن زيدان، 2018):** بعنوان: دراسة قياسية لأثر أثار البترول

ونسبة التمدرس على الأجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي الجزائري 1980-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين أسعار البترول ونسبة التمدرس والأجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي وهذا باستخدام بيانات سنوية لفترة الدراسة واستعمال نموذج التكامل المشترك cointegration، وتم اختيار الكتلة الأجرية الإجمالية الحقيقية في القطاع

الاقتصادي الجزائري كمتغير تابع، واختيار أسعار البترول ونسبة التمدد كمتغيرات مستقلة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر التالي:

- ✓ وجود علاقة طردية بين التعليم والأجور وهذا معناه أن الأجر الحقيقي يزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والأجور القطاع الاقتصادي، فارتفاع سعر النفط يؤدي الى ارتفاع الأجور الحقيقية.

**ثمنية عشر-دراسة (بنيشو ، 2018):** بعنوان: دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر خلال الفترة (1970-2014).

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين الأجور والأسعار في الاقتصاد الجزائري وهذا باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014 وتم اختبار طبيعة هذه العلاقة واتجاهها بتطبيق طريقة التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر وتم اختيار مؤشر أسعار المستهلك كمتغير تابع ومعدل الأجور الاسمية كمتغير مستقل.

وفيمايلي أهم ما توصل إليه الباحث:

- ✓ وجود علاقة سببية بين معدل الأجور الاسمية ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، مما يدل على أن معدل التضخم في الجزائر يتحدد بالأساس بمقدار الموازنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

**تسعة عشر-دراسة (صبيح، 2015):** بعنوان: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013).

قد هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم والذي تم قياسه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني خلال

الفترة (2004-2013) وتم ذلك على مستوى ثلاث مناطق جغرافية هي: مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة، ومستوى الضفة الغربية ومستوى قطاع غزة كل على انفراد.

تمثلت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي حتى عند مستوى ثقة 1% على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث، وبلغ معامل ارتباط بيرسون (-0.945) على مستوى فلسطين، و(-0.925) على مستوى الضفة الغربية، و(-0.927) على مستوى قطاع غزة؛
- ✓ معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني ترتفع وتزداد بشكل أكبر منه من الزيادات في معدلات الأجور الاسمية (اليومية) الشيء الذي أدى إلى انخفاض معدلات الأجور الحقيقية.

### عشرون-دراسة (شوتري وبوعزة، 2011): بعنوان: أثر الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور على السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري

قد هدفت الدراسة إلى معرفة خصوصية سوق العمل في الجزائر وأهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية بالجزائر بالإضافة إلى التطرق إلى الأثر المتوقع من الزيادة في الحد الأدنى للأجور على السياسة النقدية في ظل الواقع الاقتصادي الراهن وقد تم الاعتماد على دراسة وصفية وتحليلية لتطور وواقع الحد الأدنى للأجور وتطور السياسة النقدية وخصوصية سوق العمل في الجزائر وقد قاما الباحثين بدراسات تحليلية لسنوات ومراحل مختلفة لهذه المتغيرات للفترة الممتدة من الستينات للقرن الماضي حتى سنة 2011.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها مايلي:

- ✓ الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور في الجزائر تخضع للمعايير الاجتماعية على حساب المعايير الاقتصادية، وهذا له أثر سلبي على الاقتصاد الوطني خاصة ارتفاع معدل التضخم لأنه يحول دون استخدام فعال لأي من أدوات السياسة النقدية؛
- ✓ فترة تحويل المداخل المحققة من ارتفاع أسعار النفط إلى تنمية حقيقية هو أهم تحدي ليس للسياسة النقدية.

واحد وعشرون-دراسة (Li Nan, 2011): بعنوان: Cyclical Wage Movements in Emerging Markets Compared to Developed Economies: the Role of Interest Rates (تحركات الأجور الدورية في الأسواق الناشئة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة: دور أسعار الفائدة)

كان لهذه الدراسة هدفين أساسيين وهما الأول هو توثيق السلوك الدوري للأجور الحقيقية في عينة من الاقتصادات الناشئة ومقارنتها بسلوك الأجور في الاقتصادات المتقدمة باستخدام بيانات مجمعة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD؛ منظمة العمل الدولية ILO؛ الإحصاءات المالية الدولية IFS؛ وحدة المعلومات الاقتصادية EIU؛ ومكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل BLS؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية للأمم المتحدة UNIDO)، أما الهدف الثاني هو تقديم نموذج بترتيبات تعاقدية بين أصحاب العمل والعاملين يمكنها التوفيق بين سلوك الأجور المتفاوت في الأسواق الناشئة مقابل الاقتصادات المتقدمة، وكل هذا بالاعتماد على أسعار الفائدة المعاكسة للدورة الاقتصادية، وذلك باستخدام عينة من 15 دولة ذات الأسواق الناشئة و 15 دولة ذات الاقتصادات المتقدمة وكانت فترة الدراسة من الربع الأول 1985 إلى الربع الرابع 2005، وقد تم استخدام نموذج عقد العمل للتقييم الكمي لدور أسعار الفائدة والأسواق المالية في معرفة سلوك الأجور المتفاوت في الأسواق الناشئة مقابل الاقتصادات المتقدمة، وطبق نموذج VAR بمعرفة أثر صدمة الإنتاجية وصدمة أسعار الفائدة وذلك باستخدام بيانات من سوق ناشئ تمثيلي لدولة المكسيك وسوق متقدم لدولة كندا.

تحتوي البيانات على أربع مجموعات رئيسية من المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمؤشرات لدورة الأعمال؛ ومؤشرات الأجور الحقيقية؛ ومؤشرات أسعار الفائدة الحقيقية؛ ومؤشرات التنمية المالية؛ وتم تعريف مؤشر الأجور الحقيقي على أنه الأجر الاسمي المنكش بواسطة مؤشر أسعار المستهلك (CPI).

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن التحركات الدورية للأجور في الأسواق الناشئة تتبع أنماطا مختلفة تماما عن تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة؛
- ✓ الأجور الحقيقية أكثر تقلبا وأكثر مسايرة للدورات الاقتصادية في الأسواق الناشئة؛

✓ يتناقص التقلب النسبي للأجور مع مستوى تطور السوق المالية، وأن الاختلاف الملحوظ في العوامل المالية وخاصة العلاقة المختلفة بين سعر الفائدة والناجح في الأسواق الناشئة مقابل الاقتصادات المتقدمة؛

✓ إن معدل الفائدة المعاكس للتقلبات الدورية في الأسواق الناشئة يجعل مدفوعات الأجور أكثر تكلفة في حالة الانكماش الاقتصادي وأقل تكلفة في فترات الازدهار، والعكس صحيح بالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي تكون فيها أسعار الفائدة مسايرة للاتجاهات الدورية.

**اثنتان وعشرون-دراسة (Kodama, Masahiro, 2008) بعنوان: Monetary Policy**

**Effects in Developing Countries with Minimum Wages** (آثار السياسة النقدية في البلدان

النامية ذات الحد الأدنى للأجور)

هدفت الدراسة إلى فحص تأثيرات السياسة النقدية في الاقتصادات التي يلتزم فيها الحد الأدنى للأجور وذلك باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي (DGE)، الحد الأدنى للأجور الذي يمكن رؤيته في كثير من الأحيان في البلدان النامية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

✓ تأثير السياسة النقدية على اقتصاد ملزم بحد أدنى للأجور صغير نسبياً؛

✓ خصائص السياسة النقدية في نموذج الحد الأدنى للأجور المطبق في البلدان

النامية مختلف تماماً عن تلك الموجودة في نموذج مفاوضات الاتحاد الذي غالباً ما يوجد في الاقتصادات الصناعية المتقدمة.

## المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

تتبع الكثير من الباحثين أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية، وقد اختلفت النتائج على نوع السياسة المؤثرة في نمو الأجور الحقيقية فهناك من الدراسات التي توصلت إلى نمو معدلات الأجور الحقيقية في حالة التوسع النقدي ومنها العكس ومنها التي أكدت عدم فعالية السياسة النقدية خاصة في الدول التي تتميز بضعف استقلالية البنك المركزي وتخلف النظام المصرفي، في هذا المبحث سنحاول مناقشة الدراسات السابقة التي تحدثنا عنها سابقا ونوضح ما تتميز به دراستنا الحالية.

### المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة لأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية

سنحاول من خلال هذا المطلب مناقشة الدراسات السابقة لأثر السياسة النقدية على مستوى الأجور الحقيقية من خلال تقسيمه إلى جزئين أساسيين من حيث خصائص الدول محل الدراسة، يتعلق الأول منها بمناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بالدول المتقدمة، أما الجزء الثاني يتعلق بمناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بالدول النامية.

أولاً- مناقشة الدراسات المتعلقة بالدول المتقدمة: اتفقت الدراسات السابقة للدول المتقدمة على هدف مشترك وهو قياس أثر تطبيق السياسة النقدية على الأجور الحقيقية باستثناء دراسة (Yanlong Zhang , Taoxiong Liu. 2019)، التي هدفت إلى دراسة السلوك المعاكس لمعدلات الأجور الحقيقية خلال فترات التغيرات في معدلات التوظيف وهذا لأهمية التوظيف واعتباره من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية وخاصة النقدية، وقد وجد الباحثين أن معدلات الأجور الحقيقية تأخذ شكل معاكس للدورة الاقتصادية وهذا معناه أن هناك علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية والعمالة، وأنه يمكن استخدام هذه العلاقة كأداة أساسية للتنبؤ بحالة التوظيف في الاقتصاد.

واعتمدت هاته الدراسات السابقة في عينتها على عينة من البلدان المتقدمة أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وغيرها من الدول المتطورة اقتصاديا، باستثناء دراسة (Sheida Teimouri. 2015) والتي اعتمدت على عينة تضم 86 دولة مختلفة منها متقدمة وأخرى نامية، وقد استخدمت جل الدراسات الأسلوب القياسي والاحصائي الذي يعتمد على تطبيق بعض النماذج القياسية والرياضية ( ARDL, VAR, SVAR, FAVAR ..... ) وهذا حسب نوع العينة و هدف كل دراسة

ومن أجل الوصول إلى تحليل البيانات ودراساتها، والتي كانت عبارة عن بيانات لسلاسل زمنية متنوعة (سنوية، فصلية، شهرية) في فترات مختلفة أغلبها خلال العقدين الماضيين، وقد تم استخدام مؤشرات ومتغيرات نقدية مختلفة ومتعددة للتعبير عن السياسة النقدية كمتغيرات مستقلة في البلدان المتقدمة، تتمثل في أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل (Sophia Latsos, 2018)، (Mccallum, F.2007)، (Michel N. 2006)، (Franziska MB. 2006)، (Khazri, Afifa, 2001) وتطور سعر صرف العملة الاسمي في المدى القصير والمتوسط والطويل (Sheida T. 2015) واستهداف معدل التضخم (McCallum, F.2007)، (Anna L S , Johnny Z, 2012) وإجمالي الاحتياطيات والاحتياطيات غير المقترضة (Khazri, Afifa, 2001).

من جهة أخرى مؤشر الأجور الحقيقية والذي يعتبر متغير تابع في معظم الدراسات السابقة المدرجة في دراستنا فقد تم استخدام متوسط الأجور (الأسبوعية، الشهرية) ومؤشر أسعار المستهلك CPI لحسابها.

أما أهم الاستنتاجات والنتائج المستخلصة والمستخرجة من الدراسات المتعلقة بالدول المتقدمة حول آثار السياسة النقدية على الأجور الحقيقية هي كالاتي:

✓ اتباع سياسة نقدية توسعية من طرف البنوك المركزية تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية؛

✓ الأجور الحقيقية تنخفض بشكل مستمر وكبير يتجاوز بكثير انخفاض إنتاجية العمل؛

✓ الأزمات النقدية وخاصة أزمات انهيار العملات تقلل من قوة التفاوض للنقابات العمالية وتنخفض نمو معدل الأجور الحقيقية بشكل كبير بسبب الصلة الضعيفة بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل خلال هذه الأزمات؛

✓ ترتفع معدلات الأجور الحقيقية في اقتصادات الدول التي تقوم فيها البنوك المركزية بوضع سياسات واضحة لاستهداف معدل التضخم؛

✓ في بعض البلدان الثبات الاسمي للأجور أكثر أهمية نسبيا من ثبات الأسعار؛

✓ أن الاحتكاكات التي تحدث في سوق العمل في البلدان المتقدمة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نمو الأجور الحقيقية؛

- ✓ تشديد معدلات سعر الفائدة يمكن أن يؤثر بشكل سلبي ويؤدي إلى انخفاض كبير في الأجور الحقيقية؛
- ✓ تنخفض إنتاجية العمل بنسبة تتراوح ما بين 2% حتى 6% خلال الأزمات النقدية المتعلقة بسعر صرف العملات؛
- ✓ ممكن أن يصبح نمو الأجر الحقيقي معاكسا للتقلبات الدورية للاقتصاد عندما لا يستهدف البنك المركزي الاحتياطات النقدية.

**ثانيا-مناقشة الدراسات المتعلقة بالدول النامية:** هدفت الدراسات المتعلقة بالدول النامية كما في الدول المتقدمة إلى معرفة أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية، باستثناء دراسة (مزارشي فتيحة، 2018) والتي هدفت إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على المستوى المعيشية في الجزائر، ويكمن الاختلاف بين الدول المتقدمة والنامية في بعض المتغيرات والمؤشرات التي تمثل السياسة النقدية و اختلاف بعض النتائج المتوصل إليها، ويمكن إرجاع السبب في هاته الاختلافات والتباينات إلى مدى تقدم والتطور الجهاز المصرفي والأسواق المالية وقوانين العمل التي تحكم كل دولة.

وقد تم الاعتماد في هاته الدراسات السابقة على عينة من دول نامية مثل: الجزائر والأردن ونيجيريا وغيرها، باستثناء دراسة (SheidaTeimouri.2015) والتي اعتمدت على 86 دولة مختلفة منها متقدمة وأخرى نامية، وقد استخدمت جل الدراسات الأسلوب القياسي والاحصائي الذي يعتمد على دراسات وصفية وتحليلية واحصائية وتطبيق بعض النماذج القياسية والرياضية (ARDL، VAR، نموذج التكامل المشترك، Co intégration، وسببية غرانجر)، وهذا حسب نوع العينة وهدف كل دراسة ومن أجل الوصول إلى تحليل البيانات ودراساتها، والتي كانت عبارة عن بيانات لسلاسل زمنية متنوعة (سنوية، فصلية) في فترات مختلفة أغلبها خلال العقدين الماضيين، ودراسات أخرى وصفية تحليلية والتي تم فيها استخدام منهج الوصف والتحليل لمعرفة نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة.

في بداية مناقشتنا للدراسات المتعلقة بالدول النامية يمكننا الإشارة إلى أن تأثيرات السياسة النقدية في البلدان النامية ذات الاقتصادات التي يلتزم فيها الحد الأدنى للأجور (Stephan F , Frank S,2008) تأثير صغير ونسبي، وهذا راجع لخصائص السياسة النقدية في البلدان النامية التي يوجد

بها قانون الحد الأدنى للأجور والتي تختلف بشكل تام عن تلك الموجودة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

تم استخدام مؤشرات ومتغيرات نقدية مختلفة و متعددة للتعبير عن السياسة النقدية كمتغيرات مستقلة في البلدان النامية، تتمثل في أسعار الفائدة (Nan Li .2007) وسعر الصرف (صليحة ،2021)، (زدون ،بغداد ،2021) (Bouyacoub،2020)، (بغداد ،2019) ومعدل الفائدة بين البنوك؛ الكتلة النقدية؛ القروض الموجهة للاقتصاد؛ والمعرض النقدي (مزارشي فتيحة،2018) ومعدل التضخم (ماجد ،2015) (بغداد ،2019) معدل الاحتياطي الاجباري(لعراف ،2021)، أما الأجور الحقيقية والتي تعتبر كمتغير تابع فقد تم استخدام الأجور الاسمية والكتلة الأجرية ومؤشر استهلاك الأسعار CPI للتعبير عن هذه الأخيرة.

وفيمايلي أهم النتائج المستخرجة من الدراسات المتعلقة بالدول النامية حول آثار السياسة النقدية على الأجور الحقيقية:

- ✓ وجود علاقة ارتباط عكسية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي؛
- ✓ معدلات التضخم ترتفع وتزداد في الدول النامية بشكل أكبر منه من الزيادات في معدلات الأجور الإسمية الشيء الذي أدى إلى انخفاض معدلات الأجور الحقيقية؛
- ✓ للسياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف على الفقر والرفاهية الاقتصادية في الجزائر؛
- ✓ وجود أثر إيجابي لكل من التضخم وسعر الصرف على الأجور الاسمية؛
- ✓ الانتاجية الكلية في الجزائر مرتبطة بالأجور الاسمية؛
- ✓ الأجور الاسمية تسبب التضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ توجد علاقة ارتباط وأثر موجب لمعدل الاحتياطي الاجباري في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر؛
- ✓ يوجد خلل في انتقال أثر أدوات السياسة النقدية عبر كل من القناة الكلاسيكية لسعر الفائدة وقناة القرض؛
- ✓ ضعف استقلالية البنوك المركزية تعتبر من أهم العوامل المفسرة لعدم فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية؛

- ✓ تأثير السياسة النقدية على اقتصاد ملزم بحد أدنى للأجور صغير نسبياً؛
- ✓ خصائص السياسة النقدية في نموذج الحد الأدنى للأجور المطبق في البلدان النامية مختلف تماماً عن تلك الموجودة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة؛
- ✓ التحركات الدورية للأجور في الأسواق الناشئة تتبع أنماطاً مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة؛
- ✓ الأجور الحقيقية أكثر تقلباً وأكثر مسايرة للدورات الاقتصادية في الأسواق الناشئة؛
- ✓ تتناسب نمو معدلات الأجور الحقيقية مع مستوى تطور السوق المالية، وأن الاختلاف بين الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة يظهر جلياً في العوامل المالية وخاصة العلاقة بين سعر الفائدة والناتج المحلي؛
- ✓ أسعار الفائدة المعاكسة للتقلبات الدورية في الأسواق الناشئة يجعل مدفوعات الأجور أكثر تكلفة في حالة الانكماش الاقتصادي وأقل تكلفة في فترات الازدهار.

#### المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية ومجال الاستفادة من الدراسات السابقة

سنقوم في هذا المطلب بتناول أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة المدرجة، وتوضيح جوانب الاختلاف والتشابه هذه الدراسة عن الدراسات السابقة مع ذكر نقاط الاستفادة منها.

**أولاً-مميزات الدراسة الحالية:** تتميز أي دراسة علمية بمميزات وخصوصيات مختلفة عن غيرها من الدراسات، فمن الطبيعي أن تتشابه في بعض النقاط التي تعالج نفس الموضوع ، وتختلف في أخرى أو تحتوي معلومات أو إضافات لا توجد في الدراسات الأخرى تنفرد بها وتميزها عن باقي الدراسات المشابهة لها، ودراستنا هذه بدورها لها نقاط تميزها عن الدراسات الأخرى، فإذا ما قارناها بالدراسات السابقة المعروضة سواء في الدول المتقدمة أو النامية والتي أغلبها تناولت نوع العلاقة بين السياسة النقدية والأجور الحقيقية، وعليه فإن دراستنا تشترك معها في نفس الهدف، أما عند الرجوع للدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر أي أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية نجد -على حد علمنا- عدم وجود هذه الدراسة، ولكن الدراسات والبحوث القريبة للموضوع فقد تناولناها في الدراسات السابقة الخاصة بالدول النامية والتي ركزت في أغلبها على أثر السياسة النقدية على (التضخم

«مستوى المعيشة»، وأثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (أسعار النفط، سعر الصرف، استقرار الأسعار، الناتج المحلي الخام) على الأجور .

ويرجع الاختلاف الرئيسي بين هذه الدراسات في المنهج ونوع الأداة المستخدمة فهناك من اعتمد على التحليل الوصفي والاحصائي ومن الدراسات التي اعتمدت على النماذج القياسية، والاختلاف في المتغيرات الاقتصادية وطبيعتها بالإضافة إلى بيئة الدراسة والتي تعتبر من أسباب الاختلاف الأساسية بين الدراسات.

بعد التطرق إلى أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة، نجد أن دراستنا تتفق مع هاته الدراسات في موضوعها الرئيسي الذي يهتم بتأثير السياسة النقدية على الأجور الحقيقية، ويكمن الاختلاف في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

✓ تطور السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الجزائري ومدى فعاليتها في تحسين القدرة الشرائية للموظفين والعمال الجزائريين، وتمثلت عينتها في بيانات مختلفة للمؤشرات النقدية وأدوات البنك المركزي كمتغيرات مستقلة، والكتلة الأجرية ومؤشر أسعار المستهلك لفترة زمنية من 1990 إلى غاية 2021 من أجل حساب الأجور الحقيقية هذه الأخيرة تم اعتبارها المتغير التابع؛

✓ بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) وذلك الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاءات الموزعة ARDL.

ومن هنا نجد أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة من حيث عينة والفترة الزمنية الخاصة بالدراسة وبيئة الدراسة ومتغيرات الدراسة والأداة المستخدمة.

**ثانيا- مجال الاستفادة من الدراسات السابقة:** إن الاعتماد في دراستنا على الدراسات السابقة مكنا من الاستفادة منها في عدة جوانب نوجزها على النحو التالي:

- ✓ اعتمدنا عليها في معرفة أهم المراجع والمصادر والبحوث التي تناولت نفس موضوع الدراسة أو عاجت متغير من متغيرات دراستنا سواء السياسة النقدية أو الأجور الحقيقية؛
- ✓ بالرجوع إلى النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة قمنا ببناء نموذج الملائم لدراستنا؛
- ✓ معرفة أهم النتائج وآخر ما وصل إليه المختصين والمهتمين ومن ثم تحليل هذه النتائج والاستفادة منها في دراستنا؛
- ✓ محاولة تحديد المنهج والأداة الملائمة للدراسة انطلاقاً من خلال الرجوع إلى منهج الدراسات السابقة؛
- ✓ ساهمت الدراسات السابقة في صياغة عنوان بحثنا الموسوم بـ "أثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية؛
- ✓ ضبط متغيرات الدراسة بما يتماشى مع البيئة الجزائرية وبما توفر لدينا من معطيات واحصائيات؛
- ✓ تحديد المنهج والأداة الملائمة للدراسة.

## خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل تم عرض ومناقشة أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع السياسة النقدية وتأثيرها على نمو الأجور الحقيقية بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تهتم بالتحركات الاقتصادية الكلية للأجور الحقيقية وديناميكياتها مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالعمالة ونتاجية العمل، بحيث قمنا بتقسيم هاته الدراسات على أساس معيار تصنيف الدول من حيث التقدم والنمو أي دول متقدمة وأخرى نامية، وتم تحليل نتائج ثلاثين دراسة سابقة من عدة جوانب مثل: الهدف من الدراسة؛ الأداة المستعملة مع ذكر أهم النتائج، وقد لاحظنا وجود اختلاف في نوع وعدد المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة، فهناك من اعتمد سعر الفائدة كمتغير مستقل يمثل السياسة النقدية وهناك من استخدم العديد من مؤشرات وأدوات السياسة النقدية (معدل الخصم، الاحتياطات النقدية، التضخم، سعر الصرف) كمتغيرات تمثل السياسة النقدية (متغيرات مستقلة) أم المتغير التابع فقد اعتمدت أغلب الدراسات على الأجور الحقيقية والتي تم حسابها بنسب الأجور الاسمية إلى مؤشر أسعار المستهلك، نشير هنا أننا أدرجنا بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بمعرفة أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي (أسعار النفط، الناتج المحلي، الانفاق العمومي.....) على الأجور الحقيقية.

قد توصلنا من خلال تحليلنا للدراسات السابقة أن السياسة النقدية في الدول المتقدمة لها أثر مباشر وفعال على نمو وتحرك الأجور الحقيقية وهذا حسب نوع السياسة المطبقة والغرض منها، ويمكن تفسير هذا إلى تطور وتقدم النظام البنكي ونمو وتقدم الأسواق المالية لهذه الدول، أما في الدول النامية فهناك تأثير ضعيف ومرتبب بشكل كبير بنوع السياسة المالية المطبقة ويرجع كل هذا إلى ضعف النظام المالي والبنكي وتخلف الأسواق المالية لهذه الدول.

وفي الأخير وبعد استعراضنا لأوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة وما يميز دراستنا الحالية قمنا بضبط متغيرات الدراسة والمنهج والأداة التي سنطبقها في دراستنا.

## الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر السياسة  
النقدية على معدل نمو الأجور  
الحقيقية في الجزائر

### تمهيد:

بعد تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري لأهم المفاهيم التي تتعلق بالسياسة النقدية والأجور وكيفية تأثيرهما في مستوى النشاط الاقتصادي، وأثر السياسة النقدية على الأجور الحقيقية حسب النظريات الاقتصادية، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى أهم الدراسات السابقة في بعض الدول المتقدمة والنامية التي اهتمت بنفس موضوع دراستنا وتلخيص أهم النتائج وما تتميز به دراستنا عن هذه الدراسات والقيمة المضافة التي تقدمها.

سنحاول من خلال الفصل الثالث اجراء الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وهذا بهدف التعرف على نوع وحجم التأثير التغيرات في السياسة النقدية على نمو الأجور الحقيقية، بالإضافة إلى تطبيق اختبار سببية غرانجر لمعرفة هل السياسة النقدية تسبب الأجور الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدارسة، وقبل ذلك نحاول التطرق إلى أهم التطورات التي عرفها النظام البنكي الجزائري مع الإشارة إلى أهم قوانين التي عرفها هذا الأخير، مع استعراض مسار السياسة النقدية وتطور نظام الأجور في الجزائر، بالإضافة إلى الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة.

ولإلمام بهذه الجوانب قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مرتبة على النحو التالي:

✓ المبحث الأول: لمحة عن النظام البنكي وتطور السياسة النقدية والأجور في الجزائر؛

✓ المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة؛

✓ المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية

في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

### المبحث الأول: لمحة عامة عن النظام البنكي وتطور السياسة النقدية والأجور في الجزائر

سنقوم في هذا المبحث بعرض لمحة تاريخية عن تطور قوانين النقد والقرض في الجزائر وعرض مسار السياسة النقدية مع عرض مختصر لتطور نظام الأجور في الجزائر منذ الاستقلال.

#### المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري

نظام البنوك في الجزائر يعتبر جزءا هاما من البنية الاقتصادية، وهو يشمل مجموعة من المؤسسات المالية والبنوك التي تعمل وفقا للتشريعات واللوائح المحلية. وعليه سنعرض في هذا المطلب نبذة تاريخية للنظام البنكي الجزائري مع التطرق إلى أهم قوانين النقد والقرض.

**أولا- الخلفية التاريخية للنظام البنكي الجزائري:** لقد تم إنشاء أول بنك في الجزائر يوم 4 أوت سنة 1851 خلال حقبة الاستعمار الفرنسي وكان يقوم بإصدار الأوراق البنكية بالجزائر تحت سيادة السلطات الفرنسية الاستعمارية، وبعد الاستقلال مرت الجزائر بمرحلة انتقالية تم خلالها إبرام بروتوكول يوم 28 أوت 1962 بين رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية آنذاك **عبد الرحمن فارس** ومحافظ البنك الجزائري **جيل واغنيي دو وايلي** من أجل إصدار العملة لمدة شهرين ابتداء من أول جويلية 1962، ويتم تمديده باتفاق ضمني عند الحاجة بحيث لا يتعدى ذلك 31 ديسمبر 1962، وبعد تطبيق البروتوكول تم بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 إنشاء البنك المركزي الجزائري و قد نص هذا القانون بأن البنك المركزي الجزائري عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويتمتع هذا البنك بصفة التاجر في علاقاته مع الغير، ويخضع لأحكام التشريع التجاري وقواعد المحاسبة التجارية، ولهذا البنك في تنظيمه الإداري وظيفتين هامتين هما محافظ البنك والمدير العام إلى جانب مجلس الإدارة (يتكون من المسؤولين السابقين) زائد عدد من الخبراء والمستشاريين مختصين في العمليات البنكية والنقدية (بوسعيدة ، 2023).

**ثانيا- القانون البنكي والقرضي لسنة 1986:** بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وانهيار الدولار ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، لجأت الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات من أجل تغيير النظام الاقتصادي الذي كان عبارة عن نظام اشتراكي والتحول إلى نظام اقتصاد السوق، ومن بين هذه القرارات تم إصدار قانون بنكي جديد لإصلاح المنظومة البنكية، وتم في هذا القانون تحديد بشكل واضح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية حسب مبادئ النظام البنكي، ومحاولة

إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية في ضبط ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد للتماشي مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (رابحي ، 2015، صفحة 148). وفيما يلي أهم أحكام هذا القانون:

- ✓ امتياز إصدار الأوراق البنكية وقطع النقود المعدنية اختصاص الدولة لوحدها عبر كامل التراب الوطني، والجهة الوحيدة المفوضة لتمارس هذا الامتياز هي البنك المركزي؛
  - ✓ البنك المركزي ومؤسسات القرض ومؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ووظيفتها العمليات البنكية؛
  - ✓ إنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لرقابة العمليات البنكية وهيئات لرقابة المنظومة البنكية؛
  - ✓ خضوع البنك المركزي ومؤسسات القرض لأحكام التشريع التجاري؛
  - ✓ يضبط البنك المركزي ويراقب توزيع الاعتمادات الموجهة لقطاعات الاقتصاد ويساعد الخزينة العمومية وتجميع احتياطات الصرف مع تسييرها وتوظيفها على المستوى المركزي، وتوفير الظروف المناسبة لاستقرار العملة وحسن المنظومة البنكية.
  - ✓ البنك المركزي المؤسسة الوحيدة المختصة بجميع العمليات الخارجية الخاصة بالذهب وعمليات استيراد مواد الذهب وتصديرها وكل المواد والمعادن الثمينة؛
  - ✓ جميع عمليات الصندوق والعمليات البنكية وعمليات القرض التي تخص الدولة يقوم بها البنك المركزي (القانون رقم 86-12، 1986)
- وتم تعديل هذا القانون سنة 1988 ليتماشى مع الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة آنذاك، ومن أبرز هذه التعديلات مايلي:

- ✓ البنك المركزي ومؤسسات القرض تتحول إلى مؤسسات عمومية اقتصادية؛
- ✓ يقوم البنك المركزي بتسيير أدوات السياسة النقدية كتحديد النسب القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض؛
- ✓ إنشاء مؤسسات مالية غير بنكية وتقوم بقبول المساهمات على شكل أسهم أو سندات اشتراك في الأرباح أو كل عملية بالأسمال وهي عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية تخضع للقانون المدني والقانون التجاري؛

✓ يخضع رأسمال مؤسسات القرض لأحكام القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات العمومية الاقتصادية (القانون رقم 88-06 ، 1988).

**ثالثا- قانون النقد والقرض لسنة 1990:** بعد فشل الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على القطاع البنكي في السنوات السابقة، صدر القانون رقم 10-90 في 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد، وكان الهدف من صدوره هو إعادة النظر في المنظومة البنكية والسياسة النقدية والقرضية، وفتح القطاع البنكي أمام الخواص والأجانب. أبرز النقاط التي تطرق إليها هذا النص التشريعي مايلي:

- ✓ تسمية البنك المركزي ببنك الجزائر؛
- ✓ معاقبة كل تقليد أو تزوير للأوراق النقدية والقطع المعدنية سواء أكانت وطنية أو أجنبية؛
- ✓ يخضع بنك الجزائر لأحكام القانون التجاري وقواعد المحاسبة التجارية؛
- ✓ يتكلف بإدارة ومراقبة البنك المركزي محافظ يساعده ثلاثة نواب ومجلس النقد والقرض ومراقبان؛

✓ مجلس إدارة البنك المركزي هو نفسه مجلس النقد والقرض وهو بمثابة سلطة نقدية تصدر القرارات وتتابع تنفيذها ومراجعتها؛

✓ تحديد صلاحيات البنك المركزي وعملياته، كإصدار النقد والعمليات على الذهب وعلى العملات الأجنبية والعمليات ضمن السوق النقدية وإعادة الخصم والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية والمساهمات الممنوحة للدولة؛

✓ إنشاء وتنظيم وإقفال غرف المقاصة؛

✓ شروط منح التراخيص لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر؛

✓ مراقبة وحركة رؤوس الأموال مع الخارج وتنظيم الصرف؛

✓ الأحكام الجزائية المطبقة على المخالفين لأحكام هذا القانون (القانون 90-10 ، 1990).

**رابعا- قانون النقد والقرض لسنة 2003:** تم المحافظة على المبادئ الأساسية التي جاءت في قانون 1990 وأدخلت بعض التعديلات نذكر أهمها:

✓ تحديد الأهداف النقدية يصبح من صلاحيات مجلس النقد والقرض، وخاصة فيما يتعلق بتغيير ونمو المجاميع النقدية والقرضية؛

✓ تدعيم التشاور والتنسيق بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي؛

- ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛
- ✓ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.

يتبين من خلال هذه الأحكام الجديدة التي أدخلها هذا الأمر، أن السلطة التنفيذية أرادت أن تسترجع بعض الصلاحيات التي فقدتها في قانون 1990 أين تم الفصل بين بنك الجزائر والسلطة التنفيذية الممثلة في وزارة المالية، وهذا يمثل تراجعاً بالقياس إلى الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وقد تعرض هذا الأمر إلى عدة تعديلات خاصة من قبل القوانين المالية السنوية والتكميلية وذلك ابتداءً من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وآخرها قانون المالية لسنة 2022 ( بوسعيدية ، 2023).

### المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

في عام 1986 انخفضت أسعار النفط إلى ما دون تسعة دولارات للبرميل، وبسبب هذا الانخفاض الشديد تعرض الاقتصاد الجزائري إلى هزة اقتصادية عنيفة وهذا لاعتماده الشبه الكلي على عائدات البترول بنسبة قاربت 92%، فانهارت جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة النمو الاقتصادي الذي انخفض في عام 1988 إلى -1%، بعدما كان 3.7% عام 1985، وانهارت عوائد الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي من 23,6 % إلى 12,9 % عام 1986، وساهم كل ذلك بارتفاع حجم الدين العام، ففقرت خدمة هذا الدين من إجمالي الدخل القومي من 8,3 % عام 1986 إلى 20,9 % عام 1991 (البنك الدولي ، 2023).

كل هذه المؤشرات السلبية أدت بالسلطات القائمة على الدولة إلى إعادة النظر في التوجه الاقتصادي المتبع منذ الاستقلال، فتحولت من نظام اشتراكي قائم على الملكية العامة لعناصر الإنتاج إلى نظام اقتصاد السوق كنظام اقتصادي جديد والذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية ويخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق، هذا الأخير استوجب اجراء اصلاحات عميقة تمس جميع متغيرات الاقتصاد الكلي، فكانت السياسة النقدية ضمن هذه الاصلاحات والتي هدفها الرئيسي تحقيق انطلاقة قوية لهذا التوجه الاقتصادي الجديد وبعدما كانت هذه الأخيرة تتميز في فترة التخطيط المركزي بعدم الفعالية وانحصر دورها في تمويل النشاط الاقتصادي فقط . ولتفعيل دورها الاقتصادي بادرت الدولة إلى إصدار قوانين لاصلاح القطاع البنكي من بينها اصلاحات الثمانينات والتي لم تكن ذات فعالية ولم تحقق النتائج المرجوة منها، كالقانون البنكي والقرضي لسنة

1986 والتعديل الذي أجري على هذا القانون سنة 1988، أما قانون النقد والقرض لسنة 1990 فهو يعتبر بداية حقيقية للسياسة النقدية في الجزائر (حميدة و شكوري، 2020، صفحة 103) . ومما سبق نوجز أهم المراحل التي مرت بها هذه السياسة في الفترة ما بين 1990 و 2021.

**أولاً- المرحلة الأولى خلال الفترة 1990 إلى 2001:** تم في بداية هذه المرحلة إعادة الاعتبار للجهاز البنكي وخاصة بنك الجزائر عن طريق إصلاح قانون النقد والقرض من أجل تفعيل دور السياسة النقدية كوسيلة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف الرئيسية لنمو واستقرار الاقتصاد الوطني، ومن أهم أدوات السياسة النقدية التي جاءت في قانون النقد والقرض: إعادة خصم السندات العمومية والخاصة، عمليات السوق الحرة (شراء وبيع السندات العمومية والخاصة)، الاحتياطي الإجباري، التنازل عن السندات العمومية والخاصة نقداً، أي أنه لم تكن هناك سياسة نقدية فعلية في السنوات الثلاثة الأولى (1990-1993) لهذه الفترة لأنها كانت تتماشى مع السياسة العامة (صالح، 2021، صفحة 87)، وبعد توجه الدولة نحو المديونية الخارجية بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية تم التوقيع مع مؤسسات النقد الدولية اتفاقيتين: الأولى (الاستعداد الائتماني الأول) في 31 ماي 1989 والثانية (الاستعداد الائتماني الثاني) في 03 جوان 1991 من أجل الحصول على قروض ومساعدات مالية، ونظراً للنقص الشديد في السيولة أدى بالسلطات النقدية لاتخاذ اجراءات مالية مشددة نذكر منها:

✓ مراقبة توسع حجم الكتلة النقدية مع تقليص حجم الموازنة؛

✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير الأسعار؛

✓ السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية.

وتم التراجع فيما بعد عن هذا التشدد وذلك باتباع سياسة نقدية توسعية والتي بموجبها تم زيادة الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة، ومن أجل تمويل صندوق إعاد التقييم المخصص لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة (بن علي و تومي، 2020، الصفحات 51-52).

لقد كان للسياسة النقدية التوسعية السابقة والتوسع في الاصدار النقدي أثر سلبي على الاقتصاد الوطني تمثل في ارتفاع معدلات التضخم وبلغ مستويات عالية تجاوزت 29 % سنة 1994، وكنتيجة لكل ماسبق تم تغيير اتجاه السياسة النقدية وتم اتباع سياسة نقدية انكماشية، وبعد فشل الاتفاقيتين السابقتين في الحد من الأزمة الاقتصادية، تم اللجوء مرة أخرى إلى المديونية الخارجية وتم ابرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي من أجل تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل ويمتد على

مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل والذي يمتد لثلاث سنوات 1995-1998 وكان الهدف من هذا البرنامج إحداث إصلاحات عميقة تمس جميع القطاعات وتشمل القطاع المالي والبنكي، ولتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف فقد ارتكزت السياسة النقدية على تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التحكم في نمو الكتلة النقدية والحد من توسعها للحد من تفاقم التضخم؛
  - ✓ لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة يجب تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك ورفع المعدلات الدائنة على الادخار وهذا لزيادة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات ورفع انتاجية رأس المال، ومن ثم تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف؛
  - ✓ رفع احتياطي الصرف لدعم قيمة العملة خارجيا؛
  - ✓ تحرير التجارية الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
  - ✓ تحضيرا لاستخدام وسائل المراقبة غير المباشرة مثل الاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة يجب التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد سنة 1994؛
  - ✓ انشاء سوق للأوراق المالية وامكانية السماح للمؤسسات الوطنية الناجحة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20 % وذلك ابتداء من 1998؛
  - ✓ دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر.
- ولبلوغ أهداف البرنامج اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة نقدية صارمة فتم رفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد، فقد استخدمت بداية من سنة 1994 أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2)، ثم عمدت إلى تقليص معدل التضخم إلى المستوى الذي يحقق استقرار الأسعار، وهذا ما أدى إلى رفع معدلات الفائدة وإلغاء التسقيف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك، وفرضت نسبة 25 % احتياطي اجباري على جميع الودائع بالدينار.

إن اعتماد نظام الاحتياطي القانوني سنة 1994 كان لأجل مراقبة السيولة النقدية بشكل فعال عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي، وتم ادخال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزادات القروض، وتسهيل إدخال أداة عمليات السوق المفتوحة سنة

1996، وفيما يلي باقي الاجراءات التي اتبعتها السلطات لبلوغ أهداف برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي:

- ✓ ترك المجال للقطاع الخاص لتمويل وانشاء البنوك؛
- ✓ إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) وتحويله إلى بنك تجاري متخصص في منح القروض العقارية بداية من سنة 1997؛
- ✓ وضع نظام تأمين للودائع لحمايتها عن طريق فتح سوق التأمينات للقطاع الخاص والعام (بن علي و كنوش، 2004، الصفحات 498-500).

**ثانيا: المرحلة الثانية خلال الفترة 2001 إلى 2014:** في هذه الفترة تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية وذلك خلال تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي وهذا الإجراء يهدف لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، ومن العوامل الأساسية التي أدت إلى نمو الكتلة النقدية هي زيادة الإيرادات النفطية والتي بدورها ساهمت في ارتفاع وتراكم في احتياطات الصرف الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية مع تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية وزيادة في القروض الموجهة إلى الاقتصاد مع توسع كبير في النفقات الجارية في ميزانية الحكومة، و مرت هذه المرحلة بتوجهين مختلفين للسياسة النقدية التوسعية يبدأ الأول من 2001 إلى 2005 أين قام البنك المركزي بتطبيق سياسة التكيف والتوسع النقدية لتحقيق نمو اقتصادي ومعدل تشغيل في حدود متوقعة للتضخم تسمح بإجراء توسع نقدي للوصول إلى هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية، وفعلا فقد تراجع نمو الكتلة النقدية من 22,2% سنة 2001 ليصل إلى 10,7% سنة 2005 (بلعزوز ، 2008، الصفحات 32-33).

من أجل تفادي إفراط البنوك في تقديم القروض وبالتالي ارتفاع معدل التضخم نتيجة الارتفاع في السيولة في السوق النقدية، تدخل بنك الجزائر من أجل التحكم في الأسعار بالتحكم في فائض السيولة وبسبب هذا الفائض في السيولة أصبحت البنوك لا تلجأ إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل، وفي هذه الحالة استخدمت السلطة النقدية أداة الاحتياطي الاجباري وتم رفعها تدريجيا حتى وصلت 12 % ولم تكن هذه النسبة فعالة بشكل كبير في ضبط الفائض، مما دفع ببنك الجزائر إلى اعتماد أداة استرجاع السيولة كأداة جديدة غير مباشرة في أفريل 2002 وبما أن هذه الأداة يمكن تعديلها يوم بعد يوم فهي أكثر فعالية من الاحتياطي الاجباري والذي يتم تشكيله من طرف البنوك خلال شهر، وعدم اجبار

البنوك في عمليات استرجاع السيولة الشيء الذي يسمح لكل بنك في إدارة سيولته، وبالفعل أثبتت هذه الأداة فعاليتها فقد سمحت هذه الأداة بامتصاص كميات لا بأس بها من السيولة من السوق النقدية بين البنوك وكانت بين 100 مليار دينار و 160 مليار دينار جزائري في 2002، وبلغت كمية امتصاص السيولة من 200 مليار دينار إلى 250 مليار دينار سنة 2003 و لمواجهة استمرار حالة فائض المعروض من السيولة في سوق بين البنوك خلال عام 2004 ضاعف بنك الجزائر تدخلاته في هذه السوق عن طريق زيادة كميات سحب السيولة لتصل 400 مليار دينار، أما سنة 2005 تميزت بتباطؤ وتيرة التوسع في السيولة البنكية الزائدة (Banque d'Algérie , 2006, p. 162).

أما التوجه الثاني للسياسة النقدية في هذه الفترة، فتميز بتبني بنك الجزائر سياسة التوسع الصريح خلال الفترة 2006 - 2011 ماعدا سنة 2009 أين وصلت نسبة نمو الكتلة النقدية إلى -18,3% وكان هذا التخفيض من أجل تحقيق نمو اقتصادي عال، وللاشارة فقد تزامن هذا التوجه مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي (طبية، 2014، الصفحات 29-30).

**ثالثا- المرحلة الثالثة من 2014 إلى يومنا هذا:** بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 وانقضاء فترة الرخاء التي شهدتها الجزائر من 2001 إلى غاية 2013 دخلت البلاد في أزمة اقتصادية من أثارها ارتفاع معدلات التضخم مع زيادة معتبرة في الكتلة النقدية نتيجة الاصدار النقدي الذي قام به بنك الجزائر دون ما يقابل هذا المعروض النقدي من إنتاج حقيقي، وقد توقفت هذه العملية سنة 2018 وبدأ اتجاه السلطة النقدية نحو التمويل غير التقليدي بداية من سنة 2017 وقد تم الاستغناء عن استخدام أدوات امتصاص السيولة منذ 2016، وقد تم تثبيت معدل اعادة الخصم عند نسبة 3,75 % منذ 2016 والتوقف عن استخدام أداة تسهيلات الودائع سنة 2015 ، وأدرجت مكانها أداة السوق المفتوحة في أبريل 2017 لمدة سبعة أيام ثم بعدها لمدة 3 و 6 و 12 شهرا كلها بمعدل 3,5 % ، أما أداة الاحتياطي الاجباري فقد خُفض سنة 2016 إلى 8 % ليخضع إلى 4 % في 2017 ليعاود الارتفاع حتى يصل إلى 10 % سنة 2019 لينخفض إلى 3 % في جانفي 2021، هذه الاجراءات كلها تهدف لتحفيز البنوك على وضع حد للقروض المقدمة والرجوع لحالة التوازن (عزازي و بن ساعد، 2023، الصفحات 498-499)، وعليه يمكننا القول أنه منذ سنة 2014 تبنت السلطة النقدية في الجزائر سياسة نقدية توسعية من أجل تجنب مشكلة نقص السيولة واستيعاب آثار الأزمة البترولية لكون الاقتصاد الجزائري عبارة عن اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة جدا على الإيرادات النفطية.

### المطلب الثالث: مراحل تطور نظام الأجور في الجزائر

بعد استقلال الجزائر عن فرنسا في عام 1962 مر نظام الأجور في الجزائر بعد صدور الإصلاحات السياسية والاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات بفترتين رئيسيتين نوجزهما على النحو التالي:

**أولاً-المرحلة الأولى من 1962 إلى 1978:** في هذه الفترة كانت الأجور في مستوى منخفض نسبياً نظراً للتحديات الاقتصادية التي واجهت البلاد الناشئة، وقد كان قانون فيفري 1950 يحكم نظام الأجور ، وقد كان لكل مؤسسة قانون عمل خاص مختلف عن القوانين الخاصة بالعمل في المؤسسات الأخرى حتى ولو كانت من نفس القطاع، وكانت في هذه الفترة المؤسسات تتنافس فيما بينها في دفع رواتب وأجور العمال ، وظهر اختلاف محسوس في قواعد توزيع الأجور والمكافآت وقيمة التعويضات الممنوحة للعمال وهذا حسب الإمكانيات المالية لكل مؤسسة وقطاع ، وهذا كله خلق فوضى تمثلت في حركة العمال من مؤسسة لأخرى وقطاع لآخر من أجل البحث عن الأجور والتعويضات المرتفعة (جاودي، 2007، صفحة 201)، وقد شهدت هذه الفترة تفاوت في قيمة الأجور بين الرجال والنساء فالرجل كان له أجر أعلى من المرأة، كما لوحظ فروق وتفاوتات بين الأجور من منطقة جغرافية لأخرى، وبسبب هذه الفروقات والتفاوت في الأجور أعيد النظر من أجل إصدار قانون عمل جديد يمكن من خلاله التنسيق بين الأجور من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال ورفع مستوى معيشتهم، وبالفعل تم الوصول سنة 1970 بعدما كُلفت الحكومة بمسؤولية دراسة مشاكل الأجور وتم وضع قانون الأجر الوطني الأدنى المضمون، وفي سنة 1978 ظهر القانون 78/12 وأطلق عليه إسم القانون العام للعمال الجزائريين (وازرقي، 2017، صفحة 25).

**ثانياً-المرحلة الثانية بعد 1978:** كان من بين أهداف هذا القانون الجديد وضع حد للفوضى السائدة في الأجور بين مختلف القطاعات وبالفعل فقد شجع بعض العمال بالعودة إلى قطاعات هجروها من قبل بسبب ضعف الأجور وانعدام الامتيازات والتحفيزات، فالمادة 127 من القانون الأساسي للعامل نصت: "تحديد الأجور الذي يجب أن يكون مرتبطاً بأهداف المخطط من صلاحيات الحكومة ولا يمكن أن يؤول لفائدة المؤسسات المستخدمة"، وكان لهذا القانون أهداف هامة وضرورية تمثلت في وضع قواعد عامة لتنظيم عالم الشغل وتوحيد النظام القانون الذي يحكم العمال في مختلف القطاعات سواء كانت خاصة أو عامة، اقتصادية أو إدارية وهذا من أجل القضاء على الفروقات التي كانت موجودة

في الأجور مثل الفوارق التي كانت لنفس الكفاءة والمسؤولية من أجل تطبيق مبدأ التساوي في العمل يقتضي التساوي في الأجور، وقد تم ذلك عن طريق وضع طريقة وطنية للترتيب من حيث العمل والتي تتكفل بمناصب العمل وكل ما يربطها من مسؤولية وظروف العمل، أوبالأحرى سلم أو دليل للأجور على المستوى الوطني يستخلص منه القوائم الخاص بكل قطاع من أجل وضع سلم الأجور الخاص بها.

في نهاية الثمانينات تعرضت الجزائر لأزمة اقتصادية حادة أدت إلى شح في الموارد المالية، واللجوء إلى المديونية الخارجية، وكل هذا حتم على الدولة إلى منح الاستقلالية للمؤسسات الوطنية لتتحمل نتائج دورتها الانتاجية وهذا من أجل ضمان أرباح كافية لتغطية مصاريف وتكاليف عمالها بالإضافة إلى إمكانية وضع هذه المؤسسات برامج جديدة لرفع انتاجيتها، وتشجيع العمال لنهوض بمؤسساتهم الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أجورهم، وقد جاء القانون 1990-04-21 وقد نص هذا القانون بموجب المرسوم التنفيذي 90/290 على استقلالية عقد العمل في تحديد الأجر المتفق عليه بين أرباب العمل والنقابات العمالية (جاودي، 2007، صفحة 202).

أما حاليا فالجزائر كمثيلاتهما من البلدان تواجه تحديات حقيقية في مجال الأجور فتدهور القدرة الشرائية وارتفاع مستويات الأسعار وضعف قدرة المواطنين في توفير الحاجيات الضرورية للحياة، هذا الواقع أدى إلى مطالبة العمال والنقابات العملية الحكومة إلى وجوب إعادة النظر وبشكل مستعجل في سياسة الأجور وزيادتها إلى مستوى يقلل من الاختلاف الكبير الناتج بين الحد الأدنى الذي يسمح بالعيش الكريم والحد الأدنى للأجور الذي لا يتجاوز حاليا 20 ألف دينار، ويعتبر الخبراء والنقابات أن ما لا يقل عن 80 ألف دينار كحد أدنى لتلبية الحاجيات الأساسية لعائلة مكونة من خمسة أفراد، وبما أن متوسط الأجور في الوظيف العمومي حوالي 40 ألف دينار جزائري، وهذا معناه وجود فارق كبير بين هذا المتوسط و 80 ألف الدينار المقدرة كحد أدنى للعيش، وهذا يعني أن الطبقة المتوسطة تنزاح إلى دائرة الفقر (الجزيرة نت، 2023).

### المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث لدراسة تحليلية للأجور في الجزائر من خلال إجراء مقارنة لقيمة متوسط الأجر في الجزائر مع دول عربية وأخرى في العالم ثم نقوم بدراسة نمو الأجور الحقيقية لفترة الدراسة، ثم نحلل تطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر لنفس الفترة.

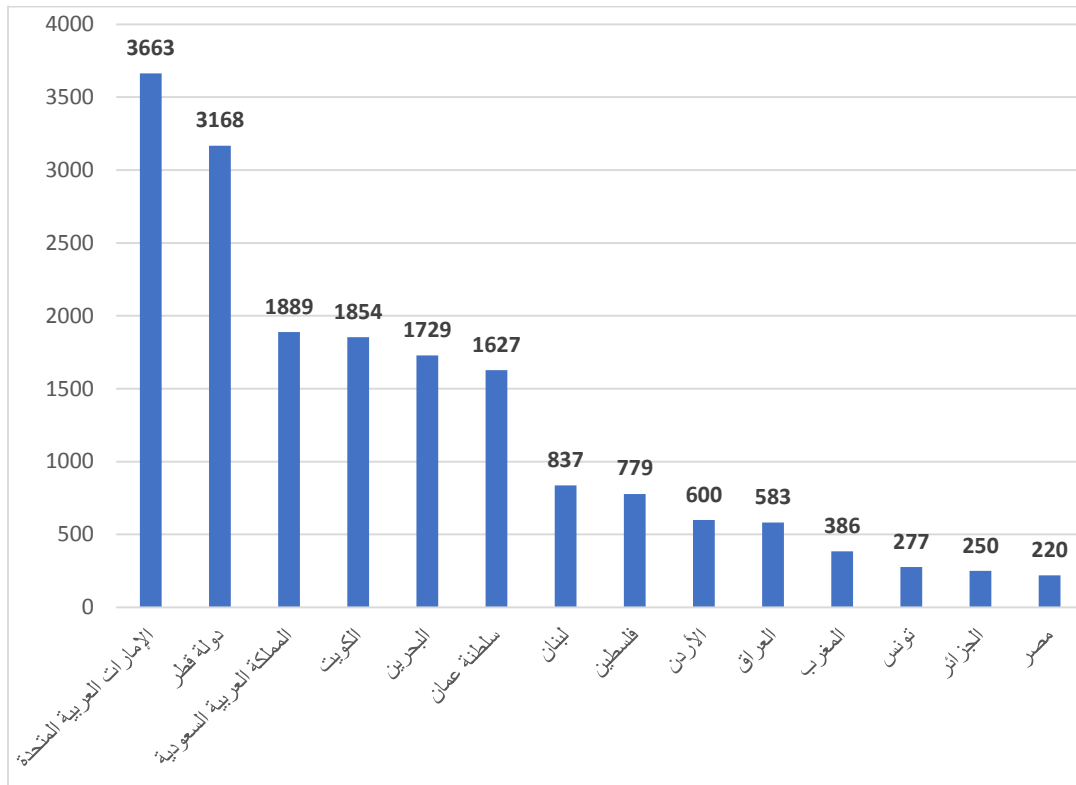
#### المطلب الأول: دراسة تحليلية لمتغير الأجور

تعتبر القوة الشرائية للأجور معيار هام في معرفة المستوى المعيشي الحقيقي للمواطنين في أية دولة في العالم وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة تحليلية لكل من الأجر المتوسط والحقيقي في الجزائر.

أولا-مقارنة متوسط الأجر في الجزائر بدول العالم والدول العربية: بالرجوع إلى تقرير أعدته مجلة أمريكية "سي إي أو ورلد سن ، CEOWORLD MAGAZINE سنة 2022 نجد أن دولة سويسرا احتلت المرتبة الأولى كأعلى متوسط أجر شهري في العالم بحوالي 6142,1 دولار أمريكي ،أما في دولنا العربية فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الخامسة عالميا و الأولى عربيا بمتوسط أجر يقدر بحوالي 3663,27 دولار أمريكي، تلتها قطر في المركز 11 عالميا والثاني عربيا بحوالي 3168,05 دولار أمريكي ، وجاءت دول المغرب العربي ومصر في المراكز المتأخرة عربيا وعالميا، وبصفة عامة تعتبر دول الخليج الدول التي تدفع أعلى الأجور عربيا.

أما الجزائر فهي تعتبر من الدول التي فيها الأجور متدنية فقد احتلت في هذا التقرير المرتبة 98 عالميا و 13 عربيا بمتوسط أجر شهري يقدر بحوالي 249,67 دولار أمريكي، أي إذا أجرينا مقارنة بسيطة نجد أن العامل الواحد في دولة سويسرا يتقاضى لوحده أكثر ما يتقاضاه 24 عامل جزائري، والموظف الإماراتي الواحد يتقاضى أكثر ما يتقاضاه 14 عامل جزائري.

الشكل رقم (3-1): متوسط صافي الراتب الشهري في الدول العربية (دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الموقع <https://al-jareeda.com/archives/99786>

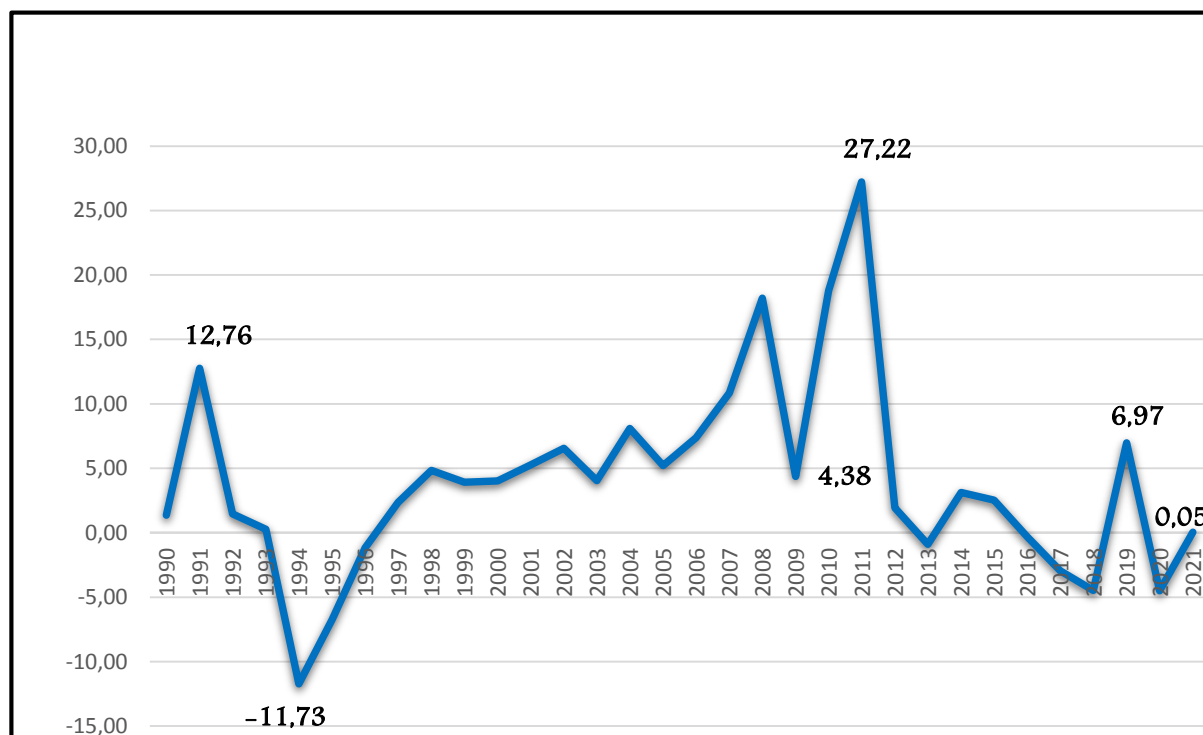
**ثانيا-الأجر الحقيقي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2021:** يعتبر الأجر الحقيقي القدرة الشرائية للأجر الإسمي المدفوع للعامل لأن هذا الأخير يتأثر بمتغيرات وعوامل تحد من قدرته الشرائية ولدراسة وتحليل تطور الأجر الحقيقي في الجزائر سنعتمد على المتغيرات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

| السنوات | معدل تغير الأجر الحقيقي (%) | التضخم، (%) سنويا | الأجر الوطني المضمون (دج) |
|---------|-----------------------------|-------------------|---------------------------|
| 1990    | 1,36                        | 16,65             | 1000                      |
| 1991    | 12,76                       | 25,89             | 1800                      |
| 1992    | 1,45                        | 31,67             | 2000                      |
| 1993    | 0,27                        | 20,54             | 2500                      |
| 1994    | -11,73                      | 29,05             | 4000                      |
| 1995    | -6,73                       | 29,78             | 4000                      |
| 1996    | -1,16                       | 18,68             | 4000                      |
| 1997    | 2,36                        | 5,73              | 4800                      |
| 1998    | 4,85                        | 4,95              | 5400                      |
| 1999    | 3,92                        | 2,65              | 6000                      |
| 2000    | 4,01                        | 0,34              | 6000                      |
| 2001    | 5,27                        | 4,23              | 8000                      |
| 2002    | 6,56                        | 1,42              | 8000                      |
| 2003    | 4,04                        | 4,27              | 8000                      |
| 2004    | 8,08                        | 3,96              | 10000                     |
| 2005    | 5,22                        | 1,38              | 10000                     |
| 2006    | 7,38                        | 2,31              | 10000                     |
| 2007    | 10,84                       | 3,68              | 12000                     |
| 2008    | 18,19                       | 4,86              | 12000                     |
| 2009    | 4,38                        | 5,74              | 12000                     |
| 2010    | 18,78                       | 3,91              | 15000                     |
| 2011    | 27,22                       | 4,52              | 15000                     |
| 2012    | 1,93                        | 8,89              | 18000                     |
| 2013    | -0,91                       | 3,25              | 18000                     |
| 2014    | 3,12                        | 2,92              | 18000                     |
| 2015    | 2,52                        | 4,78              | 18000                     |
| 2016    | -0,34                       | 6,4               | 18000                     |
| 2017    | -2,96                       | 5,59              | 18000                     |
| 2018    | -4,48                       | 4,27              | 18000                     |
| 2019    | 6,97                        | 1,95              | 18000                     |
| 2020    | -4,5                        | 2,42              | 20000                     |
| 2021    | 0,05                        | 7,23              | 20000                     |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات من الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (2-3): معدل التغير في الأجر الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (1-3).

لتحليل تطور نمو الأجر الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2021) نستعين بالجدول رقم (2-3) والذي يمثل تطور كل من الأجر الوطني المضمون ومعدل التضخم خلال هذه الفترة لأن هذين المتغيرين يعتبران من أهم المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للأجور في الجزائر، وبالرجوع إلى الشكل أعلاه الذي يمثل منحنى التغير في الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) نلاحظ أن معدل التغير في الأجر الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة متذبذب ولا ينمو بشكل صريح.

ففي البداية بين سنتي 1990 و 1991 نلاحظ ارتفاع ونمو واضح للأجر الحقيقي من 1,36 % إلى حوالي 12,76% ويمكن ارجاع هذا التزايد إلى الزيادة الكبيرة التي استفاد منها العمال في الأجر الوطني المضمون بنسبة 80 % من 1000 إلى 1800 دينار جزائري رغم ارتفاع معدل التضخم في هذه السنة (1992) من 16,65 % إلى 25,89 % فهذه الزيادة في الأجر المضمون أثرت بشكل واضح وساهمت في رفع القدرة الشرائية للأجور في هذه السنة.

ثم شهد الأجر الحقيقي تدهور وانخفاض بداية من سنة 1992 إلى غاية سنة 1994 حيث انخفض المعدل من 12,76 % سنة 1991 إلى - 11,73 % ويفسر هذا الانخفاض في ارتفاع معدلات التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) بحيث بلغ هذا معدل رقم كبير ومخيف بحيث وصل إلى أكثر من 30 %، ففي سنة 1992 بلغ فيها معدل التضخم 31,67 %، فرغم الزيادات المعتبرة في الأجر الوطني المضمون والذي كانت قيمته حوالي 1800 سنة 1991 لترتفع وتصل إلى 4000 دينار جزائري سنة 1994 إلى أن هذه الزيادات لم تُحسن في القدرة الشرائية للأجور وهذا راجع للتأثير الكبير الذي أحدثه ارتفاع معدلات التضخم في هذه المرحلة.

أما بداية من سنة 1994 نلاحظ أن معدل الأجر الحقيقي يرتفع وينمو بشكل تدريجي فقد ارتفع من نسبة - 11,73 % ليصل إلى حوالي 27,22 % سنة 2011 ما عدا سنوات (2002-2003) و(2004-2005) و(2008-2009) والتي خلالها انخفض الأجر الحقيقي لمدة سنة واحدة فقط وعاد الارتفاع في السنة الموالية، ويرجع هذا الارتفاع في الأجر الحقيقي إلى انخفاض واضح في معدلات التضخم فبعدما كانت في مستويات قياسية وصلت إلى أكثر من 30 % في التسعينات تقلص وانخفض إلى 0,34 % سنة 2000، وبقي في حدود مقبولة ومنخفضة مقارنة بسنوات التسعينات وبلغ حوالي 4,52 % سنة 2011، ومن الأسباب أيضا التي ساهمت في زيادة القدرة الشرائية للأجور الزيادات المتتالية للأجر الوطني المضمون فمن 4000 دينار سنة 1994 ارتفعت ووصلت 15000 دينار سنة 2011.

أما بعد سنة 2011 فقد لاحظنا انخفاض وتدني للقدرة الشرائية لأجور العمال الجزائريين فهذا المعدل انخفض من 27,22 % ليصل إلى - 4,48 % سنة 2018 ما عدا الفترة (2013-2014) والتي ارتفع بأكثر من 3 %، ويفسر هذا الانخفاض في الأجور الحقيقية إلى عدم وجود زيادات في المرتبات والأجور والتي سببها تراجع إيرادات الدولة بعد الأزمة النفطية والانخفاض في أسعار البترول سنة 2014 وهذا لاعتماد الدولة بشكل كبير على مداخيل النفط في النفقات العامة؛

أما في السنوات الأخيرة لدراستنا فقد لاحظنا أن الأجر الحقيقي ارتفع سنة 2019 وهذا بسبب انخفاض معدل التضخم بشكل واضح حيث بلغ 1,95 %، ثم انخفض نمو الأجر الحقيقي سنة 2020 أين وصل - 4,5 % وهذا رغم الزيادة المسجلة في الأجر الوطني المضمون الذي بلغ حوالي

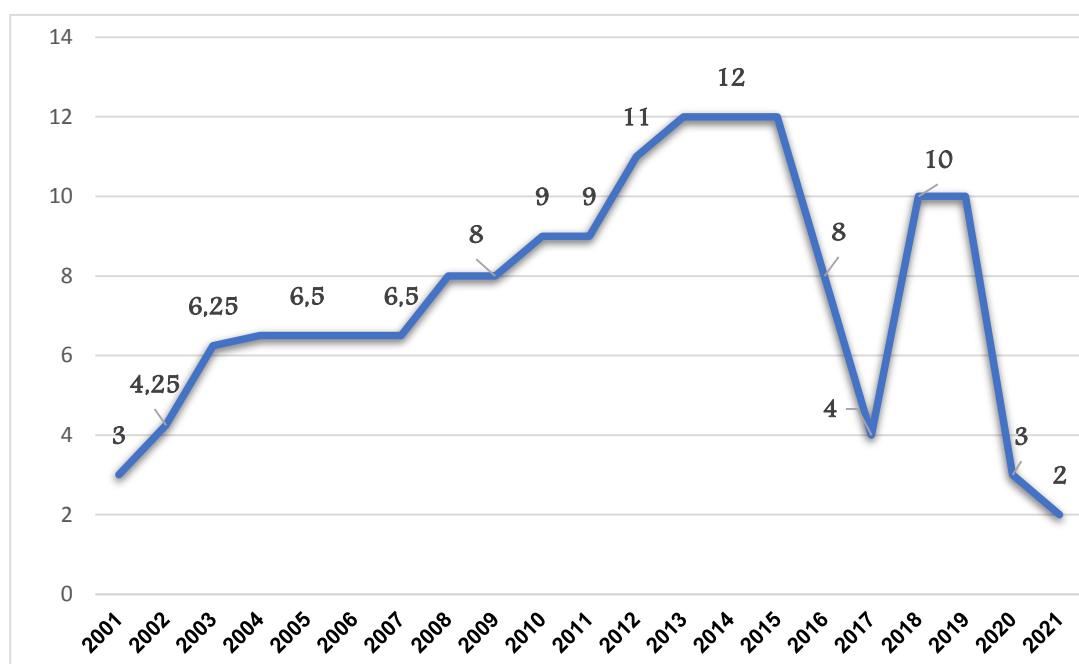
20000 دينار جزائري وهي تعتبر زيادة متأخرة وقليلة وغير كافية، ثم يرتفع معدل الأجر الحقيقي بشكل طفيف ليبلغ 0,05 % سنة 2021.

### المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات السياسة النقدية

سنقوم بدراسة وتحليل مؤشرات السياسة النقدية التي سنعمد عليها في دراستنا والمتمثلة في القروض الموجهة للاقتصاد؛ سعر الفائدة الحقيقي؛ المعروض النقدي بمعناه الواسع؛ سعر الصرف.

أولاً-الاحتياطي الإجباري: في الجزائر تم فعليا تفعيل أداة الاحتياطي الإجباري سنة 2001 لهذا اخترنا تحليل الفترة الممتدة من 2001-2021، وفيمايلي الشكل أدناه الذي يمثل تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (3-3): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

من المنحنى أعلاه نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني في ارتفاع مستمر، بداية سنة 2001 كان يقدر بـ 3 % ليرتفع ويصل إلى معدل 6.5 % سنة 2004 ويستقر في هذا معدل إلى غاية سنة 2007، ويستمر الارتفاع حتى يبلغ 12 % سنة 2013 ويستقر عند هذا المعدل ثلاثة سنوات متتالية أي حتى سنة 2015 ويمكن تفسير هذا الارتفاع في معدل الاحتياطي الاجباري هو اعتماد بنك الجزائر على هذه الأداة من أجل امتصاص الفائض من السيولة وأيضا للتحكم في معدلات التضخم

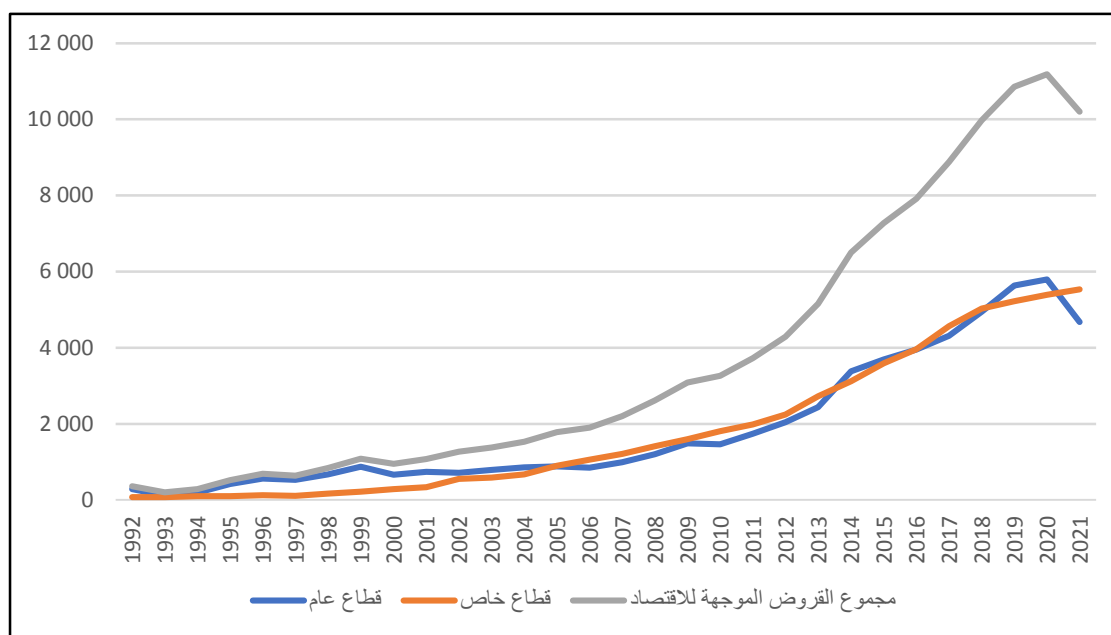
بحيث كان هدف السلطات النقدية استهداف معدل منخفض للتضخم في حدود 3 % ، أما في سنة 2016 و 2017 نلاحظ انخفاض في معدل الاحتياطي القانوني فقد انخفض إلى 8 % سنة 2016 و 4 % سنة 2017، ولكن بعد تفعيل التمويل غير التقليدي سنة 2017 ومن أجل تفادي تراكم السيولة واحتمالية ارتفاع معدل التضخم قام بنك الجزائر برفع المعدل إلى 10 % سنة 2018 (كلاش و وآخرون، 2020، صفحة 280)، وفي سنة 2020 و 2021 تم تخفيض المعدل إلى 3 % و 2 % على التوالي وهذا من أجل تحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي وهذا يمكن البنوك والمؤسسات المالية توفر وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة. (بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي، 2023).

**ثانيا- القروض الموجهة للاقتصاد:** يتمثل دور النظام المصرفي في أي دولة في القيام بالوساطة المالية وهي جمع المدخرات من أصحاب الفائض المالي ثم إعادة توجيهها على شكل قروض إلى مختلف المتعاملين الاقتصاديين، والقروض الموجهة للاقتصاد عبارة عن جميع القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الدولة إلى كل القطاعات، وأما القروض الموجهة للقطاع الخاص فهي تلك القروض الممنوحة إلى الأعوان الاقتصاديين الخواص (بن دحمان و كروش، 2020، صفحة 42) ، وارتفاع القروض الموجهة نحو الاقتصاد يؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة وهذا يؤدي إلى عدم كفاءة أدوات القرض البنكي، وتعتبر الزيادة المفرطة في السيولة من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تتحكم وتشرف على النظام المصرفي (بن زيان، 2010، صفحة 151)، ونجد أن المؤسسات التي ليس لها تمويل ذاتي تلجأ إلى القروض البنكية والهدف الرئيسي للقروض هو تشجيع الاستثمارات وتنويعها للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتي تساهم بشكل مباشر في رفع المستوى المعيشي للسكان.

يمكن توضيح تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاعات خلال الفترة 1992-2021 من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-4): تطور القروض الموجهة نحو الاقتصاد في الجزائر حسب القطاع

خلال الفترة 1992-2021

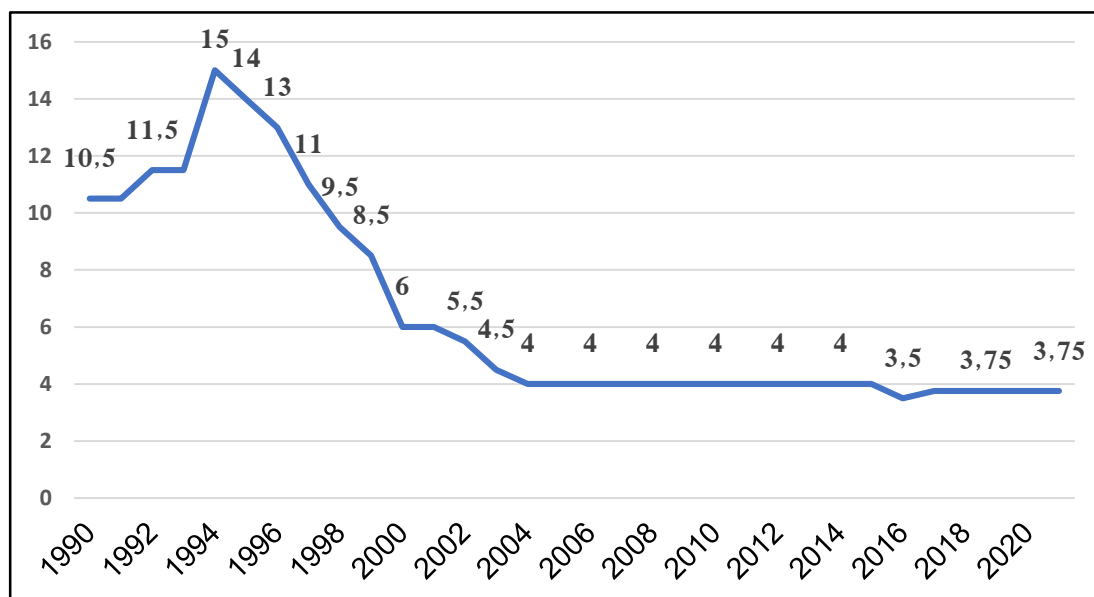


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

يمكن القول أن القروض الموجهة للاقتصاد خلال فترة الدراسة في ارتفاع ونمو بشكل عام وتضاعفت بشكل كبير ما عدا السنة الأخيرة (2021) فقد لوحظ انخفاض القروض بشكل واضح بحيث انخفضت قيمته بحوالي 980 مليون دينار، وقد انتقلت إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد من حوالي 247 مليار دينار سنة 1990 لتصل إلى 10202 مليار دينار سنة 2021، أما بالنسبة لتوزيع القروض على القطاعين العام والخاص فقد لاحظنا أنه في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية نهاية 2004 سيطرة القروض الموجهة للقطاع العام وكانت قيمة أكبر من القروض الموجهة للقطاع الخاص، أما خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2013 سيطرة القطاع الخاص وكانت قيمة القروض الموجهة إليه أكبر من القروض الموجهة للقطاع العام، أما الفترة الأخيرة من 2014 إلى غاية 2021 فقد لاحظنا تقارب قيمة القروض الموجهة في القطاعين العام والخاص.

**ثالثا-سياسة معدل إعادة الخصم:** بعد صدور قانون القرض والنقد سنة 1990 الذي أعاد لبنك الجزائر المركزي دوره وأهميته، قام باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وهي معدل إعادة الخصم ويمكننا تتبع وتحليل منحنى تغير معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون 10-1990 إلى غاية 2021 من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-5): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات بنك الجزائر .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل الخصم في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2021)

مر بثلاث مراحل نوجزها كمايلي:

✓ **المرحلة الأولى (1990-1994):** نلاحظ أن معدل الخصم المفروض من بنك الجزائر

شهد ارتفاع متواصل من معدل 10.5 % ليصل إلى 15 % سنة 1994 وكان سبب هذا الارتفاع هو محاولة الحد من الارتفاع معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية وصلت تقريبا 30% وهذا كان كنتيجة لسياسة تحرير الأسعار التي انتهجتها الدولة خلال هذه المرحلة؛

✓ **المرحلة الثانية (1995-2004):** في هذه المرحلة انخفاض تدريجي لمعدل الخصم من

معدل 14 % ليستقر في حدود 4 % ويمكن تفسير هذا الهبوط بالانخفاض الكبير الذي عرفه معدل التضخم من أكثر 29 % إلى 3,96 % سنة 2004 وتكشف الحكومة الذي اتخذته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والذي نتجه عنه انكماش مالي ونقدي؛

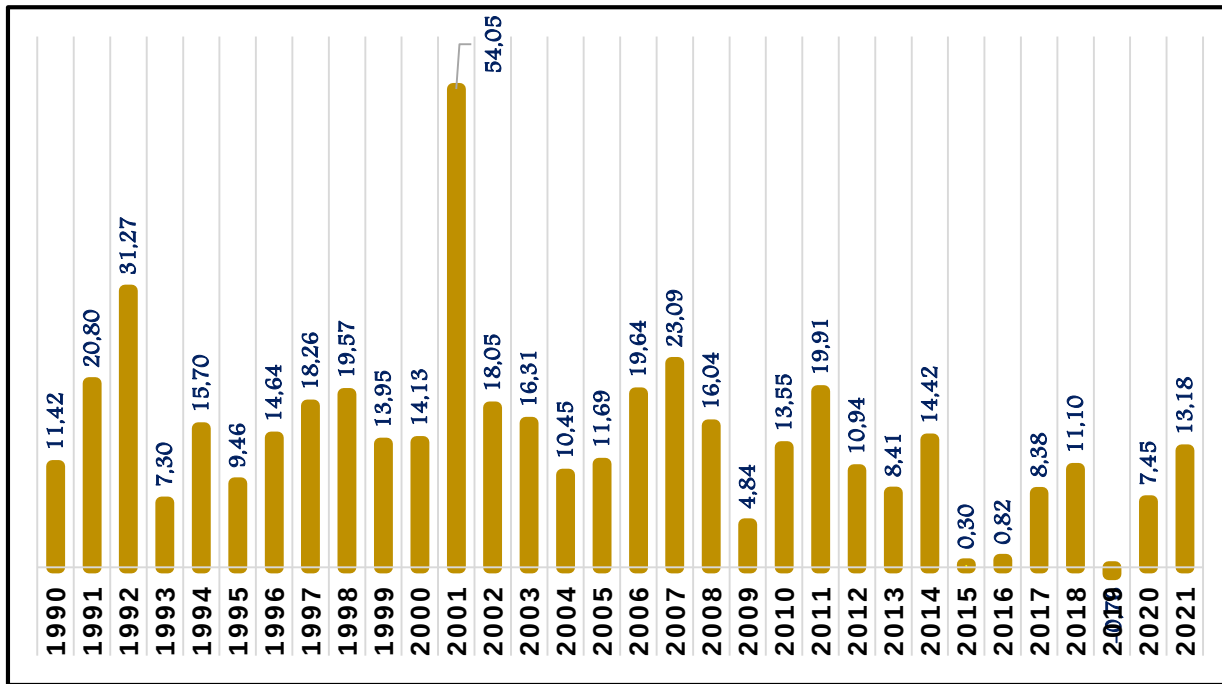
✓ **المرحلة الثالثة (2005-2021):** عرف معدل الخصم استقرارا واضحا حيث بقي في حدود

ما بين معدل 3 % و 4 % ويرجع هذا الاستقرار انخفاض معدلات التضخم ورغبة السلطات في تحسين الوضعية المالية للبنوك والتي من خلالها يتم إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق

تشجيع الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية (كلاش و وآخرون، 2020، صفحة 279).

**خامسا-المعروض النقدي بمعناه الواسع:** يمكن توضيح تطور معدل نمو المعروض النقدي خلال الفترة 1990-2021 من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-6): معدل نمو المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.



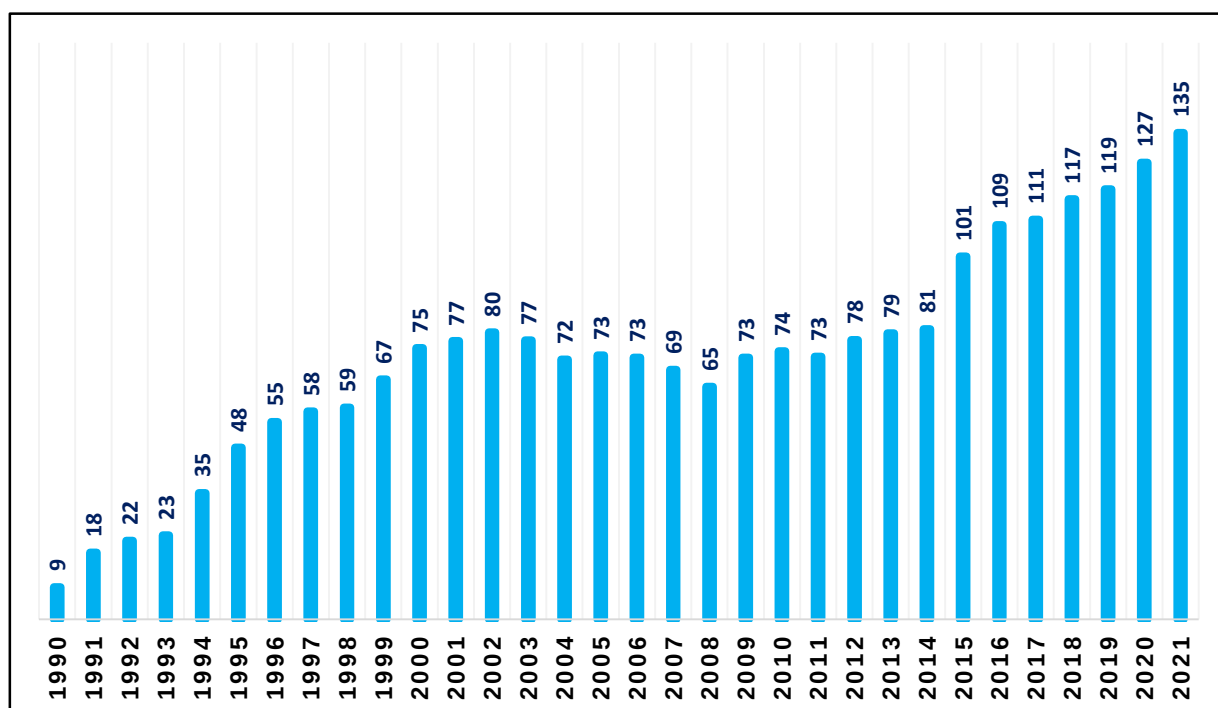
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

يمكن القول أنه بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 عرفت الكتلة النقدية نموا كبيرا حيث ارتفعت من معدل نمو 11.42 % سنة 1990 لتصل إلى نسبة 31.27 % أي ارتفعت من 343 مليار دج إلى 544 مليار دج، ويرجع كل هذا إلى انعدام الانضباط المالي وتدهور الوضع المالي للشركات والمؤسسات العمومية إلى جانب ارتفاع الأجور في هذه الفترة فقد تم مراجعة الأجر الوطني المضمون مرتين سنة 1991 و1992 والذي ارتفع من 1000 دج سنة 1990 ثم 1800 دج عام 1991 ليصل 2000 دج سنة 1992، أما بعد سنة 1993 نجد نمو المعروض النقدي تزايد بشكل ضعيف بحيث ارتفع من 584 مليار دج حتى وصل إلى قيمة 848 مليار دج سنة 1998 ويفسر هذا بالسياسة النقشفية المعتمدة من طرف الدولة عن طريق إيقاف التمويل بالعجز، وتقليص حجم الانفاق

العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور وهذا كله بسبب الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، وقد عرفت الكتلة النقدية سنة 2001 ارتفاعا كبيرا وملوحظا بحوالي 54 % ويستمر نمو المعروض النقدي بنسب متفاوتة وموجبة وهذا راجع إلى تبني الحكومة برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص له مبلغ مالي يعتبر كبير حوالي 7 مليار دولار والذي يعادل 525 مليار دينار بالإضافة إلى ارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد، ولكن بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض أسعار البترول انخفض المعروض النقدي بشكل واضح خاصة سنة 2019 حيث سجل نمو سالب قدر بـ: -0.76 % لتعاود نسب الكتلة النقدية الارتفاع سنة 2020 و 2021 وتصل 13.18 %.

**سادسا- سعر الصرف:** يمكن توضيح تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2021 من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-7): تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من الشكل أعلاه نلاحظ تغيرات سعر صرف الدينار ويمكن تحليل هذه التغيرات على النحو

التالي:

✓ المرحلة الأولى (1990-2002): نلاحظ انخفاض مستمر في قيمة الدينار الجزائري ويمكن أرجاع هذا إلى العوامل والأسباب إلى مايلي، فبعد سنة 1989 والأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي تسببت فيها انهيار أسعار النفط لجأت الجزائر إلى المؤسسات النقدية الدولية أهمها الصندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، وقد تم عقد اتفاقية الاستعداد الإنتماني مع هذا الأخير سنة 1989 حيث تم اعتماد سياسة نقدية متشددة من أجل تحسين الموازنة العامة وبموجبها تم تخفيض قيمة العملة الوطنية تدريجيا وأصبح واحد دولار أمريكي يقابله 22 دينار جزائري سنة 1992، وبعد إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تمثلت في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994 من أجل إجراء إصلاحات هيكلية بموجبها تم الاستمرار في تخفيض العملة لتصل سنة 1994 تقريبا 35 دينار مقابل واحد دولار، ولكن بعد سنة 1994 واعتماد سياسة مرنة لسعر الصرف وذلك من طرف بنك الجزائر عن طريق عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف بناء على العروض المقدمة يوميا من البنوك التجارية مع الرجوع إلى توفر العملات الأجنبية زائد فترة التصحيح الهيكلي أين فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته، بالإضافة الإجراء الذي قام به بنك الجزائر عندما خفض العملة في الفترة ما بين 2000-2002 بمعدل 5 % وهذا لتقليل الفارق الحاصل بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وتقليل الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي ، وعليه كل هذه العوامل والإجراءات ساهمت وأدت إلى انخفاض قيمة الدينار بحيث انخفض من 48 دينار مقابل واحد دولار سنة 1995 ليصل إلى 80 دينار مقابل واحد دولار سنة 2002؛

✓ المرحلة الثانية (2003-2008): نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع ملحوظ لقيمة العملة الوطنية حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 80 دينار للدولار الواحد سنة 2003 لتصل إلى حوالي 65 دينار للدولار الواحد ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار البترول عالميا وارتفاع صادرات الجزائر من المحروقات؛

✓ المرحلة الثالثة (2009-2021): نلاحظ خلال هذه الفترة تدهور واضح لقيمة العملة الوطنية ويرجع كل هذا إلى العوامل والأسباب التالية:

- تحسن قيمة الدولار أمام الأورو الشيء الذي أدى إلى تراجع في قيمة العملات التي تتبع نظم التعويم المدار مقابل الدولار وهذا الذي حدث للجزائر في 2009 و 2010 من أجل الحفاظ على ثبات أسعار الصادرات والواردات؛

- انهيار أسعار النفط بعد الأزمة العالمية 2014 ساهم في انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة وتدهورت معه قيمة الدينار (دردوري و لقليطي، 2017، الصفحات 127-128).

### المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

في هذا المبحث سنقوم بعرض الإطار النظري للنماذج القياسية ثم نقوم بقياس أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL واختبار سببية غرانجر.

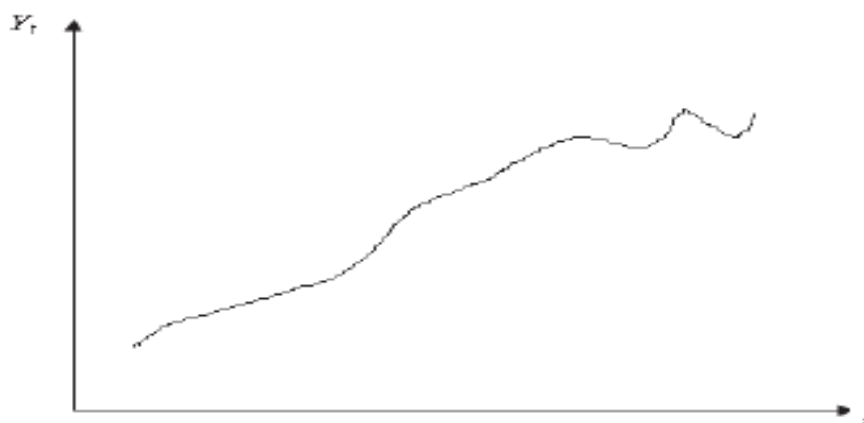
#### المطلب الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي

يعتبر الإطار النظري هو الأساس النظري الذي يستند إليه أي نموذج قياسي لأنه يوفر السياق والفهم اللازم للظواهر التي يحاول النموذج قياسها أو تفسيرها. وفيما يلي نعرض أبرز المفاهيم النظرية للمركبات والاختبارات القياسية التي نحتاجها في نموذجنا القياسي.

**أولاً-تعريف السلسلة الزمنية ومركباتها:** هي عبارة عن مجموعة من قيم مؤشر إحصائي معين تكون مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث يقابل كل فترة زمنية قيمة عددية يطلق عليها اسم سلسلة، وهي أيضا عبارة عن مجموعة من المعطيات يتم تمثيلها بواسطة الزمن الذي رُتب ترتيبا تصاعديا، ويمكن الملاحظة أن السلاسل الزمنية لا تكون جاهزة للتحليل بشكل مباشر إلا بعد إجراء تعديلات عليها لجعل المستويات قابلة للمقارنة، وتتكون السلسلة الزمنية الواحدة من مجموعة من المركبات والتي بواسطتها يمكن معرفة سلوك السلسلة وتقدير تغيراتها وفهم طبيعتها واتجاهها من أجل القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية (شيخي، 2012، صفحة 196)، وهذه المركبات هي:

**1-الاتجاه العام Trend:** هو عبارة عن تطور ونمو متغير ما عبر الزمن ويكون بميل موجب أو سالب، ويبرز هذا التطور ويتضح إلا في الفترات الطويلة ويرمز له بـ  $T_t$ ، وتكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خواصها ومميزاتها، والشكل رقم (3-8) يبين حالة وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة الزمنية  $Y_t$ .

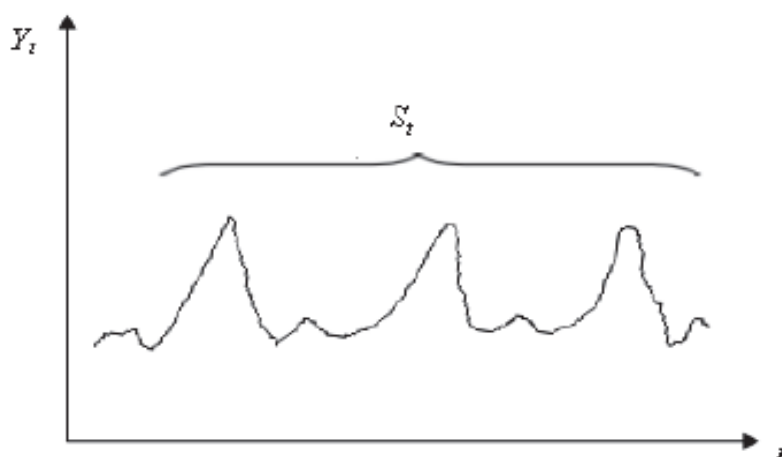
الشكل رقم (3-8): سلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام.



المصدر: (شيخي، 2012، الصفحة 196)

**2-التغيرات الموسمية (Seasonal Variations):** هي عبارة عن تغيرات وتقلبات قصيرة المدى تكون منتظمة ومتكررة على نفس الشكل خلال مدة زمنية تقدر بسنة، ويرمز لها بـ  $S_t$ ، ومن أمثلة ذلك تكرر العطل والإجازات، الاقبال على اقتناء منتج ما في فصل الصيف، والشكل أدناه يوضح المركبة الموسمية في السلسلة الزمنية  $Y_t$ .

الشكل رقم (3-9): سلسلة زمنية تتضمن مركبة موسمية.

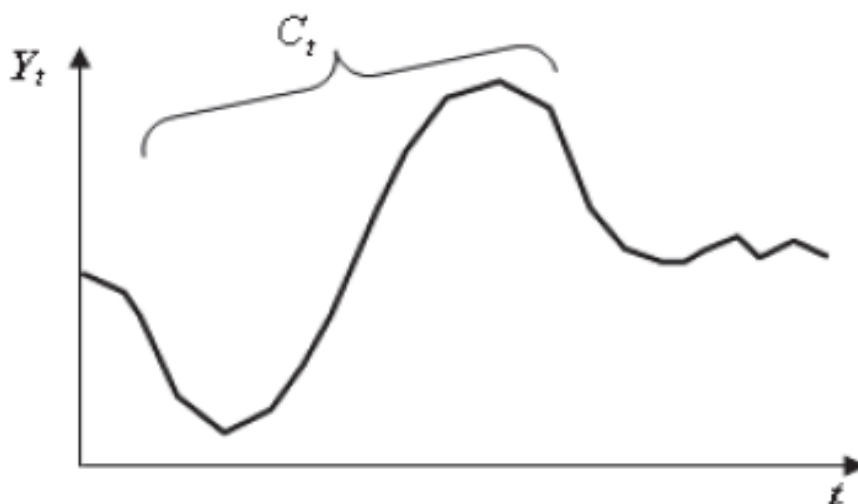


المصدر: (شيخي، 2012، الصفحة 196)

**3-التغيرات الدورية (Cyclical Variations):** هي عبارة عن تغيرات شبيهة بالتغيرات الموسمية ولكن تختلف معها في الفترة الزمنية فهي تتم في فترات أطول نسبيا من الموسمية، وتقدر هذه الفترة عادة بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات ويصعب تقدير تقلباتها لأنها تختلف من دولة لأخرى من حيث

طول الفترة الزمنية أو من حيث اتساع تقلباتها ومداها ويرمز لها بالرمز  $C_t$ ، والشكل أدناه يوضح مركبة الدورات السلسلة الزمنية  $Y_t$ .

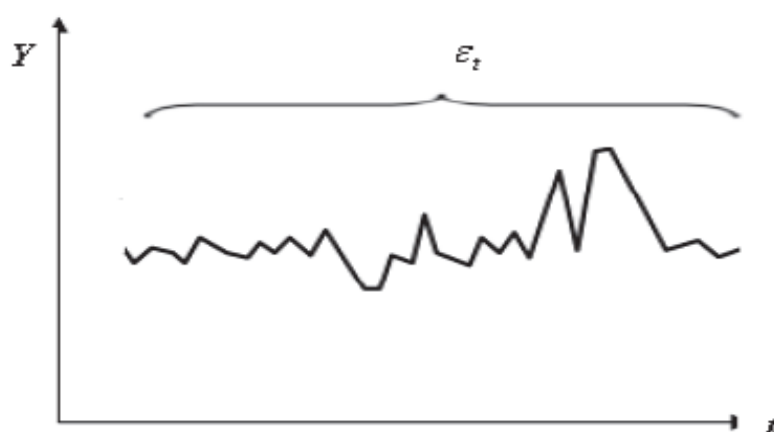
الشكل رقم (3-10): سلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية.



المصدر: (شيخي، 2012، الصفحة 198)

**4-التغيرات العشوائية (Random or Stochastic Variation):** هي عبارة عن تغيرات غير منتظمة تحدث جراء ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بها، كالزلازل، إضراب العمال ويرمز لها بالرمز  $\varepsilon_t$ ، والشكل التالي: يوضح المركبة العشوائية في السلسلة الزمنية  $Y_t$ .

الشكل رقم (3-11): سلسلة زمنية تتضمن مركبة عشوائية.



المصدر: (شيخي، 2012، الصفحة 198)

يجب أن يكون لدينا نموذج لتحليل السلاسل الزمنية وهذا لتحديد العلاقة بين مكونات السلسلة الزمنية ويوجد نوعين مشهورين هما:

• نموذج الجمع:  $Y_t = T_t + S_t + C_t + \varepsilon_t$

• نموذج الجداء:  $Y_t = T_t \times S_t \times C_t \times \varepsilon_t$

يتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة طبيعة النموذج، فإذا كان هذان الأخيران ثابتين عبر وحدة الزمن (مستقلين) فإن السلسلة تشكل نموذج تجميعي، وفي حالة العكس نقول عن السلسلة أنها تشكل نموذجا جدائيا هذا الأخير يصبح نموذج تجميعي عند القيام عليه ببعض التعديلات ويتم تحليل السلاسل الزمنية لعزل المؤثرات المنتظمة وغير المنتظمة.

#### 4-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تعتبر مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression)

من أكبر المشكلات التي يواجهها الباحثون في استخدام النماذج القياسية ، فعلى سبيل المثال عندما يكون هناك تميز لسلسلتين أو أكثر باتجاه عام موجب أو سالب ، فقد تظهر العلاقة بين المتغيرات الخاصة بهذه السلاسل وكأنها علاقة ارتباط قوية من الناحية الاحصائية ،يعني قيمة معامل التحديد قريبة من واحد ( $R^2 \cong 1$ ) واحصائية ستودنت أكبر من إثنان ( $t > 2$ ) بالنسبة للمقدرات حتى وإن كانت هذه المتغيرات ليس لها علاقة فيما بينها في الواقع. ( حاج صحراوي،، 2021، صفحة 01).

فعلى سبيل المثال من الممكن الحصول على علاقة ارتباط قوية بين عدد المتدربين في الجزائر وعدد المرضى المزمنين في بريطانيا خلال سنوات معينة، وظهور هذه العلاقة القوية سببها الوحيد هو تميز كلتا السلسلتين باتجاه تصاعدي، وعليه من أجل حل هذه المشكلة نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهذا قبل الشروع في حساب قيم مقدرات المعلمات المكونة للنموذج.

فيما يلي الشروط اللازمة لاستقرار السلسلة الزمنية:

✓ وسط حسابي ثابت عبر الزمن أي  $E(Y_t)$  مستقل عن الزمن  $t$ ؛

✓ تباين ثابت عبر الزمن أي  $V(Y_t)$  مستقل عن الزمن  $t$ ؛

✓ وتغاير ثابت بين أي قيمتين لنفس المتغير مهما كانت درجة الإبطاء.

توجد العديد من الاختبارات التي تستخدم في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أهمها:

أ- اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller (ADF) : لقد جاء اختبار ADF (1981) مكان اختبار DF الذي افترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها في حين أن الواقع أثبت عكس ذلك، وعليه فقد أخذ اختبار ADF في الحسبان فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها خلال إعداد النماذج القاعدية وجداول الاختبارات، ويستخدم هذا الاختبار طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس. (بن عيسى، 2015، الصفحات 244-245)

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p dj\Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p dj\Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p dj\Delta x_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2) \quad , P=dj - 1 \checkmark$$

✓ P : عدد التأخيرات في النماذج ؛

✓  $\Delta x_t$  : التفاضل الأول للمتغير X ؛

وفيمايلي الفرضيتين التين يقوم اختبار ADF :

$$\begin{cases} H_0: d_j = 1 \dots \dots \dots \text{وجود جذور الوحدة} \\ H_1: d_j < 1 \dots \dots \dots \text{عدم وجود جذور الوحدة} \end{cases}$$

عند تقدير المعلمة ( $d_j$ ) للنماذج الثلاثة السابقة تتم المقارنة بينها وبين القيمة الجدولية الاحصائية لستودنت ( $td_j$ ) فإذا كانت أكبر من القيمة الجدولية لـ ADF نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور الوحدة وعدم استقرار السلسلة الزمنية ، أما إذا كانت أصغر من القيمة الجدولية لـ ADF نرفض الفرضية العدمية أي وجود جذور الوحدة و استقرار السلسلة الزمنية .

ب- اختبار فليب برون (Philips Perron (PP) : يستخدم هذا الاختبار PP (1988) في حالة وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية أو عدم تجانس تباينات الأخطاء  $E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \delta_\varepsilon^2$  في نموذج ديكي فولر DF ، ويعتمد تقدير PP على نفس نماذج ديكي فولر DF ولكن يختلف معه أن نموذج PP يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس ويتم ذلك بواسطة عملية تصحيح غير معلمية

لإحصائية DF، ويجب تحديد فترات الإبطاء P المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات  $P = 4(n/100)^{2/9}$  ويعتبر اختبار PP الذي يقوم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية ARIMA أفضل وأدق من اختبار ADF الذي يقوم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي AR خاصة عندما يكون حجم العينة صغيرا وعند تضارب نتيجة الاختبارين يعتبر PP الأفضل (بن عيسى، 2015، الصفحات 245-246)، ويجرى في أربعة مراحل نوجزها كما يلي:

✓ التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاث السابقة لاختبار ADF وحساب الاحصائيات الموافقة لها؛

✓ تقدير التباين قصير المدى  $\Delta^{12} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^{12}$  حيث  $\varepsilon_t^1$  تمثل البواقي؛

✓ تقدير المعامل المصحح  $S_1^2$  المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج ؛

✓ حساب احصائية PP :

$$K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S^2} \quad \text{مع} \quad t_{\hat{\theta}} = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\theta}^1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}^1} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}^1\hat{\theta}^1}{\sqrt{K}}$$

عندما  $\varepsilon_t^1$  تشويشا أبيضاً تكون هذه الاحصائية تقريبا يساوي تقريبا 1، ونقوم بمقارنة هذه الاحصائية مع القيم الجدولية (القيم الحرجة لـ Mackinnon) بنفس طريقة ADF. (بن عيسى، 2015، الصفحات 245-246)

ثانيا- اختبار التكامل المشترك (طريقة جوهانسون: Johanson): عندما التحقق من شرط الاستقرارية يتم تقدير علاقات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية ويستخدم لهذا الغرض عدة طرق أهمها طريقة جوهانسون وهي أنه عندما تكون لنا دراسة تتكون من أكثر من متغيرين، يحتمل أسلوب الإمكانية العظمى "Maximum Likelihood procedure" المقترح من قبل العالم جوهانسن (Johanson, 1991) وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك وقد أثبت كونزولو (Gonsolo, 1990) أن أسلوب جوهانسن أفضل من أسلوب أنجل وجرانجر ذو الخطوتين حتى في حالة نموذج متغيرين، وفيما يلي تقدير هذا النموذج على النحو التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_0 y_{t-p} + A_1 y_{t-1} + A_2 \Delta y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \Delta y_{t-p-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن P: عدد التأخيرات.

من أجل P=1 يكون النموذج كمايلي:  $\Delta y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$  ؛

من أجل P=2 يكون النموذج كمايلي:  $\Delta y_t = A_0 + A \Delta y_{t-2} + \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$

من أجل P=3 يكون النموذج كمايلي:  $\Delta y_t = A_0 + \Delta y_{t-3} + \Delta y_{t-2} + \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$

إذا كانت وجدنا أن جميع عناصر المصفوفة A مساوية للصفر (رتبة المصفوفة  $r=0$ ) يمكن القول أن ليس هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وفي هذه الحالة لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح ECM الأخطاء ويتم وضع نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR ، أما إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي K (  $r=k$  ) فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة ومشكل التزامن غير مطروح، أما عندما تكون رتبة المصفوفة محصورة بين 1 و k (  $1 \leq r \leq k$  ) فيوجد علاقة تزامن ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ ECM أي رتبة المصفوفة (r) تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن.

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك قام جوهانسون باقتراح إجراء اختبارين هما كالآتي:

**1-اختبار الأثر (trace):** وهذا من أجل اختبار فرضية وجود على الأكثر Q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العم غير المقيد  $r=Q$ ، ويتم حساب نسبة الإمكانية لهذا الاختبار حسب العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -r \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث أن:

r : رتبة المصفوفة؛

k : عدد المتغيرات؛

$\lambda_i$ : القيم الخاصة للمصفوفة.

2- اختبار القيمة الذاتية القصوى: ( $\lambda_{max}$ ) ويتم حساب احصائيته كمايلي:

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -r \ln(1 - \lambda_{n+1})$$

وفيما يلي فرضيات اختبار جوهانسون:

$H_0 \checkmark$  :  $r > 0$ ... إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي 0؛

$\checkmark$  في حالة رفض هذه الفرضية يتم المرور إلى الاختبار التالي ( $\lambda_{trace}$  < القيم الحرجة الجدولية)

$H_0 \checkmark$  :  $r > 1$ ... إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي 1؛

$\checkmark$  في حالة رفض هذه الفرضية يتم المرور إلى الاختبار الموالي؛

$H_0 \checkmark$  :  $r > 2$ ... إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي 2؛

$\checkmark$  عند رفض هذه الفرضية يتم المرور إلى الاختبار الذي يليه وهكذا إلى غاية الوصول إلى

الاختبار الأخير، وفي حالة رفض كل الفرضيات نقوم باختبار  $H_0: r=k$ .

**ثالثاً- نموذج تصحيح الخطأ:** عندما يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات اقتصادية فإنه يمكن القول إنها تتجه في المدى الطويل نحو التوازن، ويمكن لهذه المتغيرات أن تتحرف مؤقتاً عن مسارها فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا في حالة ثبوت اتجاهها لوضع التوازن في المدى الطويل، وهنا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ ECM، وهذا من أجل التوفيق بين السلوكين قصير وطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، أي تقدير العلاقة بين المتغيرات.

تتمثل معادلة الأجل القصير في إضافة حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، ويعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، ويهدف ECM إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

**1-صيغة نموذج تصحيح الأخطاء:** في البداية نحاول تقدير العلاقة بين متغيرين وليكن  $X_t$  و  $Y_t$

وذلك باستخدام الصيغة التالية: (بغداد، 2019، الصفحات 134-135)

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

يتم الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ ويتمثل في البواقي  $\varepsilon_t$  حيث أن:

$$\mu_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

يمكن تمييز شكلين من أشكال ECM هما:

✓ **الشكل الأول:** وهو شكل المتوسطات المتحركة ويأخذ الصيغة التالية:

$$Z_t = \beta\mu + \beta\phi(L)S_t + \beta\phi(L)Se_t$$

حيث:  $Z_t$  عبارة عن علاقة غير مستقرة لأن شلعل المسار العشوائي غير مستقر؛

$$\beta\mu + \beta\phi(L)S_t + \beta\phi(L)Se_t \text{ عبارة عن علاقة مستقرة.}$$

✓ **الشكل الثاني:** شكل نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء يكون على الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = C - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + \mu_t$$

حيث:

$\Delta y_t$ : تمثل علاقة مستقرة.

$$C - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + \mu_t \text{ عبارة عن علاقة غير مستقرة وكي تسبق}$$

$$Z_{t-1} = \alpha(y_{t-1}) - \delta(t-1) \text{ مستقرة.}$$

✓ في الحالة الأولى إذا كانت رتبة المصفوفة  $(\phi)$  ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات، هنا يمكن

القول أن متغيرات الدراسة مستقرة حول اتجاه عام، في هذه الحالة نكتفي ببناء نموذج من نوع شعاع

انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء؛

✓ في الحالة الثانية عندما تكون رتبة المصفوفة مساوية للصفر  $(\phi) = 0$  نقوم ببناء نموذج من

شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات؛

✓ في الحالة الثالثة عندما تكون رتبة التكامل المتزامن محصورة بين الرتبة التامة والصفر

فالنموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء ECM، وفي حالة رتبة المصفوفة تساوي الواحد

تكون طريقة التقدير هي طريقة أنجل وجرانجر ذات المرحلتين، أما الحالة الأخرى نطبق طريقة

جوهانسون.

## 2-تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يتم التقدير حسب الخطوات التالية:

أ- في حالة متغيرين  $X_t$  و  $Y_t$ : لقد بين كل من "Granger" و "Angeles"، سنة 1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن " تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى وفيمايلي خطوات تقدير نموذج تصحيح الأخطاء:

✓ تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + e_t(ECM)$$

✓ تقدير علاقات المدى القصير (النموذج الحركي) بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t (\alpha_2 < 0)$$

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات: في حالة وجود عدد من المتغيرات يمكن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء حسب الخطوات التالية:

✓ حالة وجود شعاع واحد للتكامل المتزامن: تستخدم لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء طريقة أنجل وجرانجر وذلك حسب المرحلتين التاليتين:

• يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى وحساب البواقي.

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots + \hat{\beta}_k x_{kt}$$

• تقدير علاقات المدى القصير (النموذج الحركي) بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{n1t} + \alpha_2 \Delta_{n2t} + \dots + \alpha_k \Delta_{nkt} + l e_{t-1} + \mu_t$$

✓ حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن: في هذه الحالة يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بتقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ MVCE، ففي حالة وجود متغيرين يكون نموذج تصحيح الأخطاء حسب العلاقة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t$$

هذا يسمح لنا بإيجاد علاقة بين تغيرات  $X_t$  و  $Y_t$  وبوجود علاقة في المدى الطويل أي:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + e_t$$

هنا يحتمل وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كمايلي:

$$\Delta y_t = C + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t, \lambda \leq 0$$

$$\Delta x_t = \hat{C} + \hat{\lambda} e_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t, \lambda \leq 0$$

**رابعا-اختبار السببية:** لقد اقترح جرانجر Granger معيار لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية والتي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، فمثلا إذا كا لدينا سلسلتين زمنيتين  $X_t$  و  $Y_t$  عبارة عن متغيرين اقتصاديين مختلفين عبر الزمن  $t$  ، فعندما تحتوي السلسلة  $X_t$  على معلومات يمكن من خلالها تحسين التوقعات للسلسلة  $Y_t$  ،نقول في هذه الحالة أن  $X_t$  تُسبب  $Y_t$  ،وعليه يمكننا القول على متغيرة أنها سببية إذا كانت لديها معلومات تساهم في تحسين التنبؤ لمتغيرة أخرى. (شيخي، 2012، الصفحات 276-278)

ويستعان باختبار جرانجر لمعرفة والتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو تبادلية بين متغيرين وهذا طبعا في حالة توفر بيانات سلسلة زمنية.

ويتم القضاء على مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، يتم إدخال قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، ويضاف لها أيضا إدخال قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية وكل هذا لأنه يمكن اعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ليكن لدينا النموذج VAR(p) المستقر حيث:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{12}^1 & \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 & \phi_{22}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots \\ + \begin{pmatrix} \phi_{1p}^1 & \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 & \phi_{2p}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر السلاسل  $Y_{1t-1}$  ،  $Y_{2t-1}$  ،  $Y_{1t-2}$  ،  $Y_{2t-2}$  ، .....  $Y_{1t-p}$  ،  $Y_{2t-p}$  متغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات  $Y_{1t-1}$  ،  $Y_{2t-1}$  ، .....  $Y_{1t-p}$  ،  $Y_{2t-p}$  نرى ما إذا كانت مجموعة  $Y_{2t}$  لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات  $Y_{1t}$  للنموذج VAR والذي نطلق عليه تسمية RVAR (Restricted VAR) اختبار الفجوات الزمنية يتم بواسطة المعيارين AIC و Schwarz ليكن:

•  $H_0 : \phi_{21}^2 = \phi_{21}^2 \dots = \phi_{1p}^2 = 0$  إذا كانت الفرضية المقبولة  $Y_{1t}$  لا يسبب  $Y_{2t}$

•  $H_0 : \phi_{21}^2 = \phi_{22}^2 \dots = \phi_{2p}^2 = 0$  إذا كانت الفرضية المقبولة  $Y_{2t}$  لا يسبب  $Y_{1t}$

عند قبول الفرضيتين السابقتين معا أو ما يسمى "Feed Back effect" ونستعمل احصائية فيشر للقيام بالاختبار وهو اختبار انعدام المعاملات، ويمكن استعمال نموذج VAR غير المقيد UVAR والنموذج VAR المقيد RVAR نحسب نسب المعقولية.

$$L^* = (T - c) \times (\ln |\sum RVAR| - \ln |\sum UVAR|)$$

التي تتبع توزيع  $\chi^2$  بدرجة حرية  $2 \times p$

$\sum RVAR$  مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي النموذج المقيد؛

$\sum UVAR$  مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد؛

T : عدد المشاهدات؛

c : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد؛

إذا كانت  $L^* > \chi_a^2(2p)$  نقوم برفض وجود قيود وهذا يؤكد وجود سببية وفق جرانجر.

خامسا- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطنة ARDL: Approach to co integration the Autoregressive Distributed Lag

هو عبارة عن مزيج من نموذجين الأول هو نموذج الإبطاء الموزع (Distributed lag model) أما الثاني فهو نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model).

**1- نموذج الإبطاء الموزع:** يمتاز بوجود قيم سابقة (Past value) لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية بحيث المتغير التابع ( $Y_t$ ) يتأثر بالمتغير المستقل ( $X_t$ ) للفترة الزمنية الحالية وكذلك لفرات زمنية سابقة ( $X_{t-1}$ ) وهذا حسب المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} \dots + \beta_q X_{t-q} + e_t \dots \dots \dots (1)$$

$Y_t$  : المتغير التابع؛

t : الفترة الحالية؛

q : عدد فترات التباطؤ.

**2- نموذج الانحدار الذاتي:** هو عبارة عن قيم سابقة للمتغير التابع ( $Y_t$ ) تعتبر متغيرات تفسيرية وذلك حسب المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^p \lambda Y_{t-1} + e_t \quad (2)$$

نقوم بجمع المعادلتين 1 و 2 مع الترتيب نحصل على المعادلة 3 والتي توضح الشكل الأساسي لنموذج ARDL

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda Y_{t-1} + \dots + \beta_q X_{t-q} + e_t$$

$$Y_t = \alpha_0 + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p\alpha_1} \alpha_{1i} Y_{t-1} + \sum_{i=0}^k \alpha_{2i} X_{t-1} + e_t$$

حيث أن:

$\alpha_0, \lambda, \beta$  تمثل معلومات الاجل الطويل؛

$\sum_{i=1}^{p\alpha_1} \alpha_{1i} Y_{t-1}$  تمثل ابطاءات المتغير التابع؛

$\sum_{i=0}^k \alpha_{2i} X_{t-1}$  تمثل ابطاءات المتغير المستقل.

$\lambda$  معامل تصحيح الخطأ هو عبارة عن معدل أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة واحدة من الزمن من أجل الرجوع إلى وضع التوازن في الأجل وكي يتحقق هذا التوازن يجب المعامل  $\lambda$  ذو إشارة سالبة وذو معنوية احصائية ( عز الدين، 2018، الصفحات 134-135).

تتميز منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المبطنة ARDL والتي تم تطبيقها من طرق بيساران Pesaran (1997) وكل من بيساران وشين (1999) Pesaran and shin وطورها فيما بعد بيساران وآخرون (2001) Pesaran et al بالميزات التالية:

✓ لا يشترط نفس درجة التكامل بين المتغيرات، أي أنه من الممكن أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو مستقرة عند الفرق الأول  $I(1)$  أو مزيج من الاثنين؛

✓ نموذج ARDL يمكننا من حساب مقدرات الأجل الطويل والأجل القصير بالاعتماد على معادلة واحدة وهذا عكس النماذج الدينامكية الأخرى التي تتطلب استخدام العديد من المعادلات؛

✓ لا يشترط في هذا النموذج توفر عدد كبير جدا من المشاهدات بحيث يمكن تطبيقه — 30 إلى 80 مشاهدة فقط؛

✓ الاختلاف في درجة الإبطاء من متغير إلى آخر تمكننا من تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بينها.

ويمكن القول بتوفر كل هذه الميزات نماذج ARDL تعتبر من أفضل النماذج الدينامية ( حاج صحراوي، 2021، صفحة 28)، وفيما يلي الصيغة العامة لنموذج ARDL :

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_2 \Delta Y_{1t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_3 \Delta Y_{2t-1} \dots \dots + \sum_{i=1}^p \beta_k \Delta Y_{kt-1} \\ + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

C : الحد الثابت؛ K : عدد المتغيرات المستقلة؛

$\beta_k \dots \beta_2, \beta_1$  معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛  $\alpha_k \dots \alpha_2, \alpha_1$  معاملات العلاقة طويلة الأجل؛  $\varepsilon_t$  حد الخطأ العشوائي؛

في بداية اختبار ARDL يتم الكشف عن وجود تكامل متزامن وذلك عن طريق حساب احصائية فيشر F من خلال wald test كمايلي:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = 0 & \text{غياب علاقة توازن طويلة الأجل} \\ H_0: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0 & \text{وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج} \end{cases}$$

في المرحلة الثانية نقوم بمقارنة احصائية فيشر F مع القيم الجدولية التي قدمها بشاران Pesaran and al (2001) ( قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا )، ويتم التفريق بين المتغيرات المتكاملة عند الفرق الأول و المتغيرات المتكاملة عند المستوى، أو عند نفس درجة التكامل، فعندما تكون قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، ترفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل، وتقبل الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات محل الدراسة، وفي حالة كانت قيمة احصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة يتم قبول الفرضية البديلة وهي غياب علاقة توازن في الأجل الطويل (بغداد، 2019، الصفحات 140-141).

### 3-خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL: نلخص خطوات تطبيق

هذا النموذج حسب الترتيب الآتي: (حمد الله، 2018، الصفحات 85-87)

- ✓ يجب أن تكون جميع متغيرات الدراسة ليست متكاملة من الرتبة الثانية، وهذا معناه أن تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أو الرتبة واحد أو معا؛
- ✓ صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ECM ؛
- ✓ معرفة فترة الإبطاء المناسبة للنموذج؛
- ✓ التأكد من أن استقلالية أخطاء النموذج ذاتيا؛
- ✓ معرفة أن النموذج مستقر ديناميكيا؛
- ✓ التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك باستخدام اختبار الحدود؛
- ✓ بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بعد ذلك يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل؛
- ✓ قياس حركية تأثيرات العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

### المطلب الثاني: قياس أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة

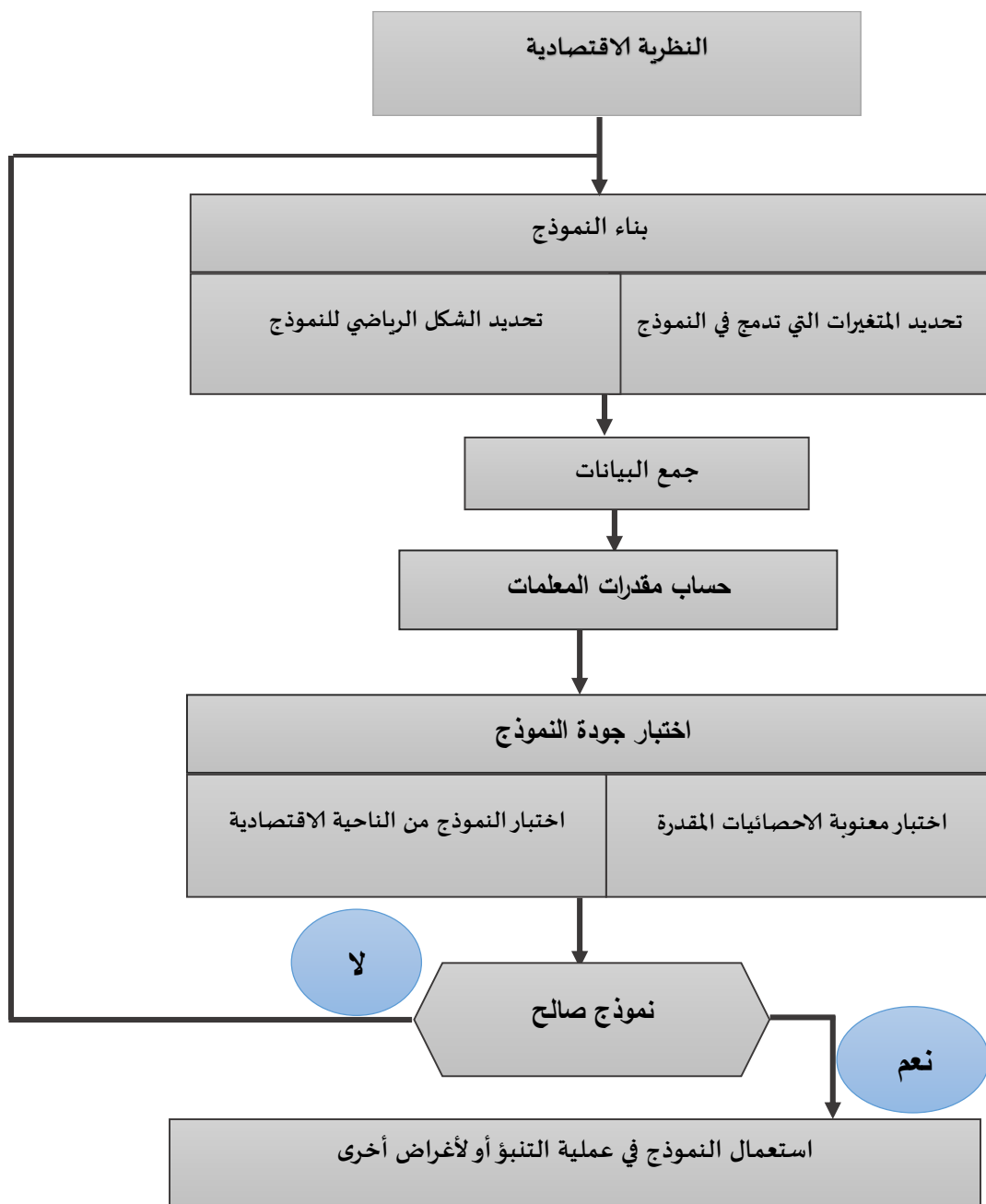
#### ARDL (1990-2021) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

سنقوم في هذا المطلب بقياس أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، ولتحقيق هذا الهدف وتسهيل الدراسة سنعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وهذا باتباع الخطوات التالية:

**أولاً- تحديد نموذج الدراسة:** من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا سنقوم باقتراح نموذج قياسي يفسر مدى تأثير السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار مقدرة النموذج على الإجابة أو عدم الإجابة على التساؤل السابق، وهذا لاحتمالية وجود عوامل أو مؤثرات خارجية لا يمكن التحكم بها أو خارجة عن إطار دراستنا، وعليه فالنتيجة النهائية التي يقدمها النموذج القياسي المقترح ممكن أن تكون صحيحة أو خاطئة وهذا يرجع بالأساس إلى قدرة النموذج على استيعاب جميع جوانب الاشكالية، وتعتبر المعلومات التي يقدمها النموذج المقترح النتيجة النهائية لمعرفة قدرة هذا الأخير على الإجابة على التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة، ويعتمد تحديد النموذج

الاقتصادي القياسي لأي دراسة على المتغيرات التفسيرية والتابعة التي تدخل في تركيبه، ولدراسة أي نموذج قياسي يجب المرور على مراحل أساسية موضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم (3-12): مراحل دراسة النموذج القياسي.



المصدر: (صحراوي، 2021، الصفحة 06)

**ثانيا- تحديد المتغيرات التي تدمج في النموذج:** لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على بيانات سنوية تبدأ من 1990 إلى غاية 2021، وتعتبر سنة 1990 السنة التي صدر فيه قانون النقد والقرض 10/90 بداية لمرحلة جديدة في النظام المصرفي الجزائري أو بالأحرى ظهور سياسة نقدية حقيقية في الجزائر، وفيمايلي المتغيرات الاقتصادية الداخلة في تحديد النموذج القياسي لدراستنا:

**1- المتغير التابع:** وهو معدل نمو الأجر الحقيقي (RW) أي المتغير المراد تفسير سلوكه خلال الفترة الزمنية (1990-2021) من خلال النموذج المقترح، وتم حساب الأجر الحقيقي بنسب الأجر الاسمي إلى مؤشر أسعار المستهلك وتم التعبير عن الأجور الاسمية في الجزائر بالكتلة الأجرية السنوية.

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الكتلة الأجرية السنوية}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}}$$

يمكننا اعتباره المتغير الذي يعبر عن القدرة الشرائية لأجور العمال في الجزائر.

**2- المتغيرات التفسيرية:** لمعرفة أثر السياسة النقدية لا يتم استخدام أدوات هذه السياسة كما هو الحال في السياسة المالية (الإيرادات، النفقات)، وهذا للتأثير المختلف الذي تمارسه السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق أدواتها حيث تطبق استراتيجية معينة لنقل التأثير هذه السياسة عبر قنوات نقل السياسة النقدية وتحقيق أهداف وسيطية بغية الوصول إلى الأهداف النهائية، فمعظم الدراسات تعتمد على استعمال الأهداف الوسيطة لتعريف متغيرات السياسة النقدية، لأن صدمات السياسة النقدية تعرف على أنها الارتفاعات المفاجئة التي تحدث في معدلات الفائدة، وفيمايلي المتغيرات التفسيرية المستخدمة في دراستنا:

**أ- سعر الصرف:** تم استخدام سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)؛

**ب- قروض موجهة للاقتصاد:** تم التعبير عنه بمعدل نمو القروض الاجمالية الموجهة للاقتصاد؛

**ج- المعروض النقدي:** تم التعبير عنه بمتغير المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

**د- الاستثمار الأجنبي:** تم التعبير عنه بـمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛

**هـ- معدل التشغيل:** تم التعبير عنه بـمتغير إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاما فأكثر.

ويمكننا تلخيص متغيرات الدراسة ومصادرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3) متغيرات الدراسة.

| متغيرات الدراسة    | الرمز | مصدر البيانات             | طريقة القياس                                                                                            |
|--------------------|-------|---------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المتغير التابع     | RW    | الديوان الوطني للإحصائيات | يعبر عنه بمعدل التغير في الكتلة الأجرية الحقيقية تم حسابها بقسمة الكتلة الأجرية على مؤشر أسعار المستهلك |
| المتغيرات المستقلة | CECO  | بنك الجزائر               | معدل نمو القروض الاجمالية الموجهة للاقتصاد                                                              |
|                    | BMNY  |                           | المعروض النقدي بمعناه الواسع (%) من إجمالي الناتج المحلي                                                |
|                    | DTC   |                           | يعبر عنه بالتغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي                                        |
|                    | INV   |                           | الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%) من إجمالي الناتج المحلي                            |
|                    | EMP   |                           | إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاما فأكثر (%)                                                   |

المصدر: من اعداد الطالب.

**3- الشكل الرياضي للنموذج (النموذج القياسي):** من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي لدراستنا والذي يتمحور حول أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجر الحقيقي في الجزائر في المدى القصير والطويل وباعتماد على نموذج ARDL، قمنا بصياغة نموذج خطي يعبر عن علاقة خطية بين معدل نمو الأجور الحقيقية بعض متغيرات السياسة النقدية فيمايلي صيغة هذا النموذج:

$$RW = F(BMNY, CECO, DTC, INV, EMP)$$

بناءً على ماسبق سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} RW_t = & C + \beta_1 RW_{t-1} + \beta_2 BMNY_{t-1} + \beta_3 CECO_{t-1} + \beta_4 DTC_{t-1} \\ & + \beta_5 INV_{t-1} + \beta_6 EMP_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta RW_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \alpha_2 \Delta BMNY_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q_2} \alpha_3 \Delta CECO_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_3} \alpha_4 \Delta DTC_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_4} \alpha_5 \Delta INV_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q_5} \alpha_6 \Delta EMP_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

ويسمى هذا النموذج ARDL (p,q<sub>1</sub>,q<sub>2</sub>,q<sub>3</sub>,q<sub>4</sub>,q<sub>5</sub>) حيث يعبر كل من :

✓ p,q<sub>1</sub>,q<sub>2</sub>,q<sub>3</sub>,q<sub>4</sub>,q<sub>5</sub> عن درجة الإبطاء للمتغير التابع و المتغيرات المفسرة على التوالي؛  
✓ β<sub>1</sub>, β<sub>2</sub>, β<sub>3</sub>, β<sub>4</sub>, β<sub>5</sub>, β<sub>6</sub> معاملات العلاقات طويلة الأجل، α<sub>1</sub>, α<sub>2</sub>, α<sub>3</sub>, α<sub>4</sub>, α<sub>5</sub>, α<sub>6</sub> معاملات العلاقات قصيرة الأجل، C الحد الثابت ، ε<sub>t</sub> حد الخطأ العشوائي.

**4-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:** نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وكما سبق الذكر في الجزء النظري الخاص بالدراسة القياسية فإن المتغيرات يجب أن تكون متكاملة من I(0) أو I(1) أو مزيج من الاثنين، وتجدر الإشارة أنه في حالة ما إذا كانت متغيرات الدراسة I(P)، حيث P > 1 فإنه لا يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وبالتطبيق على برنامج Eviews12 وعند استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فليب بروون (Philips -Perron) لجذور الوحدة كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبار فليب برون (Philips –Perron)

| عند المستوى I(0) |                    |                         | عند الفروق الأولى I(1) |                    |                         | متغيرات الدراسة |
|------------------|--------------------|-------------------------|------------------------|--------------------|-------------------------|-----------------|
| حد ثابت          | اتجاه عام وحد ثابت | بدون اتجاه عام وحد ثابت | حد ثابت                | اتجاه عام وحد ثابت | بدون اتجاه عام وحد ثابت |                 |
| t-Statistic      | t-Statistic        | t-Statistic             | t-Statistic            | t-Statistic        | t-Statistic             |                 |
| Prob.            | Prob.              | Prob.                   | Prob.                  | Prob.              | Prob.                   |                 |
| -3.3227          | 0.0224             | 0.0937                  | -2.7810                | 0.0070             | 0.0000                  | RW              |
| -3.2497          | 0.0001             | 0.0000                  | -6.2452                | 0.0000             | 0.0000                  | BMNY            |
| -0.3166          | 0.9113             | 0.8885                  | 0.8467                 | 0.8885             | 0.0000                  | DTC             |
| -4.1021          | 0.0033             | 0.0019                  | -3.4470                | 0.0012             | 0.0000                  | CECO            |
| -4.8505          | 0.0005             | 0.0000                  | -3.4263                | 0.0012             | 0.0000                  | INV             |
| -2.6779          | 0.0892             | 0.3151                  | -1.2569                | 0.1875             | 0.0000                  | EMP             |
| -1.2955          | 0.6190             | 0.5561                  | -0.0019                | 0.6744             | 0.0000                  |                 |

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات 12 Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الخاصة بالمتغيرات CECO،DTC تعتبر مستقرة عند المستوى I(0)، بينما السلاسل الخاصة بالمتغيرات RW، BMNY، INV، EMP مستقرة عند أخذ الفروق الأولى I(1).

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)

| عند المستوى I(0) |             |                | عند الفروق الأولى I(1) |             |                |                 |
|------------------|-------------|----------------|------------------------|-------------|----------------|-----------------|
| حد ثابت          | اتجاه عام   | بدون اتجاه عام | حد ثابت                | اتجاه عام   | بدون اتجاه عام |                 |
| وحدة ثابت        | وحدة ثابت   | وحدة ثابت      | وحدة ثابت              | وحدة ثابت   | وحدة ثابت      | متغيرات الدراسة |
| t-Statistic      | t-Statistic | t-Statistic    | t-Statistic            | t-Statistic | t-Statistic    |                 |
| Prob.            | Prob.       | Prob.          | Prob.                  | Prob.       | Prob.          |                 |
| -3.3504          | -3.2788     | -2.8857        | -5.8266                | -5.7239     | -5.9341        | RW              |
| 0.0210           | 0.0885      | 0.0054         | 0.0000                 | 0.0003      | 0.0000         |                 |
| -0.3705          | -3.7287     | 0.6743         | -5.9306                | -5.9172     | -5.7482        | BMNY            |
| 0.9024           | 0.0352      | 0.8563         | 0.0000                 | 0.0002      | 0.0000         |                 |
| -4.1080          | -4.8977     | -3.5528        | -12.0698               | -4.7095     | -12.0922       | DTC             |
| 0.0033           | 0.0023      | 0.0009         | 0.0000                 | 0.0043      | 0.0000         |                 |
| -3.0052          | -3.2595     | -1.8213        | -8.9512                | -8.7843     | -9.0774        | CECO            |
| 0.0462           | 0.0931      | 0.0658         | 0.0000                 | 0.0000      | 0.0000         |                 |
| -2.8212          | -2.6911     | -1.4174        | -5.7779                | -5.9355     | -5.8616        | INV             |
| 0.0669           | 0.2467      | 0.1426         | 0.0000                 | 0.0002      | 0.0000         |                 |
| -1.2765          | -1.9706     | -0.0080        | -5.6207                | -5.5153     | -5.7205        | EMP             |
| 0.6277           | 0.5939      | 0.6724         | 0.0001                 | 0.0005      | 0.0000         |                 |

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات 12 Eviews

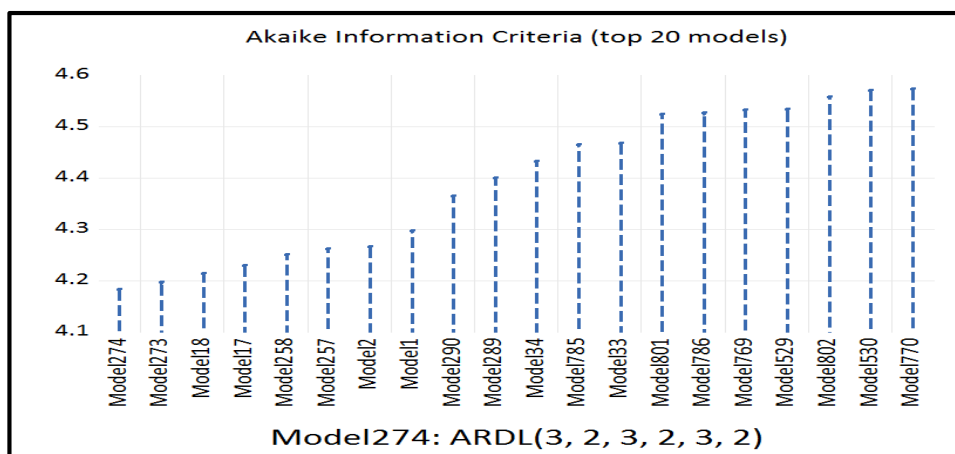
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الخاصة بالمتغيرات CECO، DTC تعتبر مستقرة عند المستوى I(0)، بينما السلاسل الخاصة بالمتغيرات EMP، INV، CECO، BMNY، RW مستقرة عند أخذ الفروق الأولى I(1).

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة في كل من اختبار ADF و اختبار PP وجدنا أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى أو مستقرة عند الفروق الأولى، كما أنه لا يوجد أي من المتغيرات الخاصة بدراستنا التي تستقر عند الفرق الثاني، وكل هذا ما يسمح لنا بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

**5-تقدير نموذج الدراسة:** يتم ذلك وفقا للخطوات التالية:

أ- تحديد فترة الإبطاء المثلى: نقوم في البداية بتحديد درجة الإبطاء بالنسبة لكل متغير على حدة  $(P, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$ ، تم اختيار هذا النموذج بناء على معيار المعلوماتية Akaike مع تحديد فترات الإبطاء 3 كحد أعلى، واختير نموذج من بين 20 نموذج تم تقييمه وسيتم إجراء اختبار الحدود انطلاقاً من هذا النموذج.

الشكل رقم (3-13): فترة الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أفضل درجة إبطاء بالنسبة لكل من متغيرات الدراسة في النموذج هي على التوالي: 2,3,2,3,2,3، وعليه فإن نموذجنا يكون على الشكل التالي:  $ARDL(3,2,3,2,3,2)$ ، ومن أجل التأكد من صحة النموذج المقدر وتحليل نتائجه نقوم بإجراء الاختبارات التالية:

ب- اختبار علاقة التكامل المشترك (اختبار الحدود Bound Test): من أجل الكشف عن احتمال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound Test والجدول أدناه يوضح هذه النتائج.

الجدول رقم (3-5) : اختبار الحدود (Bound Test)

| الاختبار              | القيمة           | عدد المتغيرات المستقلة | النتيجة                                             |
|-----------------------|------------------|------------------------|-----------------------------------------------------|
| إحصائية فيشر F        | 15.81761         | 5                      | وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى أكبر من 1% |
| القيم الجدولية للحدود | الحد الأدنى I(0) | الحد الأعلى I(1)       |                                                     |
| عند مستوى 10%         | 2.08             | 3                      |                                                     |
| عند مستوى 5%          | 2.39             | 3.38                   |                                                     |
| عند مستوى 2,5%        | 2.7              | 3.73                   |                                                     |
| عند مستوى 1%          | 3.06             | 4.15                   |                                                     |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة إحصائية فيشر F لاختبار الحدود هي : أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى 1% للحد الأعلى I(1) أي (  $15,81 > 4,15$  ) ، وعليه فإننا نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، وهذا يبين أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الخاصة بالنموذج في دراستنا.

**ج- نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:** بعدما تم الكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة للنموذج المقترح، يمكننا تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بواسطة نموذج ARDL.

**ج-1- التقدير في الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:** في الجدول أدناه نلخص نتائج تقدير الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (3-6): التقدير في الأجل القصير

| المتغيرات          | المعاملات | احصائية t المعنوية | الاحتمال |
|--------------------|-----------|--------------------|----------|
| D(RW(-1))          | 0.567744  | 8.397741           | 0.0000   |
| D(RW(-2))          | -0.266275 | -3.987408          | 0.0040   |
| D(BMNY)            | -0.355177 | -6.903583          | 0.0001   |
| D(BMNY(-1))        | 0.267303  | 4.356453           | 0.0024   |
| D(CECO)            | -0.178161 | -7.242483          | 0.0001   |
| D(CECO(-1))        | -0.101027 | -6.315674          | 0.0002   |
| D(CECO(-2))        | -0.149309 | -6.517845          | 0.0002   |
| D(DTC)             | -0.038447 | -1.028757          | 0.3337   |
| D(DTC(-1))         | -0.057492 | -2.330661          | 0.0481   |
| D(INV)             | 3.481813  | 4.621181           | 0.0017   |
| D(INV(-1))         | -12.99254 | -9.532260          | 0.0000   |
| D(INV(-2))         | -5.931431 | -7.020809          | 0.0001   |
| D(EMP)             | 2.052367  | 6.226622           | 0.0003   |
| D(EMP(-1))         | -3.090900 | -10.57967          | 0.0000   |
| CointEq(-1)*       | -1.645561 | -13.91998          | 0.0000   |
| R-squared          |           | 0.985164           |          |
| Adjusted R-squared |           | 0.970327           |          |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

**ج-1-1- التفسير الإحصائي:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن متغيرات الدراسة تقريبا جميعها ذات معنوية إحصائية، أما تأثير هاته المتغيرات كان بين الإيجابي والسلبي، أما فيما يخص معامل تصحيح الخطأ فقد كان ذو إشارة سالبة (**-1,64**) وذو معنوية احصائية (0,0000) عند 5 % وهذا معناه أن

1,64 من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، ومعامل تصحيح الخطأ يبين سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، وتشير هذه المعلمة في النموذج أن معدل نمو الأجور الحقيقية يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 164,5 % اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد وهو ما يتم تصحيح ما يعادل 164,5 % من الانحراف في الفترة (t)؛ كما نجد من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل التحديد  $R^2 = 0.98$  معامل التحديد المعدل  $\bar{R}^2 = 0.97$  أي ما يقارب 97 % من التغيرات في معدل التغير في الأجور الحقيقية في الأجل القصير تفسرها المتغيرات المستقلة (المعروض النقدي بمعناه الواسع، القروض الموجهة للاقتصاد، سعر الصرف الرسمي، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التشغيل).

**ج-1-2- التفسير الاقتصادي:** بالعودة إلى نتائج الجدول رقم (3-6) نلاحظ وجود أثر لمتغيرات الدراسة على معدل نمو الأجر الحقيقي نفسرها مرتبة كمايلي:

- بالنسبة للمعروض النقدي (BMNY) نلاحظ أنه هناك أثر سلبي لهذا المتغير على معدل نمو الأجور الحقيقية في المدى القصير حيث أن الزيادة في المعروض النقدي بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي بنسبة 0,35 % خلال سنة التنفيذ (t-0) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ففي حالة ارتفاع كمية النقد في الاقتصاد يرتفع معدل التضخم أي ارتفاع مستوى الأسعار والذي بدوره يضعف من القدرة الشرائية لأجور العمال، أما خلال سنة الابطاء الأولى (t-1) فكان التأثير إيجابي فالزيادة في المعروض النقدي بنسبة 1 % يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي بنسبة 0,26 % وهذا أيضاً يتوافق مع النظرية الاقتصادية فارتفاع المعروض النقدي من شأنه المساهمة في رفع معدلات الاستثمار وزيادة المشاريع وهذا يساهم في تنشيط سوق العمل فتزداد الطلبات على العمال والتي من الممكن أن تؤثر بالإيجاب على الأجور فتتمو وتتحسن القدرة الشرائية لها (الأجور الحقيقية)؛

- بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد (CECO) نلاحظ أنه هناك تأثير سلبي لهذا المتغير على معدل نمو الأجور الحقيقية خلال المدى القصير حيث أن الزيادة في منح القروض بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية بـ 0.17 % و 0.10 % و 0.14 % خلال سنة التنفيذ (t-0) والابطاء

الأولى (t-1) والثانية (t-2) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ففي حالة ارتفاع ضخ القروض الموجهة للاقتصاد تزداد معها كمية النقد بمعدل أكبر من معدل التضخم الشيء الذي يؤثر على مستوى الأسعار وتتأثر معه القدرة الشرائية لأجور العمال؛

- بالنسبة لمعدل التغير في سعر الصرف (DTC) نلاحظ أنه هناك أثر سلبي ضعيف لهذا المتغير على معدل نمو الأجور الحقيقية في الأجل القصير فعند ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري بـ 1% ينخفض معدل نمو الأجور الحقيقية بـ 0.038 % و 0.057 % وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

- بالنسبة لمعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر (INV) فقد كان لها أثر سلبي خلال سنة التنفيذ وسنة الابطاء الأولى على نمو معدل الأجور الحقيقية بحيث أن الزيادة في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الأجور الحقيقية بنسبة 12.99 % و 5.93 % وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

- بالنسبة لمعلمة معدل التشغيل (EMP) نلاحظ أنه هناك أثر سلبي لهذا المتغير على معدل نمو الأجور الحقيقية في المدى القصير حيث أن الزيادة في معدل التشغيل بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي بنسبة 3.09 % وهذا عكس النظرية الاقتصادية.

**ج-2-التقدير في الأجل الطويل:** نلخص نتائج تقدير الأجل الطويل في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): التقدير في الأجل الطويل.

| الاحتمال                                                                                   | احصائية t المعنوية | المعاملات | المتغيرات |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|-----------|-----------|
| 0.0001                                                                                     | -6.732283          | -0.283947 | BMNY      |
| 0.2322                                                                                     | -1.292791          | -0.076536 | CECO      |
| 0.0013                                                                                     | 4.840977           | 0.259626  | DTC       |
| 0.0000                                                                                     | 10.98074           | 14.61346  | INV       |
| 0.0001                                                                                     | 7.617826           | 1.889720  | EMP       |
| 0.0000                                                                                     | -10.07358          | -58.39548 | C         |
| $EC = RW - (-0.2839*BMNY - 0.0765*CECO + 0.2596*DTC + 14.6135*INV + 1.8897*EMP - 58.3955)$ |                    |           |           |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

من الجدول نستخرج معادلة التقدير في الأجل الطويل:

$$RW = - 0.2839*BMNY - 0.0765*CECO + 0.2596*DTC + 14.6135*INV + 1.8897*EMP - 58.3955)$$

من معادلة تقدير الأجل الطويلة نستنتج النتائج التالية:

- بالنسبة لمتغير المعروض النقدي نجد أن له أثر سلبي على معدل نمو الأجور الحقيقية في الأجل الطويل وذو معنوية احصائية (0.0001) عند 5 % أي وجود علاقة عكسية بين المعروض النقدي ومعدل نمو الأجور الحقيقية في الأجل الطويل، بحيث أن ارتفاع المعروض النقدي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الأجور الحقيقية بنسبة 0,28 % وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة كمية النقود في الاقتصاد تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ومستوى الأسعار فتتأثر القدرة الشرائية للأجور؛

- بالنسبة لمتغير القروض الموجهة للاقتصاد فتأثيره كان سلبي على معدل نمو الأجور الحقيقية وغير معنوي (0,2322) عند 5 %، وهذا معناه أنه هناك علاقة عكسية بين القروض الموجهة

للاقتصاد ونمو معدل الأجور الحقيقية فارتفاع معدل القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 1 % يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الأجور الحقيقية بنسبة 0,07 %؛

- أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف فتأثيره كان إيجابيا على نمو معدل الأجور الحقيقية وذو معنوية احصائية (0,0013) عند 5 %، وهذا يعني أنه هناك علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل نمو الأجور الحقيقية في المدى الطويل، فانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 % يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الأجور الحقيقية بنسبة 0,25 %؛

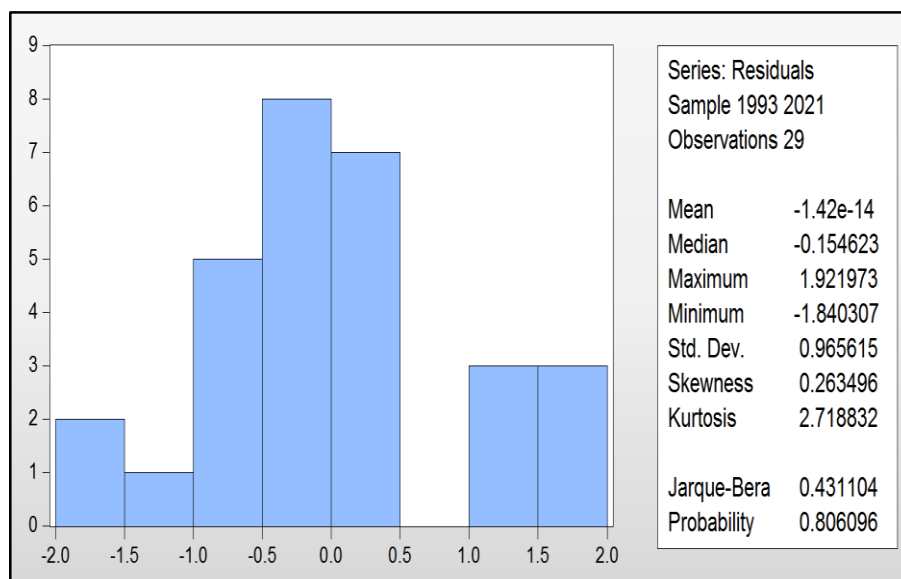
- أما بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر فتأثيره كان إيجابيا وكبير على نمو معدل الأجور الحقيقية وذو معنوية احصائية (0,0000) عند 5 %، وهذا يعني أنه هناك علاقة طردية بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الأجور الحقيقية، فارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1 % يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الأجور الحقيقية بنسبة 14,61 % وكل هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل خاصة في الشركات الأجنبية والتي تدفع أجور كبيرة ومحترمة وكل هذا يؤثر إيجابيا على نمو معدل الأجور الحقيقية؛

- بالنسبة لمتغير معدل التشغيل فتأثيره كان إيجابيا على نمو معدل الأجور الحقيقية و ذو معنوية احصائية (0,0001) عند 5 % ، وهذا معناه أنه هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات التشغيل ونمو الأجور الحقيقية فارتفاع معدل التشغيل بنسبة 1 % يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الأجور الحقيقية بنسبة 1,89 % وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة الطلب على العمال من شأنه أن يزيد من قوة التفاوض على الأجور بالنسبة للنقابات والعمال والمطالبة برفع مستوى الأجور ، الشيء الذي يؤثر بالشكل الذي يرفع من القدرة الشرائية لأجور العمال.

**د-الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:** تجري الاختبارات التشخيصية اللازمة للتأكد من صحة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية التقليدية وفيمايلي نتائج هذه الاختبارات.

**د-1-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera):** يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من الجدول أعلاه نجد أن الاحتمال المقابل لـ Jarque-Bera يساوي 0,806096 وهو أكبر من 0,05 وهذا يعني أن الأخطاء العشوائية في النموذج تتبع توزيعاً طبيعياً.

**د-2- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Serial Correlation LM Test):** إن من شروط صحة أي نموذج قياسي مقدار خلوه من الارتباط ذاتي للأخطاء، وقد استخدمنا اختبار Serial Correlation LM Test والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3-8): Serial Correlation LM Test

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F statistic   | 1.305901 | Prob. F(2,6)        | 0.3382 |
| Obs*R-squared | 8.795169 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0123 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من الجدول لدينا الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر هو 0,3382 أكبر من 0,05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية والتي نقول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

د-3- اختبار ثبات التباين للأخطاء: **Heteroskedasticity** : من أجل التأكد من ثبات التباين للأخطاء لنموذجنا المقدر نستعين باختبار Breusch-Pagan-Godfrey والذي كانت نتائجه كمايلي:

الجدول رقم (3-9): اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

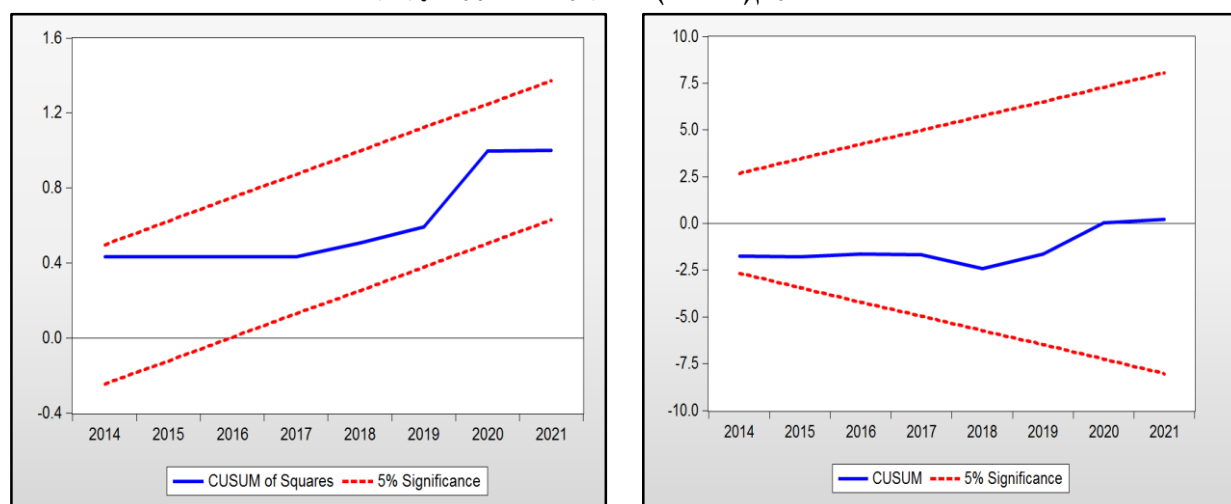
|               |          |                      |        |
|---------------|----------|----------------------|--------|
| F statistic   | 0.537609 | Prob. F(20,8)        | 0.8757 |
| Obs*R-squared | 16.62810 | Prob. Chi-Square(20) | 0.6770 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من الجدول نلاحظ أن الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر هو 0,8757 أكبر من 0,05 وعليه نقبل فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء ثابت.

هـ- اختبار الاستقرار الهيكلية: من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في دراستنا من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى انسجام معلمات طويلة الأجل مع معلمات قصيرة الأجل، نستعين باختبارين هما المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares)، والشكل الموالي يوضح النتائج.

الشكل رقم (3-15): اختبار الاستقرار الهيكلية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

نلاحظ من الشكل السابق أن المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares) تقع بين الخطين المتوازيين داخل حدود المنطقة الحرجة، أي بين حدود الثقة عند مستوى دلالة 5 % ، وعليه يمكن القول بأن متغيرات الدراسة للنموذج ثابتة عبر الزمن، وبالتالي لا توجد لدينا أكثر من معادلة لنموذج الدراسة، وعليه يمكن القول أنه هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد القصير ونتائج الأمد الطويل.

8- إختبار السببية بين السياسة النقدية ومعدل نمو الأجور الحقيقية: من خلال سببية غرانجر (Granger Causality Tests)، ونتائج هذا الاختبار ملخصة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-10): اختبار سببية غرانجر

| الفرضيات الصفريّة المختبرة | احصائية ( F-Statistic )<br>المحسوبة | حجم العينة | الإحتمال (Prob) |
|----------------------------|-------------------------------------|------------|-----------------|
| BMNY لا يسبب RW            | 0.75035                             | 29         | 0.5338          |
| RW لا يسبب BMNY            | 1.13216                             | 29         | 0.3578          |
| CECO لا يسبب RW            | 0.56454                             | 29         | 0.6441          |
| RW لا يسبب CECO            | 3.10132                             | 29         | 0.0475          |
| DTC لا يسبب RW             | 2.11372                             | 29         | 0.1275          |
| RW لا يسبب DTC             | 0.55392                             | 29         | 0.6509          |
| INV لا يسبب RW             | 3.94833                             | 29         | 0.0215          |
| RW لا يسبب INV             | 0.17849                             | 29         | 0.9098          |
| EMP لا يسبب RW             | 0.93294                             | 29         | 0.4415          |
| RW لا يسبب EMP             | 0.80531                             | 29         | 0.5043          |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من الجدول السابق نستنتج مايلي:

توجد علاقتين سببيتين فقط ذات اتجاه واحد:

✓ الأولى: من الأجور الحقيقية نحو قروض الاقتصاد أي أن معدل نمو الأجور الحقيقية يتسبب في قروض الاقتصاد وهذا لأن  $(\text{Prob} = 0.0475 < 0.05)$  ؛

✓ الثانية: من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو معدل نمو الأجور الحقيقية أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسبب في معدل نمو الأجور الحقيقية وهذا لأن  $(\text{Prob} = 0.0215 < 0.05)$ .

أما المتغيرات الخاصة بالدراسة المتبقية (المعروض النقدي، سعر الصرف، معدل التشغيل) فنتائج الاختبار بينت عدم وجود علاقة سببية فيما بينها، وهذا معناه أن السياسة النقدية في الجزائر لا تسبب الأجور الحقيقية.

### خلاصة الفصل الثالث

قمنا في هذا الفصل بدراسة أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر وهذا باستخدام منهجية أو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، وتم تطبيق اختبار السببية لغرانجر لمعرفة هل السياسة النقدية تُسبب في الأجور الحقيقية، وقد تم التوصل من خلال الدراسة القياسية للنموذج المدروس إلى النتائج التالية:

✓ تبين من خلال استعمال اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فليب بيرون أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى وأخرى عند الفروق الأولى؛

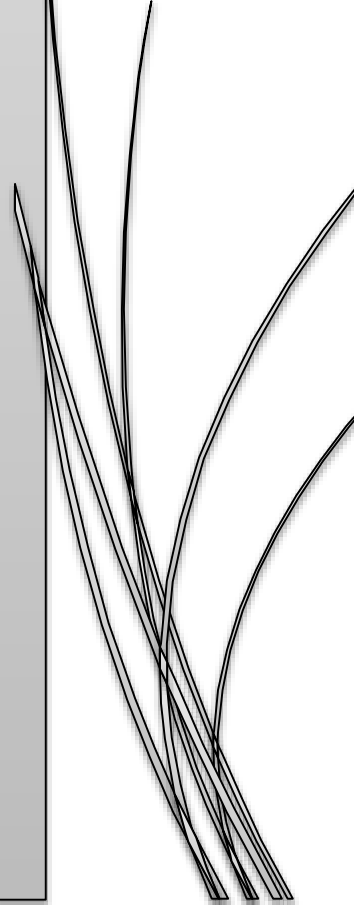
✓ معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وذو معنوية احصائية عند 5 % وهذا معناه أن أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل؛

✓ توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل من خلال اختبار الحدود Bound test بين كل من معدل نمو الأجور الحقيقية والمعرض النقدي بمعناه الواسع؛ القروض الموجهة للاقتصاد؛ سعر الصرف؛

✓ كما أظهر تقدير الأجل الطويل في النموذج المقدر وجود علاقة عكسية بين كل من المعرض النقدي والقروض الموجهة للاقتصاد ومعدل نمو الأجور الحقيقية وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ووجود علاقة موجبة بين سعر الصرف ومعدل نمو الأجور الحقيقية وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

✓ أما فيما يخص اختبار سببية غرانجر الذي يبين اتجاه السببية بين متغيرات السياسة النقدية ومعدل نمو الأجور الحقيقية فقد أظهر وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الأجور الحقيقية نحو القروض الموجهة للاقتصاد أي أن التغير في الأجور الحقيقية يسبب قروض الاقتصاد، أما المتغيرات الخاصة بالدراسة المتبقية (المعرض النقدي، سعر الصرف) فنتائج الاختبار بينت عدم وجود علاقة سببية فيما بينها وبين معدل نمو الأجور الحقيقية، وهذا معناه أن السياسة النقدية في الجزائر لا تُسبب الأجور الحقيقية.

الخاتمة



لقد كان الهدف من وراء دراستنا هذه معرفة أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، وبما أن السياسة النقدية تلعب دورا حاسما في تحسين القدرة الشرائية للعمال وبالتالي تعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا من خلال التحكم في الكمية النقدية المتداولة وأسعار الفائدة وسياسات أخرى ذات صلة، ويمكن لهذه السياسة أن تحقق للحكومة التوازن بين العرض والطلب والحفاظ على استقرار الأسعار والتضخم.

قد بينت الأبحاث والتجارب العملية السابقة أن سياسات النقدية الصحيحة يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة دخل العمال وبالتالي زيادة القدرة الشرائية لأجورهم، مما يعزز من قدرتهم على تحقيق مستوى أفضل من العيش والرفاهية، ومع ذلك يجب أيضا مراعاة الآثار الجانبية للسياسات النقدية، وخاصة ارتفاع معدلات التضخم، وعليه يجب أن تكون هذه السياسات النقدية متوازنة ومنسقة مع سياسات أخرى مثل السياسة المالية والسياسات الاجتماعية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ولمعالجة إشكالية دراستنا قمنا بتناول الموضوع من خلال ثلاثة فصول الفصل الأول قمنا بتناول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (السياسة النقدية، الأجور الحقيقية)، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع أما في الفصل الثالث والأخير قمنا بعرض تطور النظام البنكي الجزائري مع تناول أهم قوانين النقد والقرض وتطور السياسة النقدية مع نبذة تاريخية حول تطور نظام الأجور في الجزائر، ثم دراسة تحليلية لمتغيرات الخاصة بالدراسة وفي المبحث الثالث قمنا بدراسة تطبيقية لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، و هذا للإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات المطروحة وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد قمنا بمحاولة بناء نموذج قياسي للإجابة على إشكالية الدراسة:

وقد تم استخدام كل من : المعروض النقدي بمعناه الواسع؛ القروض الموجهة للاقتصاد؛ سعر الصرف كمتغيرات تفسيرية تعبر عن السياسة النقدية، والمتغيرات: الاستثمار الأجنبي ومعدل التشغيل كمتغيرات ضابطة، فبعد إدخال وإخراج بعض المتغيرات الاقتصادية تبين لنا أن إضافة كل من الاستثمار الأجنبي ومعدل التشغيل يمكننا من بناء نموذج قياسي صالح من خلاله نعرف ونستخلص آثار السياسة النقدية على نمو معدل الأجور الحقيقية حتى ولو كانت آثار بسيطة أو ضعيفة.

✓ أما فيما يخص المتغير التابع فقد اعتمدنا على معدل التغير في الكتلة الأجرية الحقيقية التي تم حسابها بقسمة الكتلة الأجرية الاسمية على مؤشر استهلاك الأسعار CPI .

### أولاً: نتائج الدراسة

بعد تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والتطبيقية يمكننا عرض نتائج هذه الدراسة على مستويين:

**1- نتائج الدراسة التحليلية:** يمكن عرض نتائج تحليل معدل نمو الأجور الحقيقية والسياسة النقدية في الجزائر على النحو التالي:

✓ تطور الأجر الحقيقي والذي يمثل القدرة الشرائية لأجور العمال في الجزائر خلال فترة الدراسة كان متذبذب ويتأثر كثيراً بمعدلات التضخم وتطور الأجر الوطني المضمون؛  
✓ زيادة الإصدار النقدي ساهم في ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لأجور العمال الجزائريين وتدهورها؛

✓ انهيار سعر صرف الدينار أمام الدولار نتج عنه انخفاض في الأجور الحقيقية وهذا راجع لاعتماد الجزائر على الاستيراد وخاصة السلع الواسعة الاستهلاك بشكل كبير؛  
✓ نمو القروض الموجهة للاقتصاد بشكل سريع يمكن أن يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي بشكل مفرط مما يؤثر بشكل سلبي على نمو الأجور الحقيقية؛  
✓ يعتبر سعر الفائدة في الجزائر أداة غير فعالة في تخفيض معدلات التضخم على المدى القصير والمتوسط، وترجع عدم الفعالية إلى نقص ادخار الأفراد في البنوك، بالإضافة إلى قلة فرص الاستثمار التي تنتج من تغير معدلات الفائدة.

**2- نتائج الدراسة القياسية:** يمكن القول أن نتائج الدراسة القياسية كانت مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية، فقد أظهرت مدى أثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية خلال الفترة الزمنية (1990-2021) وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

✓ توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل من خلال اختبار الحدود Bound test بين كل من معدل نمو الأجور الحقيقية و متغيرات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، القروض الموجهة للاقتصاد، سعر الصرف)؛

✓ معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وذو معنوية احصائية عند 5 % ، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج؛

✓ توجد علاقة عكسية ومعنوية في الأجل الطويل بين كل من المعروض النقدي بمعناه الواسع وبين معدل نمو الأجور الحقيقية، وهذا يعني تحقق الفرضية الأولى ، فالزيادة الكبيرة في المعروض النقدي بشكل أكبر من النمو الاقتصادي تؤثر سلباً على الأجور الحقيقية ، ومثال ذلك ما حدث في سنوات (1992، 2011) عندما أدى النمو الكبير للمعروض النقدي إلى انخفاض ملحوظ في معدلات نمو الأجور الحقيقية (0,27%، 1,93% ) سنوات 1993 و 2012؛

✓ يوجد تأثير إيجابي لمتغير سعر الصرف على معدل نمو الأجور الحقيقية في الأجل الطويل وذو معنوية احصائية عند 5 % وهذا عكس الفرضية الثانية؛

✓ وجدنا أن متغير القروض الموجهة للاقتصاد ذو تأثير سلبي على نمو معدل الأجور الحقيقية ولكن هذا المتغير غير معنوي عند 5 %؛

✓ أما فيما يخص اختبار سببية غرانجر الذي يبين اتجاه السببية بين متغيرات السياسة النقدية ومعدل نمو الأجور الحقيقية فقد أظهر وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الأجور الحقيقية نحو القروض الموجهة للاقتصاد أي أن التغير في الأجور الحقيقية يسبب قروض الاقتصاد ، أما المتغيرات الخاصة بالدراسة المتبقية (المعروض النقدي، سعر الصرف) فنتائج الاختبار بينت عدم وجود علاقة سببية فيما بينها وبين معدل نمو الأجور الحقيقية ، وهذا معناه أن السياسة النقدية في الجزائر لا تسبب الأجور الحقيقية.

### ثانياً-اقتراحات الدراسة

بناء على النتائج المتوصل اليها من خلال دراستنا هذه، يمكننا إعطاء بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز دور السياسة النقدية في نمو الأجور الحقيقية في الجزائر وتدعيم القدرة الشرائية للعمال الأجراء على النحو التالي:

✓ تنشيط الجهاز الانتاجي لأهم القطاعات (الزراعي، الصناعي) من أجل مواكبة العرض النقدي وهذا مع ترشيد حجم الواردات؛

✓ تشغيل أدوات السياسة النقدية وتنشيط السوق النقدي وإصلاح النظام البنكي وهذا من خلال إعادة وظيفة هذا النظام وهذا لجعله معبراً للأموال فالبنوك في الجزائر لا تمارس هذه الوظيفة الادخارية؛

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر متغير اقتصادي هام تشجيعه ورفعته أي بخلق بيئة استثمارية ملائمة تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات وتنشيط سوق العمل بتوفير فرص عمل جديدة ترفع من القيمة الحقيقية لأجور العمال؛
- ✓ الانفتاح على الصناعة المالية الإسلامية عن طريق تنشيط نوافذ الصيرفة الإسلامية في إصدار الصكوك الإسلامية لتوسيع القاعدة المالية؛
- ✓ تنظيم سياسة الفائدة النقدية وتكييفها حسب الوضع الاقتصادي العام للبلاد، فرفع معدل الفائدة يمكن أن يقلل من حجم الطلب الاقتصادي فيقل المعروض النقدي الذي يحد من ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي المساهمة في دعم قوة الدينار الجزائري فتزداد القيمة الحقيقية لأجور العمال؛
- ✓ محاولة توجيه السياسة النقدية نحو استقرار الأسعار فالتركيز على هذه الأخيرة يحافظ على قوة العملة المحلية ويقلل من التضخم الذي يؤثر بشكل سلبي على القوة الشرائية للأجور؛
- ✓ توجيه السياسة النقدية نحو دعم الاستثمار والابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يزيد من نمو الإنتاج والوظائف، كل هذا يرفع من الأجور ويحسن من قيمتها وقوتها الشرائية؛
- ✓ التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية، فمثلا إذا كانت السياسة المالية تدعم الاستثمار في التعليم وتكوين العمال، فإن ذلك يزيد من انتاجيتهم وبالتالي يرفع من قيمة الأجور؛
- ✓ الفهم الحقيقي لاحتياجات القطاع الخاص والعمال يساعد في وضع سياسات نقدية من شأنها تعزيز القدرة الشرائية للأجور مثل منح تحفيزات للشركات من أجل الرفع من حجم الاستثمار وبالتالي تنشيط سوق العمل وزيادة الطلب على اليد العاملة؛
- ✓ التقييم الدوري للسياسات النقدية وجعلها قابلة للتعديل حسب التغيرات والظروف التي تطرأ على الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تنظيم معدلات الفائدة والسيطرة على الإنفاق الحكومي والمالي وهذا للحفاظ على قيمة العملة المحلية والحد من تفاقم التضخم الذي له آثار سلبية على القدرة الشرائية لأجور العمال.

### ثالثا: آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الأجور الحقيقية وبعد تحليلنا للنتائج المذكورة، نجد أن هذه الدراسة التي قدمت عبارة عن بحث مفتوح أمام دراسات أخرى في مختلف الجوانب ذات صلة، على اعتبار أن القوة الشرائية لأجور العمال موضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد لعدة أسباب منها تأثيرها على معيشة الفرد

والأسرة وتأثيرها على الطلب الاقتصادي والتضخم، وعليه نقترح بعض المواضيع كإثراء وتطوير لهذا الدراسة على النحو التالي:

- ✓ سياسات الضرائب وأثرها على القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر؛
- ✓ أثر السياسة المالية على معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر؛
- ✓ أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحسين مستوى الأجور الحقيقية في الجزائر.

تم بحمد الله

# قائمة المراجع



قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً-الكتب

1. أحمد شعبان محمد علي. (2015). علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من المنظور إسلامي. (المجلد الطبعة الثانية). الإسكندرية. مصر: دار التعليم الجامعي.
2. اسماعيل عبد الرحمن. وعريقات حربي. (2004). مفاهيم ونظم اقتصادية -التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-. الطبعة الأولى. عمان. الأردن: دار وائل للنشر.
3. أكرم حداد. مشهور هذلول. (2005). النقود والمصارف -الطبعة الأولى-. عمان. الأردن: دار وائل للنشر.
4. برعي محمد خليل. سويبي عبد الهادي. (1984). النقود والبنوك. جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشروق.
5. بلعزوز بن علي. (2004). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. خالد توفيق الشمري. طاهر فاضل البياتي. (2009). مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى. عمان. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. رسلان خضور. غسان ابراهيم. (2020). علم الاقتصاد. سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
8. رفاه شهاب الحمداني. (2015). نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. سوزي عدلي ناشد. (2008). الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
10. شطا حماد محمد. (1982). النظرية العامة للأجور والمرتببات -دراسة مقارنة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. شيخي محمد. (2012). طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
12. صالح خصاونة. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي -الطبعة الثانية-. الأردن: دار وائل للنشر.

13. صالح مفتاح. (2005). النقود والسياسة النقدية. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
14. ضياء مجيد الموسوي. (1989). النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الجزئي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. ضياء مجيد الموسوي. (2014). أسس علم الاقتصاد -الجزء الثاني- نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية-الطبعة الثانية-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. الطاهر لطرش. (2015). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
17. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. عبد العزيز بن سلطان العنقري. (2015). إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات وبناء استراتيجيات القرن الواحد والعشرون. المملكة العربية السعودية-الرياض: دار المريخ للنشر.
18. عبد الرزاق بن عمرة. (2020). السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير (دراسة تحليلية قياسية). عمان: ألفا للوثائق.
19. عبد القادر خليل. (2014). مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
20. عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
21. عبد المطلب عبد الحميد. (2013). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. الطبعة الأولى. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.
22. علي كنعان. (2012). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. بيروت: دار المنهل اللبناني.
23. فاروق صالح الخطيب. عبد العزيز بن أحمد دياب. (2015). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. الطبعة الأولى. جدة: خوارزم العلمية.
24. كاظم الخيكاني نزار. حيدر يونس الموسوي. (2012). السياسات الاقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي. بيروت: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
25. كامل علاوي كاظم الفتلاوي. حسن لطيف كاظم الزبيدي. (2008). مبادئ علم الاقتصاد. عمان: دار صفاء للنشر.

26. مايكل أبديجمان: ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور. (1999). الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة". الرياض: دار المريخ للنشر.
27. مجيد الكرخي. (2014). إدارة الموارد البشرية. الطبعة الأولى. الأردن: دار مناهج للنشر والتوزيع.
28. مجيد خليل حسين. عبد الغفور ابراهيم أحمد. (2012). مبادئ علم الاقتصاد. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
29. محمد السيرتي. علي عبد الوهاب نجا. (2009). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
30. محمد سعيد السمهوري. (2011). اقتصاديات النقود والبنوك-الطبعة الأولى-. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
31. محمود الوادي. آخرون. (2007). الأساس في علم الاقتصاد. عمان: دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع.
32. مصطفى العبد الله الكفري. (2013). الاقتصاد السياسي - مقدمة في العلوم الاقتصادية-. كلية الاقتصاد: مطبعة جامعة دمشق.

#### ثانيا-الرسائل والأطروحات الجامعية

1. أمينة بن عيسى. (2015). العلاقة بين النقود والأسعار-دراسة قياسية في الجزائر-تونس - المغرب-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان-الجزائر.
2. بغداد تركية. (2019). أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأجور في القطاع الاقتصادي الجزائري -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة مستغانم-الجزائر.
3. بلعياش ميادة. (2015). أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة (الجزائر-فرنسا)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة بسكرة-الجزائر.
4. بن زيان راضية. (2010). دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 03.
5. جلييلة بن عزة. (2020). تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة-الجزائر.

6. حسين محمودي. (2016). أهمية نظام الأجور ودوره للرفع من إنتاجية العاملين بالمؤسسة الإنتاجية المتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة المسيلة-الجزائر.
7. حليلة عز الدين. (2018). أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2016) -دراسة اقتصادية قياسية-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر-3.
8. حورية جاودي. (2007). تسيير الأجور في الجزائر -دراسة حالة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه -onid، مذكرة الماجستير فرع التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر.
9. صالح نادين. (2021). دراسة قياسية واقتصادية لفعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار - دراسة حالة الجزائر - دكتوراه العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3.
10. فتيحة مزارشي. (2018). أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف -الجزائر.
11. قصاب سعدة. (2006). اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
12. لعريفي عودة. (2011). محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الشلف-الجزائر.
13. محمد صلاح حمد الله. (2018). استخدام نموذج ARDL لقياس أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان (1990-2015). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الخرطوم. السودان.

### ثالثا-المقالات في المجلات العلمية

1. أحمد شفيق الشاذلي. (2017). قنوت انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. صندوق النقد العربي(39).
2. أمال بوسمينة. وسام مويسي. (2021). السياسة النقدية كآلية لمعالجة الأزمة المالية العالمية 2008 -دراسة تجارب دولية مختارة-. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 14(01).
3. أمينة مغلاوي. إيمان يوسف. (2020). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(01).

4. بغداد تركية. زدون جمال. (2021). دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف والأسعار على الأجور الاسمية في القطاع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1980-2018. مجلة دفاتر اقتصادية. 12(02).
5. بغداد تركية. بن زيدان حاج. (2018). دراسة قياسية لأثر آثار البترول ونسبة التمدرس على الأجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي الجزائري 1980-2016. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة. (8).
6. بلعزوز بن علي. طيبة عبد العزيز. السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006). (2008). مجلة بحوث اقتصادية عربية(41).
7. بن دحمان محمد الأمين. كروش نور الدين. (2020). تأثير القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ما بين 1970-2018. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(24).
8. بن علي فتيحة. صالح تومي. (2020). تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017). مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(22).
9. بنيشو فتحي. (2018). دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر خلال الفترة (1970-2014). مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، 2(2).
10. بوعزة عبيد إيمان. جمال زدون. (2023). النمذجة القياسية للعوامل المؤثرة على الأجور في الجزائر على المستوى الكلي -دراسة حالة القطاع الاقتصادي للفترة (1980-2017). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 7(1).
11. حساني بوحسون. آخرون. (2021). تقييم فعالية قناة سعر الفائدة في نقل آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج Svar للفترة (1990-2017). مجلة التكامل الاقتصادي، 09(03).
12. حسين علي عمر. (2009). قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت). مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 6(3).
13. حسين ماجد صبحي. (2015). تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2004-2013. الجامعة الإسلامية شؤون البحث العلمي والدراسات العليا.

14. حسيني حميدة. شكوري سيدي محمد. (2020). أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة قياسية. مجلة المالية والأسواق. 01 (08).
15. حمداني معمر. بناي مصطفى. (2020). السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 05(02).
16. دردوري لحسن. لقليطي لخضر. (2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي. 01.
17. رميسة كلاش. إلهام نايلي. موسي بونويرة. (2020). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1974-2018). مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 11(01).
18. زدون جمال. وآخرون. (2019). دراسة تحليلية وقياسية للأجور والبطالة في الجزائر للفترة (1980-2016). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. 02(03).
19. زدون جمال. صحراوي بن شيجة. (2016). محددات الاجور في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1980-2013. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية. 05(01).
20. زهير حمبلي. (2021). دور سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية في ظل أزمة مجموعة الأورو الدور-الفعال للبنك المركزي الأوروبي-. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 08 (01).
21. صليحة بوضوردي. (2021). دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على فعالية سياسة الأجور بالجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، 21(2).
22. صوار يوسف. عامر إيمان. (2018). قياس تغيرات الإنتاجية باستخدام مؤشر مالمكيست: دراسة حالة المستشفيات الجامعية الجزائرية خلال الفترة 2011-2015. مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة.
23. الطيب فراج. حساني بوحسون. (2022). فعالية قناة الإقراض البنكية في نقل أثر السياسة النقدية إلى الناتج والتضخم - حالة الجزائر- خلال الفترة (2005-2021). مجلة مجاميع المعرفة. 08 (02).
24. طيبة عبد العزيز. (2014). فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(12).

25. عبد الحسين جاسم محمد. (2009). أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية- دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني. المجلة العراقية للعلوم الادارية.
26. عبد الرسول علي عبد الحسين. (2016). فعالية قناة الائتمان المصرفي في السياسة النقدية في العراق للفترة 2004-2014. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية(51).
27. عبد العزيز عبدوس. (2022). تحليل وقياس أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على الأجور الحقيقية في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR للفترة 1980-2020. مجلة مجاميع المعرفة، 8(03).
28. عدنان مناتي صالح. (2015). عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013). مجلة دنانير، 01(07).
29. عزازي سامية. بن ساعد عبد الرحمان. (2023). محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية في تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2020. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 1(12).
30. عميروش شلغوم. (2017). فعالية انتقال آثار السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014. مجلة الاقتصاد الجديد. 01(16).
31. كلاش رميسة. آخرون. (2020). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1974-2018). مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. 11(1).
32. لعراف فائزة. (2021). قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017. مجلة آفاق للعلوم، 06 (02).
33. محمد سعيد محمد الرملاوي. (2014). سياسة الأجور وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشرف، 16(1).
34. محمد عادل القصري. كمال كرم. (2023). القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة -دراسة تحليلية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية(09).
35. مختار راجي. (2015). التأطير القانوني للعمل المصرفي في الجزائر -دراسة استبائية تحليلية للأمر 10-04-. مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، 02(06).

36. منال جابر. محمد مرسى. (2017). تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 47(04).
37. هشام ريغي. (2020). تقييم الأجر الوطني الأدنى المضمون في سياق اتجاهات المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2012-2018). مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 06(02).
38. هشام ريغي. (2020). ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(03).
39. وازرقى ميلود. (2017). سياسة الأجور وفق قانون علاقات العمل في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث القانونية. 02(02).
40. وليد فرجاني. علي مكيد. (2021). مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة (1990-2018). مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(04).

#### رابعا-المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. بلعزوز بن علي. كتوش عاشور. (14 ديسمبر، 2004). واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -واقع وتحديات-.
2. فاطمة الزهراء خبازي. (2017). اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "المربع السحري لكالدور". المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات. مصر: جامعة بني سويف، 11-10 أكتوبر.

#### خامسا-القوانين

1. القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990. (1990). يتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية. العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل.
2. القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988. (20 أوت 1988). يعدل ويتم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية. العدد 02. الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988.

#### سادسا-المواقع الالكترونية

1. البنك المركزي المصري. (2000). مفاهيم مالية. العدد الثاني. المعهد المصرفي المصري.
2. خالد بن عبد الله المصلح. (2023). التضخم النقدي في الفقه الإسلامي. - المجلد 1 - . تم الاسترداد من <https://ketabonline.com/ar/books/92511/read?page=275&part=1#p-92511-275-1,3->
3. محمد سعيد بوسعيدية . (03 جانفي 2023). التطور التشريعي لقانون النقد والقرض. تم الاسترداد من الشعب أونلاين: [www.echaab.dz](http://www.echaab.dz)
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (15 ماي 2023). بوابة المصطلحات. تم الاسترداد من <https://www.fao.org/faoterm/viewentry/ar/?entryId=99517>
5. الجزيرة نت. (18 جانفي، 2023). زيادات في أجور ومعاشات الملايين.. هل يستفيد منها الجزائريون؟ تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/18/>
6. بنك الجزائر. (ديسمبر، 2021). النشرة الإحصائية الثلاثية. تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>
7. البنك الدولي. (أفريل 2023). تم الاسترداد من:
8. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ>
9. مختار عبد الله. (05 سبتمبر، 2023). نبذة تاريخية عن الأجور ومستويات المعيشة. تم الاسترداد من أخبار السودان: <https://www.alrakoba.net/2877731/>
10. بنك الجزائر. (06 سبتمبر، 2023). الإحصائيات. تم الاسترداد، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>
11. الديوان الوطني للإحصائيات. (15 أكتوبر، 2023). تم الاسترداد من <https://www.ons.dz>
12. بنك الجزائر. (30 أكتوبر، 2023). لجنة عمليات السياسة النقدية. بيان صحفي. تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/communiqu15032020ar.pdf>
13. الجريدة. (23 نوفمبر، 2023). ترتيب متوسط الرواتب في الدول العربية والعالم....ولبنان في مركز مفاجئ! تم الاسترداد من <https://al-jareeda.com/archives/99786>

## I-Ouvrages

1. Ernst, E., & Rossana, M. (2018). **Central bank communication: A quantitative assessment**. . International Labour Office.
2. .Frederic, S., & Mishkin. (2005). **Conduct of Monetary Policy: Goals and Targets**. Economics of Money, Banking and Financial Markets.
3. George, J, Borjas. (2012). **Labor economics**, sixth edition. New York: McGraw-Hill Education.
4. Hausken, K., & Ncube, M. (2013). **Quantitative Easing and Its Impact in the US, Japan, the UK and Europe**. New York: Springer.
5. Manning Alan. (2003). **Monopsony in Motion: Imperfect Competition in Labor Markets**. Princeton University Press.
6. N.Gregory, M. (2012). **Principles of Macroeconomics**, Sixth Edition, New York: Cengage Learning.
7. Olivier jean, B., & Stanley, f. (1989). **Lectures on macroeconomics**. The MIT Press.
8. Patta, j. p. (1987). **monnaie, institutions financières et politiques monétaires**. paris : Economica, 4em édition.

## II-Thèse

1. FRANZISKA, M. (2006). **Une analyse empirique de l'impact de la politique monétaire sur les salaires réels sectoriels et agrégés**. Canada : Mémoire de maîtrise en économie, Université du Québec, Montréal.

## III-Articles et reviews

1. Afifa, K. (2001). **Monetary Shocks and Impact on Changes in Real Wages**.
2. Asli, G. (2016). **Effectiveness of expectation channel of monetary transmission mechanism in inflation targeting system: An empirical study for Turkey**. Global Journal of Business Economics and Management. 6 (2).
3. Brahim Bouyacoub. (2020). **Analyse Empirique De L'impact De La Politique Monétaire Sur L'inflation En Algérie De 2000 à 2019**. les cahiers du mecas, 16(02).
4. Cover, P. J, & Pecorino, P. (2005). **Price and Output Stability under Price-Level Targeting**. Southern Economic Journal, 01(72).
5. Feldmann, H. (2013). **Real interest rate and labor market performance around the world**. Southern Economic Journal, 79(3).
6. Freeman, R., & James L, M. (1985). **What Do Unions Do?** ILR Review, 38(2).
7. Hanushek, E. & Woessmann, L. (2008). **The Role of Cognitive Skills in Economic Development**. Journal of Economic Literature, 46(3).
8. Katz, L., & Murphy, K. (1992). **Changes in relative wages 1963-1987: Supply and demand factors**. Quarterly Journal of Economics, 107(1).
9. Kodama, Masahiro. **Monetary Policy Effects in Developing Countries with Minimum Wages**. (2008). IDE Discussion Paper, 142.
10. Krishnamurthy, A., & Annette, V.-J. (2011). **The effects of quantitative easing on interest rates: channels and implications for policy**. National Bureau of Economic Research, w17555.

11. Larsson Anna, S., & Zetterberg, J. (2013). **Testing the impact of inflation targeting and central bank independence on labour market outcomes**. Oxford Economic Papers, 65(2).
12. Latsos, S. (2018). **Real wage effects of Japan's monetary policy**. ORDO, 69(1).
13. Li Nan. (2011). **Cyclical wage movements in emerging markets compared to developed economies: The role of interest rates**. Review of Economic Dynamics, 14(4).
14. McCallum, A., & Frank, S. (2007). **Real wages and monetary policy transmission in the euro area**. Kiel Working Paper, No .1360.
15. Mehar, M. A. (2022). **Role of monetary policy in economic growth and development: from theory to empirical evidences**. Asian Journal of Economics and Banking, of-print, 7(1).
16. Michel, N. (2006). **The Effects of Monetary-Policy Shocks on Real Wages A multi-country investigation**. . HEC Montréal .Institut d'économie appliquée. Monique, B. (1979). La Monnaie. Paris : Masson.
17. Saavedra, R. N., & Teixeira, J. R. (2017). **Magic hypercube and index of welfare and sustainability**. EconomiA, 18(01).
18. Teimouri, S. (2015). **Currency crises and dynamics of real wages**. Review of World Economics 151.
19. Zhang, Y., & Taoxiong , L. (2020). **The macroeconomic movements of real wage rates and employment: further evidence**. Applied Economics Letters, 27.13 (13).

#### V-Rapports

1. Banque d'Algérie. (2006). **Rapport 2005 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**.
2. Frederic, S, & Mishkin. (1996). **Les canaux de transmission monétaire : Leçons pour la politique monétaire**. . Bulletin de la Banque de France.

#### IV-Site d'internet

1. Banque de France. (2023). **La transmission de la politique monétaire**, à la date 02/03/2023, H :12 .00. Récupéré sur <https://abc-economie.banque-france.fr/la-transmission-de-la-politique-monetaire>
2. Banque of algeria. (2023). **la politique monetaire, Aperçu sur la politique monétaire**. Date 08 /04/2023, H :23 .00,. Récupéré sur <https://www.bank-of-algeria.dz/aperçu-sur-la-politique-monetaire-2>.
3. Harper, D. (2023, 05 30). **Online Etymology Dictionary**. Retrieved from Etymology of salary: <https://www.etymonline.com/word/salary>
4. ILO. (2023). **Consumer price index manual: Theory and practice**. Retrieved from [https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/publications/WCMS\\_331153/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/publications/WCMS_331153/lang--en/index.htm)
5. INSEE. (2023, MAI 25). **Récupéré sur Purchasing power of currency**, insee.fr: <https://www.insee.fr/en/metadonnees/definition/c1299>
6. Joseph , B. (2023, MY 29). **Factors That Influence Consumer Purchasing Power**. Récupéré sur smallbusinessbonfire: <https://smallbusinessbonfire.com/consumer-purchasing-power/>
7. Laurent, D., & Marc , S. (2009). **Qu'est-Ce Que La Productivité**. Retrieved from Centre Sur La Productivité Et La Prospérité,Hec MontréalL:

[https://cpp.hec.ca/cms/assets/documents/recherches/quest-ce-que-la-productivite\\_dec-2009\\_fra.pdf](https://cpp.hec.ca/cms/assets/documents/recherches/quest-ce-que-la-productivite_dec-2009_fra.pdf)

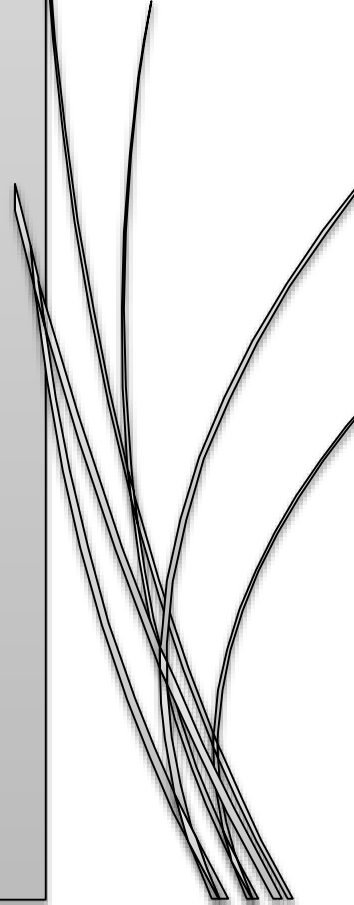
8. Organisation internationale du Travail. (2023, MAI 26). Chapitre 1. **Comment déterminer le salaire minimum**

1.3. Récupéré sur Bref rappel historique: [https://www.ilo.org/global/topics/wages/minimum-wages/definition/WCMS\\_565199/lang--fr/index.htm](https://www.ilo.org/global/topics/wages/minimum-wages/definition/WCMS_565199/lang--fr/index.htm).

9. Reserve Bank of Australia. (2023A). **The Balance of Payments**, à la date 29/03/2023, H :22 .45,. Récupéré sur file:///C:/Users/hamwa/Downloads/the-balance-of-payments.pdf

10. Reserve Bank of Australia. (2023B). **The Transmission of Monetary Policy**, at the date 14/03/2023,09.00. Retrieved from <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/the-transmission-of-monetary-policy.html>.

الملاحق



الملحق رقم (01) : بيانات الدراسة

| Year | RW     | BMNY  | DTC    | CECO   | IRR    | GNP   | DAB    |
|------|--------|-------|--------|--------|--------|-------|--------|
| 1990 | 1,36   | 61,77 | 17,73  | 17,95  | -17,09 | 0,76  | 101,49 |
| 1991 | 12,76  | 49,11 | 106,23 | 31,93  | -29,77 | -2,54 | 94,48  |
| 1992 | 1,45   | 51,94 | 18,21  | 26,53  | -11,42 | 2,74  | 98,55  |
| 1993 | 0,27   | 50,10 | 6,91   | -46,58 | -4,95  | -1,36 | 101,36 |
| 1994 | -11,73 | 45,32 | 50,17  | 38,86  | -13,75 | -1,30 | 103,52 |
| 1995 | -6,73  | 37,17 | 35,95  | 84,95  | -7,90  | 3,09  | 102,80 |
| 1996 | -1,16  | 33,01 | 14,87  | 37,34  | -4,05  | 3,95  | 94,18  |
| 1997 | 2,36   | 36,08 | 5,40   | -4,58  | 8,14   | 1,68  | 90,43  |
| 1998 | 4,85   | 42,38 | 1,79   | 22,25  | 15,10  | 5,56  | 99,94  |
| 1999 | 3,92   | 42,21 | 13,34  | 26,99  | -0,10  | 2,79  | 94,63  |
| 2000 | 4,01   | 37,83 | 13,05  | -13,64 | -10,33 | 3,02  | 78,72  |
| 2001 | 5,27   | 56,85 | 2,60   | 8,52   | 10,02  | 4,56  | 85,33  |
| 2002 | 6,56   | 62,72 | 3,19   | 17,47  | 7,17   | 4,86  | 90,13  |
| 2003 | 4,04   | 62,82 | -2,87  | 8,95   | -0,19  | 7,26  | 85,63  |
| 2004 | 8,08   | 59,27 | -6,89  | 11,22  | -3,78  | 3,78  | 85,59  |
| 2005 | 5,22   | 53,83 | 1,69   | 15,94  | -7,00  | 4,82  | 76,87  |
| 2006 | 7,38   | 57,28 | -0,86  | 7,06   | -2,30  | 2,38  | 73,11  |
| 2007 | 10,84  | 64,09 | -4,62  | 15,73  | 1,51   | 5,83  | 77,80  |
| 2008 | 18,19  | 62,99 | -6,80  | 18,60  | -6,34  | 2,92  | 80,74  |
| 2009 | 4,38   | 73,16 | 12,49  | 18,01  | 21,57  | 1,47  | 100,58 |
| 2010 | 18,78  | 69,05 | 2,39   | 5,88   | -6,99  | 4,23  | 92,98  |
| 2011 | 27,22  | 68,06 | -1,95  | 14,03  | -8,65  | 2,15  | 89,90  |
| 2012 | 1,93   | 67,95 | 6,30   | 15,06  | 0,50   | 3,10  | 91,62  |
| 2013 | -0,91  | 71,73 | 2,36   | 20,26  | 8,10   | 2,12  | 97,20  |
| 2014 | 3,12   | 79,31 | 1,53   | 26,15  | 8,33   | 3,57  | 101,52 |
| 2015 | 2,52   | 82,00 | 24,96  | 11,88  | 15,45  | 3,69  | 113,35 |
| 2016 | -0,34  | 78,88 | 8,69   | 8,69   | 6,35   | 4,62  | 114,18 |
| 2017 | -2,96  | 79,33 | 1,40   | 12,26  | 1,51   | 0,80  | 110,06 |
| 2018 | -4,48  | 81,58 | 5,06   | 12,35  | 1,16   | 0,21  | 106,34 |
| 2019 | 6,97   | 80,54 | 2,37   | 8,84   | 8,51   | 1,10  | 106,38 |
| 2020 | -4,50  | 96,01 | 6,22   | 2,99   | 13,72  | -4,69 | 110,39 |
| 2021 | 0,05   | 90,94 | 6,54   | -8,76  | -6,55  | 3,47  | 99,73  |

الملحق رقم (02): بيانات الكتلة الأجرية

| الكتلة الأجرية مليار دج | السنوات |
|-------------------------|---------|
| 180,00                  | 1990    |
| 255,50                  | 1991    |
| 341,30                  | 1992    |
| 412,50                  | 1993    |
| 469,90                  | 1994    |
| 568,80                  | 1995    |
| 667,20                  | 1996    |
| 722,10                  | 1997    |
| 794,60                  | 1998    |
| 847,60                  | 1999    |
| 884,60                  | 2000    |
| 970,60                  | 2001    |
| 1048,90                 | 2002    |
| 1137,90                 | 2003    |
| 1278,60                 | 2004    |
| 1364,00                 | 2005    |
| 1498,50                 | 2006    |
| 1722,10                 | 2007    |
| 2134,30                 | 2008    |
| 2355,60                 | 2009    |
| 2907,50                 | 2010    |
| 3866,40                 | 2011    |
| 4291,40                 | 2012    |
| 4390,80                 | 2013    |
| 4659,90                 | 2014    |
| 5005,90                 | 2015    |
| 5308,20                 | 2016    |
| 5439,30                 | 2017    |
| 5417,70                 | 2018    |
| 5908,20                 | 2019    |
| 5778,70                 | 2020    |
| 6199,60                 | 2021    |

الملحق رقم (03): نتائج اختبار فليب برون (Philips –Perron)

| UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)             |                     |               |               |               |               |               |               |
|-----------------------------------------------|---------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| Null Hypothesis: the variable has a unit root |                     |               |               |               |               |               |               |
|                                               | At Level            | RW            | BMNY          | DTC           | CECO          | INV           | EMP           |
| With Constant                                 | t-Statistic         | -3.3227       | -0.3166       | -4.1021       | -4.8505       | -2.6779       | -1.2955       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0224</b> | <b>0.9113</b> | <b>0.0033</b> | <b>0.0005</b> | <b>0.0892</b> | <b>0.6190</b> |
|                                               |                     | **            | n0            | ***           | ***           | *             | n0            |
| With Constant & Trend                         | t-Statistic         | -3.2497       | -6.2452       | -4.9746       | -8.7456       | -2.5242       | -2.0424       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0937</b> | <b>0.0001</b> | <b>0.0019</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.3151</b> | <b>0.5561</b> |
|                                               |                     | *             | ***           | ***           | ***           | n0            | n0            |
| Without Constant & Trend                      | t-Statistic         | -2.7810       | 0.8467        | -3.4470       | -3.4263       | -1.2569       | -0.0019       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0070</b> | <b>0.8885</b> | <b>0.0012</b> | <b>0.0012</b> | <b>0.1875</b> | <b>0.6744</b> |
|                                               |                     | ***           | n0            | ***           | ***           | n0            | n0            |
|                                               | At First Difference | d(RW)         | d(BMNY)       | d(DTC)        | d(CECO)       | d(INV)        | d(EMP)        |
| With Constant                                 | t-Statistic         | -8.2488       | -6.4393       | -11.7497      | -12.6043      | -8.3885       | -5.6204       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0001</b> |
|                                               |                     | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |
| With Constant & Trend                         | t-Statistic         | -8.0376       | -7.1865       | -25.9626      | -12.2415      | -11.4235      | -5.5154       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0005</b> |
|                                               |                     | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |
| Without Constant & Trend                      | t-Statistic         | -8.3765       | -5.7739       | -11.4031      | -12.0775      | -8.1991       | -5.7200       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> |
|                                               |                     | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |

Notes:  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:  
Dr. Imadeddin AlMosabbah  
College of Business and Economics  
Qassim University-KSA

الملحق رقم (04): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller)

| UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)            |                     |               |               |               |               |               |               |
|-----------------------------------------------|---------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| Null Hypothesis: the variable has a unit root |                     |               |               |               |               |               |               |
|                                               | At Level            | RW            | BMNY          | DTC           | CECO          | INV           | EMP           |
| With Constant                                 | t-Statistic         | -3.3504       | -0.3705       | -4.1080       | -3.0052       | -2.8212       | -1.2765       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0210</b> | <b>0.9024</b> | <b>0.0033</b> | <b>0.0462</b> | <b>0.0669</b> | <b>0.6277</b> |
|                                               |                     | **            | n0            | ***           | **            | *             | n0            |
| With Constant & Trend                         | t-Statistic         | -3.2788       | -3.7287       | -4.8977       | -3.2595       | -2.6911       | -1.9706       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0885</b> | <b>0.0352</b> | <b>0.0023</b> | <b>0.0931</b> | <b>0.2467</b> | <b>0.5939</b> |
|                                               |                     | *             | **            | ***           | *             | n0            | n0            |
| Without Constant & Trend                      | t-Statistic         | -2.8857       | 0.6743        | -3.5528       | -1.8213       | -1.4174       | -0.0080       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0054</b> | <b>0.8563</b> | <b>0.0009</b> | <b>0.0658</b> | <b>0.1426</b> | <b>0.6724</b> |
|                                               |                     | ***           | n0            | ***           | *             | n0            | n0            |
|                                               | At First Difference | d(RW)         | d(BMNY)       | d(DTC)        | d(CECO)       | d(INV)        | d(EMP)        |
| With Constant                                 | t-Statistic         | -5.8266       | -5.9306       | -12.0698      | -8.9512       | -5.7779       | -5.6207       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0001</b> |
|                                               |                     | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |
| With Constant & Trend                         | t-Statistic         | -5.7239       | -5.9172       | -4.7095       | -8.7843       | -5.9355       | -5.5153       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0003</b> | <b>0.0002</b> | <b>0.0043</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0002</b> | <b>0.0005</b> |
|                                               |                     | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |
| Without Constant & Trend                      | t-Statistic         | -5.9341       | -5.7482       | -12.0922      | -9.0774       | -5.8616       | -5.7205       |
|                                               | Prob.               | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0000</b> |
|                                               |                     | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |

Notes:  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:  
Dr. Imadeddin AlMosabbah  
College of Business and Economics  
Qassim University-KSA

الملحق رقم (05): نتائج تقدير ARDL

| Dependent Variable: RW                                                       |             |                       |             |        |
|------------------------------------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Method: ARDL                                                                 |             |                       |             |        |
| Date: 09/24/23 Time: 13:25                                                   |             |                       |             |        |
| Sample (adjusted): 1993 2021                                                 |             |                       |             |        |
| Included observations: 29 after adjustments                                  |             |                       |             |        |
| Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)                              |             |                       |             |        |
| Model selection method: Akaike info criterion (AIC)                          |             |                       |             |        |
| Dynamic regressors (3 lags, automatic): BMNY CECO DTC INV EMP                |             |                       |             |        |
| Fixed regressors: C                                                          |             |                       |             |        |
| Number of models evaluated: 3072                                             |             |                       |             |        |
| Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 2, 3, 2)                                       |             |                       |             |        |
| Variable                                                                     | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.* |
| RW(-1)                                                                       | -0.077818   | 0.109364              | -0.711548   | 0.4970 |
| RW(-2)                                                                       | -0.834018   | 0.095018              | -8.777464   | 0.0000 |
| RW(-3)                                                                       | 0.266275    | 0.100077              | 2.660696    | 0.0288 |
| BMNY                                                                         | -0.355177   | 0.089735              | -3.958065   | 0.0042 |
| BMNY(-1)                                                                     | 0.155228    | 0.116908              | 1.327779    | 0.2209 |
| BMNY(-2)                                                                     | -0.267303   | 0.124270              | -2.150981   | 0.0637 |
| CECO                                                                         | -0.178161   | 0.042456              | -4.196335   | 0.0030 |
| CECO(-1)                                                                     | -0.048811   | 0.041798              | -1.167776   | 0.2765 |
| CECO(-2)                                                                     | -0.048282   | 0.037352              | -1.292611   | 0.2322 |
| CECO(-3)                                                                     | 0.149309    | 0.039028              | 3.825737    | 0.0050 |
| DTC                                                                          | -0.038447   | 0.071328              | -0.539024   | 0.6045 |
| DTC(-1)                                                                      | 0.408186    | 0.070903              | 5.756961    | 0.0004 |
| DTC(-2)                                                                      | 0.057492    | 0.038132              | 1.507724    | 0.1701 |
| INV                                                                          | 3.481813    | 1.410435              | 2.468610    | 0.0388 |
| INV(-1)                                                                      | 7.572989    | 1.181715              | 6.408474    | 0.0002 |
| INV(-2)                                                                      | 7.061106    | 1.343248              | 5.256739    | 0.0008 |
| INV(-3)                                                                      | 5.931431    | 1.197895              | 4.951545    | 0.0011 |
| EMP                                                                          | 2.052367    | 0.680114              | 3.017681    | 0.0166 |
| EMP(-1)                                                                      | -2.033616   | 0.686787              | -2.961057   | 0.0181 |
| EMP(-2)                                                                      | 3.090900    | 0.490003              | 6.307922    | 0.0002 |
| C                                                                            | -96.09333   | 14.39136              | -6.677152   | 0.0002 |
| R-squared                                                                    | 0.984797    | Mean dependent var    | 3.903070    |        |
| Adjusted R-squared                                                           | 0.946789    | S.D. dependent var    | 7.831330    |        |
| S.E. of regression                                                           | 1.806499    | Akaike info criterion | 4.181080    |        |
| Sum squared resid                                                            | 26.10752    | Schwarz criterion     | 5.171191    |        |
| Log likelihood                                                               | -39.62567   | Hannan-Quinn criter.  | 4.491171    |        |
| F-statistic                                                                  | 25.91016    | Durbin-Watson stat    | 2.801432    |        |
| Prob(F-statistic)                                                            | 0.000034    |                       |             |        |
| *Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection. |             |                       |             |        |

الملحق رقم (06): اختبار الحدود (Bound Test)

| F-Bounds Test  |          | Null Hypothesis: No levels relationship |      |      |
|----------------|----------|-----------------------------------------|------|------|
| Test Statistic | Value    | Signif.                                 | I(0) | I(1) |
| F-statistic    | 15.81761 | 10%                                     | 2.08 | 3    |
| k              | 5        | 5%                                      | 2.39 | 3.38 |
|                |          | 2.5%                                    | 2.7  | 3.73 |
|                |          | 1%                                      | 3.06 | 4.15 |

الملحق رقم (07): التقدير في الأجل القصير

|                                                    |             |                       |             |        |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| ARDL Error Correction Regression                   |             |                       |             |        |
| Dependent Variable: D(RW)                          |             |                       |             |        |
| Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 2, 3, 2)             |             |                       |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend           |             |                       |             |        |
| Date: 09/24/23 Time: 13:27                         |             |                       |             |        |
| Sample: 1990 2021                                  |             |                       |             |        |
| Included observations: 29                          |             |                       |             |        |
| ECM Regression                                     |             |                       |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend           |             |                       |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| D(RW(-1))                                          | 0.567744    | 0.067607              | 8.397741    | 0.0000 |
| D(RW(-2))                                          | -0.266275   | 0.066779              | -3.987408   | 0.0040 |
| D(BMNY)                                            | -0.355177   | 0.051448              | -6.903583   | 0.0001 |
| D(BMNY(-1))                                        | 0.267303    | 0.061358              | 4.356453    | 0.0024 |
| D(CECO)                                            | -0.178161   | 0.024599              | -7.242483   | 0.0001 |
| D(CECO(-1))                                        | -0.101027   | 0.015996              | -6.315674   | 0.0002 |
| D(CECO(-2))                                        | -0.149309   | 0.022908              | -6.517845   | 0.0002 |
| D(DTC)                                             | -0.038447   | 0.037373              | -1.028757   | 0.3337 |
| D(DTC(-1))                                         | -0.057492   | 0.024668              | -2.330661   | 0.0481 |
| D(INV)                                             | 3.481813    | 0.753447              | 4.621181    | 0.0017 |
| D(INV(-1))                                         | -12.99254   | 1.363007              | -9.532260   | 0.0000 |
| D(INV(-2))                                         | -5.931431   | 0.844836              | -7.020809   | 0.0001 |
| D(EMP)                                             | 2.052367    | 0.329612              | 6.226622    | 0.0003 |
| D(EMP(-1))                                         | -3.090900   | 0.292155              | -10.57967   | 0.0000 |
| CointEq(-1)*                                       | -1.645561   | 0.118216              | -13.91998   | 0.0000 |
| R-squared                                          | 0.985164    | Mean dependent var    | -0.048210   |        |
| Adjusted R-squared                                 | 0.970327    | S.D. dependent var    | 7.927547    |        |
| S.E. of regression                                 | 1.365585    | Akaike info criterion | 3.767287    |        |
| Sum squared resid                                  | 26.10752    | Schwarz criterion     | 4.474509    |        |
| Log likelihood                                     | -39.62567   | Hannan-Quinn criter.  | 3.988780    |        |
| Durbin-Watson stat                                 | 2.801432    |                       |             |        |
| * p-value incompatible with t-Bounds distribution. |             |                       |             |        |

الملحق رقم (08): التقدير في الأجل الطويل

| Levels Equation                                                                           |             |            |             |        |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend                                                  |             |            |             |        |
| Variable                                                                                  | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
| BMNY                                                                                      | -0.283947   | 0.042177   | -6.732283   | 0.0001 |
| CECO                                                                                      | -0.076536   | 0.059202   | -1.292791   | 0.2322 |
| DTC                                                                                       | 0.259626    | 0.053631   | 4.840977    | 0.0013 |
| INV                                                                                       | 14.61346    | 1.330826   | 10.98074    | 0.0000 |
| EMP                                                                                       | 1.889720    | 0.248066   | 7.617826    | 0.0001 |
| C                                                                                         | -58.39548   | 5.796896   | -10.07358   | 0.0000 |
| EC = RW - (-0.2839*BMNY - 0.0765*CECO + 0.2596*DTC + 14.6135*INV + 1.8897*EMP - 58.3955 ) |             |            |             |        |

الملحق رقم (09): اختبار Serial Correlation LM Test

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: |          |                     |        |
|---------------------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic                                 | 1.305901 | Prob. F(2,6)        | 0.3382 |
| Obs*R-squared                               | 8.795169 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0123 |

الملحق رقم (10): اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey |          |                      |        |
|------------------------------------------------|----------|----------------------|--------|
| F-statistic                                    | 0.537609 | Prob. F(20,8)        | 0.8757 |
| Obs*R-squared                                  | 16.62810 | Prob. Chi-Square(20) | 0.6770 |
| Scaled explained SS                            | 1.087502 | Prob. Chi-Square(20) | 1.0000 |

الملحق رقم (11): اختبار سببية غرانجر

| Pairwise Granger Causality Tests |     |             |        |
|----------------------------------|-----|-------------|--------|
| Date: 02/11/24 Time: 21:38       |     |             |        |
| Sample: 1990 2021                |     |             |        |
| Lags: 3                          |     |             |        |
| Null Hypothesis:                 | Obs | F-Statistic | Prob.  |
| BMNY does not Granger Cause RW   | 29  | 0.75035     | 0.5338 |
| RW does not Granger Cause BMNY   |     | 1.13216     | 0.3578 |
| CECO does not Granger Cause RW   | 29  | 0.56454     | 0.6441 |
| RW does not Granger Cause CECO   |     | 3.10132     | 0.0475 |
| DTC does not Granger Cause RW    | 29  | 2.11372     | 0.1275 |
| RW does not Granger Cause DTC    |     | 0.55392     | 0.6509 |
| INV does not Granger Cause RW    | 29  | 3.94833     | 0.0215 |
| RW does not Granger Cause INV    |     | 0.17849     | 0.9098 |
| EMP does not Granger Cause RW    | 29  | 0.93294     | 0.4415 |
| RW does not Granger Cause EMP    |     | 0.80531     | 0.5043 |